احتياطي النقد الأجنبي لمصر يواصل قفزاته القياسية ..و خبراء يكشفون تأثير الارتفاعات المتتالية علي سوق الصرف

مصر تعزز مكاسبها من «اقتصاد الموانئ»

معرض العلمين للطيران ..

مشاركات دولية متميزة و حزمة صفقات ومكاسب اقتصادية وسياحية لمصر

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • العدد ٨٥٨ • الثمن ٥ جنيه

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
١٣ سبتمبر ٢٠٢٦

alhassad.com.eg

صناعة الدواجن في مصر.. من الاكتفاء الذاتي إلي التصدير

محطات كهرباء جديدة علي الأجندة الحكومية باستثمارات ٥ مليارات دولار

اتحاد شركات التأمين يطالب بتشريعات جديدة و يضع خارطة طريق للوقاية من الحرائق

علي عتبات عالم متعدد الأقطاب ..

مصر تشارك في إعادة ترتيب موازين القوة الدولية عبر بوابة البريكس .. والعملات المحلية كلمة السر

ورقة بردى ص 08

محللون و بنوك استثمار يستبعدون إتجاه المركزي المصري العودة إلي التيسير النقدي قبل ٢٠٢٧

إعلان بريكس المشترك.. مودي يعلن اعتماده وهذه أبرز بنوده

نيودلهي - أ ش أ

أعلن رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي اعتماد «إعلان نيودلهي» الصادر عن قمة مجموعة بريكس، مؤكدًا أن الإعلان يمثل إطارًا يوجّه الجهود الدبلوماسية للدول الأعضاء.

وكان من أبرز بنوده ضرورة الانخراط في جهود منع نشوب النزاعات، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، مجددًا الالتزام بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، من خلال الحوار والتشاور والدبلوماسية.

وأعرب الإعلان عن قلق بالغ إزاء تنامي مخاطر التهديد النووي والصراعات، مشددًا على ضرورة الحفاظ دائمًا على الضمانات النووية ومعايير السلامة والأمن النووي، بما في ذلك خلال النزاعات المسلحة.

كما أعربت دول بريكس عن قلقها إزاء التوسع في فرض الرسوم الجمركية والتدابير غير الجمركية أحادية الجانب التي تشوه حركة التجارة وتتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

ودعا الإعلان إلى مواصلة المناقشات بهدف التوصل إلى حلول عملية لتسهيل المدفوعات العابرة للحدود بين دول مجموعة بريكس، كما أدان فرض التدابير القسرية أحادية الجانب، باعتبارها مخالفة للقانون الدولي.

مصر والهند تؤسسان غرفة تجارة مشتركة لدعم التسويات بالعملات المحلية

وقّع أيمن العشري، رئيس غرفة القاهرة التجارية وعضو لجنة تنمية الصادرات، مذكرة تفاهم مع أنانت غوينكا (Anant Goenka)، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية (FICCI)، لتأسيس «غرفة تجارة مشتركة مصرية-هندية»، وذلك على هامش فعاليات «منتدى أعمال بريكس ٢٠٢٦» بالعاصمة الهندية نيودلهي، في خطوة تستهدف فتح مسار مؤسسي جديد لتعزيز التجارة والاستثمار والشراكات الصناعية بين مجتمعَي الأعمال المصري والهندي، وتحويل فرص التعاون إلى مشروعات وآليات عمل تنفيذية.

وقال بيان من غرفة القاهرة أن مراسم التوقيع جرت بمشاركة شريف الجبلي، رئيس الشعبة العامة للمصدرين باتحاد الغرف التجارية ورئيس لجنة التعاون الأفريقي باتحاد الصناعات، وعلاء عز، مستشار رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية والأمين العام لاتحاد الغرف الإفريقية للتجارة والصناعة والزراعة، ومحمد عبد المجيد، المستشار التجاري بسفارة جمهورية مصر العربية في نيودلهي.. وقال رئيس الغرفة التجارية للقاهرة إن غرفة التجارة المشتركة المصرية - الهندية، ستكون المنصة الرئيسية لنقل التعاون بين العاصمتين الاقتصاديتين القاهرة ونيودلهي إلى آليات عمل ميدانية، وتعزيز التواصل المباشر بين الشركات والمستثمرين، وتيسير فرص التعاون والشراكات المشتركة ، موضحا أن تأسيس الغرفة المشتركة يمثل محركا تنفيذيا لتحقيق المحاور الرئيسية لأجندة تجمع «بريكس ٢٠٢٦»، والتي تشمل تسهيل آليات التسوية المالية والحلول الرقمية بين شركات البلدين باستخدام (الجنيه المصري والروبية الهندية)، مما يقلل الضغوط المالية الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف ويخفض تكاليف الاستيراد والتصدير.

وزارة الطيران المدني: ٧ تحالفات تتأهل للمنافسة على إدارة مطار الغردقة الدولي

كتبت – شيماء مرسي

تقدمت ١٠ تحالفات للمشاركة في إجراءات طرح مشروع إدارة وتشغيل وتطوير مطار الغردقة الدولي بنظام الشراكة مع القطاع الخاص، وبعد فحص ودراسة طلبات التأهيل والمستندات المقدمة من جانب لجنة التقييم المختصة وفقًا لشروط ومعايير التأهيل الواردة بمستند طلب التأهيل (RFQ)، تم تأهيل ٧ تحالفات للانتقال إلى المرحلة التالية من إجراءات الطرح.

جاء ذلك على هامش فعاليات معرض العلمين الدولي للطيران والفضاء «EIAS ٢٠٢١»، حيث التقى سامح الحفني، وزير الطيران المدني، مع ارى نعيم المدير الإقليمي لشمال إفريقيا والقرن الإفريقي بمؤسسة التمويل الدولية (IFC) وسعد صبرة مدير مكتب مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في مصر ومحمد مهني خبير مشاريع البنية التحتية بمؤسسة التمويل الدولية (IFC)،وذلك لمتابعة مستجدات مشروع الطرح.

وقال سامح الحفني وزير الطيران المدني أن المشروع يأتي في ضوء توجيهات الدولة المصرية بمواصلة تطوير منظومة الطيران المدني والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمسافرين وتحسين تجربة السفر، مشيرًا إلى أن مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من الخبرات الدولية المتخصصة تمثل أحد المحاور المهمة لرفع كفاءة التشغيل وتطوير البنية الأساسية والخدمات بالمطارات المصرية وفقًا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وأوضح الحفني أن إجراءات الطرح والتقييم تتم وفقًا للقواعد والضوابط المنظمة وبما يضمن أعلى مستويات الشفافية والتنافسية، مؤكدًا أن الشراكة مع القطاع الخاص تستهدف تحقيق أفضل قيمة مضافة للدولة والاستفادة من الخبرات الفنية والإدارية المتخصصة، مع الحفاظ على ملكية الدولة لأصول المطار وسيادتها الكاملة عليها.

وأشاد الحفني بالدور الذي تقوم به مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في تقديم الدعم الفني والاستشاري للمشروع، في ضوء خبراتها الدولية في إعداد وتنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ومن جانبه، أكد ارى نعيم حرص مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على مواصلة التعاون مع وزارة الطيران المدني ودعم المشروع خلال مراحله المقبلة، بما يسهم في استكمال إجراءات الطرح وفقًا للمعايير الدولية.

التعليم العالي: مد فترة التقديم الإلكتروني للطلاب الحاصلين على الشهادات المعادلة العربية والأجنبية حتى ١٧ سبتمبر

كتب – أحمد ابراهيم

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مد فترة التقديم الإلكتروني للطلاب الحاصلين على الشهادات المعادلة العربية والأجنبية، وذلك للالتحاق بالجامعات الحكومية والمعاهد للعام الجامعي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، حتى يوم الخميس الموافق ١٧ سبتمبر ٢٠٢٦. ويأتي مد فترة التقديم لإتاحة الفرصة أمام الطلاب الذين لم يتسلموا شهاداتهم لاستكمال إجراءات التقديم.

ويمكن للطلاب تسجيل رغباتهم من خلال موقع التنسيق الإلكتروني.

وأكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أهمية التزام الطلاب بتسجيل البيانات والرغبات بدقة، ومراجعتها قبل إتمام عملية التسجيل، مع ضرورة الالتزام بالموعد المحدد لغلق باب التقديم.

الرقابة المالية : إلزام شركات وجهات التمويل متناهي الصغر و«الاستهلاكي» بالربط اللحظي مع «آي سكور»

كتبت – رضوى عبدالله

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور إسلام عزام قرارين بإلزام الشركات والجهات العاملة بنشاطي التمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالربط اللحظي مع شركة الاستعلام الائتماني «آي سكور I-Score» وذلك في إطار إحكام متابعة إجراءات منح التمويل والحرص على امتداد الرقابة لجميع مراحل النشاط، فضلًا عن ضمان سرعة ودق الإجراءات المتعلقة بالجدارة الائتمانية الإقرار عن العملاء.

ويلزم قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٧٤) لسنة ٢٠٢٦ الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي بإبلاغ شركة الاستعلام الائتماني، بشكل لحظي، عند الموافقة على منح التمويل للعميل، أي مبالغ متعلقة بالتمويل بشكل كلي أو جزئي، وعند إنهاء التمويل، وعند قيام الشركة باتخاذ إجراءات قضائية أو قانونية بشأن هذا الإجراء.

وتلتزم شركات التمويل الاستهلاكي أيضًا بإرسال البيانات والمعلومات الخاصة بالتمويل الممنوح لعملائها إلى شركة الاستعلام الائتماني، وفق نموذج تعده لهذا الغرض، خلال الأيام الخمسة التالية لنهاية كل شهر.

وبالنسبة للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية (أ، ب) المرخص لها بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ فيلزمها قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٧٥) لسنة ٢٠٢٦ بإبلاغ شركة الاستعلام الائتماني، بشكل لحظي، في الحالات سالفة الذكر ذاتها وهي: عند الموافقة على منح التمويل للعميل، وعند صرفه له، وعند سداد العميل لأي مبالغ متعلقة بالتمويل بشكل كلي أو جزئي، وعند إنهاء التمويل.وعند قيام الشركة باتخاذ إجراءات قضائية أو قانونية بشأن التمويل، وكذلك في حالة تغيير حالة العميل بشأن هذا الإجراء.

ويلزم القرارات الشركات والجهات في النشاطين باتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام الربط الإلكتروني مع شركة الاستعلام الائتماني، خلال ٣ أشهر من تاريخ العمل، عقب نشره في «الوقائع المصرية» والموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة.

وقال الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن الربط اللحظي بين الشركات والجهات العاملة في التمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وبين شركة الاستعلام الائتماني «آي سكور» من شأنه تعزيز قدرة الشركات والجهات على اتخاذ قراراتها بشكل سليم يسهم في ازدهار النشاط ورفع كفاءته، ومن جانب آخر يسهم في تسهيل عمليات المتابعة والرقابة على البيانات.

وأضاف أن الربط اللحظي سوف ينعكس بالإيجاب على كفاءة التشغيل وقرارات التمويل، حيث يمثل خطوة إضافية مهمة في الإطار التنظيمي لنشاطي التمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لضمان جودة تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، ومراجعة التمويلات القائمة، ومتابعة أوضاع العملاء، والتأكد من استخدام التمويل في الغرض المخصص له، ومتابعة وفاء العملاء بالتزاماتهم، ومواجهة مخاطر الائتمان للحفاظ على سلامة المراكز المالية للجهات العاملة بالأنشطة.

مجلس الوزراء يوافق علي استمرار الإنتاج من مناطق عقود التنمية البترولية المنتهية

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه برئاسة مصطفى مدبولي، على طلب وزارة البترول والثروة المعدنية استمرار الإنتاج من مناطق / عقود التنمية التي انتهت مدتها، أو قاربت مدة سريانها على الانتهاء، وذلك في ضوء وجود احتياطيات قابلة للإنتاج اقتصاديا، فضلا عن أهمية الحفاظ على معدلات الإنتاج الحالية، وتعظيم الاستفادة من الاستثمارات القائمة والبنية التحتية المتاحة.

وقال المجلس في بيان : «على أن يكون ذلك وفقاً للضوابط المعتمدة، وبما يكفل أن يكون كامل الإنتاج المستخرج خلال تلك الفترة في حيازة وتحت سيطرة الهيئة العامة للبترول، وتحت إشرافها ومسئوليتها، وبحيث لا يترتب على هذه الموافقة أي مد أو تجديد لعقود التنمية المنتهية، أو إنشاء أي حق للمقاولين، أو لشخص من أشخاص القانون الخاص في استغلال أو إدارة المناطق محل العرض خلال تلك الفترة، لحين استكمال الإجراءات القانونية والدستورية اللازمة وصدور القوانين الخاصة بالإسناد أو إعادة الإسناد بحسب الأحوال".

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

تأكيدات بدخول القدرات الجديدة الخدمة تدريجياً بدءاً من 2033

محطات كهرباء جديدة علي الأجندة الحكومية باستثمارات ٥ مليارات دولار

تستعد مصر لإنشاء محطات كهرباء جديدة بالغاز الطبيعي بنظام الدورة المركبة بقدرة 5 آلاف ميجاوات وبتكلفة استثمارية مبدئية تقدر بنحو 5 مليارات دولار ، وتهدف الخطة لمواكبة نمو الطلب على الكهرباء بين 4% و7% سنويا، مع تحسين كفاءة الوقود وتقليل الاعتماد على المازوت.

وبحسب تقارير إعلامية فإن الخطة تستهدف دخول القدرات الجديدة الخدمة تدريجيا بدءاً من 2033، كما يجرى حاليا إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية لتلك المحطات، تمهيدا للحصول على الموافقات وتخصيص الأراضي للمواقع النهائية .

وحددت الحكومة المصرية عدداً من المواقع المقترحة للمشروعات، من بينها مدينة دير وط في محافظة أسيوط ، لإنشاء محطة بقدرة تصل إلى 2000 ميجاوات ، إلى جانب أرض محطة جنوب القاهرة القديمة لإنشاء محطة بقدرة تقارب 1500 ميجاوات ، وتجرى حاليا دراسة مواقع أخرى لاستكمال القدرة المستهدفة المتبقية، البالغة نحو 1500 ميجاوات تمهيدا لاختيار المواقع النهائية وتخصيص الأراضي اللازمة.

تأتي الخطة لمواكبة نمو الطلب على الكهرباء في مصر، الذي يتراوح بين 4% و7% سنويا، بحسب المسؤول، مع التوسع في محطات الدورة المركبة الأعلى كفاءة في استهلاك الوقود، بما يقلص الاعتماد على المازوت في توليد الكهرباء.

تعتمد محطات الدورة المركبة على استغلال الحرارة الناتجة عن تشغيل التوربينات الغازية لإنتاج بخار يشغّل توربينات بخارية لتوليد كهرباء إضافية، ما يرفع كفاءة استخدام الوقود مقارنة بمحطات الدورة البسيطة.

وتبلغ القدرات الإجمالية للشبكة القومية للكهرباء في مصر نحو 60 ألف ميجاوات ، مقابل أحمال قصوى تقترب من 40 ألف ميجاوات خلال ذروة الصيف ، فيما استثمرت مصر نحو 965 مليار جنيه (قرابة 19.8 مليار دولار) خلال العقد الماضي في مشروعات إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها، بالتزامن مع تطوير الشبكة والتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة والربط الكهربائي مع دول الجوار.

وبالتوازي مع ذلك تنفذ مصر حالياً مشروع الربط الكهربائي مع السعودية بقدرة 3000 ميجاوات ، كما تخطط لتنفيذ مشروعات للربط مع اليونان وقبرص لنقل الكهرباء المنتجة من مصادر متجددة إلى أوروبا، وترتبط شبكة الكهرباء المصرية بشبكات ليبيا والأردن والسودان، فيما تستهدف التوسع في مشروعات الربط الإقليمي وصادرات الكهرباء خلال السنوات المقبلة.

وكان كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، أعلن نجاح منظومة تأمين إمدادات الغاز الطبيعي وتلبية احتياجات محطات إنتاج الكهرباء، والقطاعات الصناعية خلال فترة ذروة الاستهلاك الصيفي للعام الثاني على التوالي، رغم الارتفاعات غير المسبوقة في الطلب على الطاقة.

وقال بدوي إن العمل وفق سيناريوهات استباقية، إلى جانب التنسيق والتكامل المستمر بين وزارتي البترول والثروة المعدنية والكهرباء والطاقة المتجددة، أسهما في التعامل بكفاءة مع الارتفاعات القياسية في الطلب على الطاقة.

«البترول» تؤكد توفيرها احتياجات محطات إنتاج الكهرباء والقطاعات الصناعية خلال فترة ذروة الاستهلاك الصيفي للعام الثاني على التوالي

وأوضح أن الأحمال الكهربائية تجاوزت 40 ألف ميجاوات خلال فصل الصيف، مع استمرار استقرار وانتظام الشبكة القومية للغازات الطبيعية وتوفير الإمدادات اللازمة لمحطات إنتاج الكهرباء.

وأضاف أن التخطيط المسبق ورفع درجات الجاهزية والاستعداد لمختلف السيناريوهات المحتملة، أتاحا سرعة الاستجابة لأي متغيرات أو حالات طارئة والحفاظ على استمرارية إمدادات الغاز.

وأشاد وزير البترول بكفاءة وجاهزية العاملين بالقطاع والجهود المتواصلة لتأمين احتياجات السوق المحلية من الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية.

وأوضح أن نجاح المنظومة في تلبية احتياجات محطات الكهرباء والقطاعات الصناعية خلال فترة ذروة الاستهلاك للعام الثاني على التوالي يعكس كفاءة منظومة العمل وتكامل جهود مختلف الجهات المعنية.

وأكد بدوي استمرار الوزارة في تنفيذ خطتها لتأمين إمدادات الغاز الطبيعي حتى نهاية فصل الصيف، مع المتابعة اللحظية لمعدلات الإنتاج والاستهلاك وحركة الإمدادات.

وأشار إلى استمرار العمل على تعزيز جاهزية الشبكة القومية للغازات الطبيعية للتعامل الفوري مع أي متغيرات، بما يضمن استدامة إمدادات الغاز لمختلف قطاعات الدولة.

سلسلة إنجازات

بحسب خبراء الطاقة ، فإن التحول الشامل الذي شهده قطاع الكهرباء في مصر على مدار العقد الأخير (2014–2026)، تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، لم يكن مجرد عملية تحسين لخدمة مرافق تقليدية، بل كان صياغة جديدة وركيزة أساسية للأمن القومي المصري، انتقلت بالدولة من خط العجز المزمن والظلام الدامس إلى مركز إقليمي محوري لتداول الطاقة.

وخلال تلك السنوات ، شهدت البنية التحتية لقطاع الكهرباء في مصر ضخ استثمارات مالية ضخمة بلغت ما يقرب من 2 تريليون جنيه، شملت تطوير شبكات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء، وتطوير شبكات المحولات الكبرى، وإدخال نظم التحكم الذكية.

وتكشف الأرقام حجم التطوير في هذا الملف حيث يصل إجمالي قدرة الشبكة الآن إلى 55 ألف ميجاوات بدلا من 24 ألف ميجاوات عام 2014 ، كما وصل احتياطي بالشبكة خلال صيف 2026 إلى 15 ألف ميجاوات ، مقارنة بعجز وصل إلى 6 آلاف ميجاوات في صيف 2014.

ووصلت نسبة مشاركة الطاقة المتجددة إلى 42% بحلول 2030، مقابل 9% في 2014 ، فيما تجاوزت كفاءة تشغيل محطات إنتاج الكهرباء الـ60%، مقابل 30% عام 2014.

ويمثل الاتفاق التاريخي مع شركة «سيمنس» العالمية عام 2015 لبناء 3 محطات عملاقة لإنتاج الكهرباء بنظام الدورة المركبة في (بني سويف، والبرلس، والعاصمة الإدارية الجديدة)، بإجمالي قدرات يصل إلى 14,400 ميجاوات، النقطة الفاصلة في قطاع الطاقة التقليدية.

حيث وفرت المحطات الثلاث وحدها قدرات كهربائية توازي نصف قدرة الشبكة القومية القديمة، وبكفاءة توليد تجاوزت 60%، مما أدى إلى توفير مليارات الدولارات سنويًا في استهلاك الغاز الطبيعي والوقود مقارنة بالمحطات القديمة المتهالكة.

مشروعات عملاقة

حتى عام 2014، اقتصرت الطاقة المتجددة بشكل أساسي على الطاقة الكهرومائية بالسد العالي وقناطر إسنا وأسيوط، مع مساهمات خجولة لا تتعدى 1% لمزارع الرياح القديمة بالزعفرانة والطاقة الشمسية ، أما الوضع الحالي فقد شهد تدشين مشروعات عملاقة نقلت مصر إلى خارطة الطاقة النظيفة عالميًا، وهي كالتالي:

مجمع بنبان للطاقة الشمسية بأسوان: بقدرة إجمالية تصل إلى 1,465 ميجاوات، ويُعد واحدًا من أكبر مجمعات التوليد الشمسي في العالم بمساحة تعادل مساحة مدينة عاصمة.

مزارع رياح جبل الزيت وخليج السويس: بقدرات تتجاوز 2,000 ميجاوات من طاقة الرياح، وتستهدف مصر إنتاج عشرات الجيجاوات الأخرى بالتعاون مع التحالفات الدولية.

مشروع محطة الضبعة النووية: جار تنفيذ 4 مفاعلات بقدرة إجمالية 4,800 ميجاوات لتوفير طاقة حمل أساسي نظيفة ومستقرة على مدار الساعة.

لأول مرة تخزين 100 ميجاوات من الطاقة الشمسية وضخها على الشبكة ليلا بفضل إدخال تكنولوجيا بطاريات التخزين.

وتمثل محطة الضبعة النووية بحلول عام 2030 حجر الزاوية والركيزة الأكثر استقرارًا في هيكل منظومة الطاقة المصرية؛ إذ تمد الشبكة القومية بقدرات استثنائية تصل إلى 4,800 ميجاوات من خلال 4 مفاعلات نووية سلمية من الجيل الثالث المطور (VVER-1200). وتتجسد الأهمية الفائقة لمحطة الضبعة في نقطتين حاسمتين لتأمين الشبكة ، أولها توفير طاقة «الحمل الأساسي » على عكس المصادر الشمسية وطاقة الرياح التي تتأثر بالتقلبات الجوية وساعات النهار، تعطي المحطة النووية تدفقًا كهربائيًا ثابتًا ومستقرًا بنسبة 100% على مدار 24 ساعة طوال العام دون انقطاع ، و هذا الثبات يمنح الشبكة القومية الصلابة والقدرة على استيعاب التوسعات الهائلة في الطاقات المتجددة الأخرى دون التعرض لاهتزازات في التردد.

أما ثانيي النقاط فتتمثل في استدامة أمن الطاقة والوفر الاقتصادي ، حيث تسهم المحطة بحلول 2030 في خفض ملايين الأطنان من الانبعاثات الكربونية سنويًا، محققة وفرًا تنمية المستدامة، مع توفير مليارات المكعبات من الغاز الطبيعي الذي كان يُحرق في محطات التوليد التقليدية، ليتم توجيهه بدلًا من ذلك لسلاسل تصنيع البتروكيماويات ذات القيمة المضافة العالية أو تصديره للخارج.

ربط كهربائي

تمثل مشروعات الربط الكهربائي أحد أبرز مكاسب تطوير الشبكة القومية؛ حيث استغلت مصر موقعها الجغرافي الفريد وفائض الطاقة لربط شبكتها ثلاثيًا بين قارات أفريقيا وآسيا وأوروبا.

أولًا: الربط مع السعودية: مشروع تاريخي بقدرة 3,000 ميجاوات بتكنولوجيا التيار المستمر عالي الجهد (HVDC)، يستهدف تبادل الطاقة للاستفادة من اختلاف أوقات الذروة بين البلدين (فترة الظهيرة في السعودية والمغرب في مصر).

ثانيًا: الربط مع أوروبا (اليونان وقبرص): مشروعات خطوط الربط البحري (مثل مشروع GREGY بقدرة 3,000 ميجاوات) لنقل الكهرباء النظيفة المولدة من الرياح والشمس في مصر مباشرة إلى الأسواق الأوروبية.

ثالثًا: الربط مع دول الجوار العربي والأفريقي: زيادة قدرات خطوط الربط القائمة مع الأردن (لتبادل الطاقة وتغذية العراق)، ومع السودان وليبيا.

أحمد ابراهيم

مدبولي يكشف عن خطة إحياء «نزلة السمان» و تحويلها إلى وجهة سياحية وثقافية عالمية

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا بمقر الحكومة بالعاصمة الجديدة؛ لمتابعة مستجدات مشروع إعادة إحياء منطقة «نزلة السمان»، وذلك بحضور شريف فتحي، وزير السياحة والآثار، والمهندسة رانده المنشاوي، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والدكتور أحمد الأنصاري، محافظ الجيزة، والدكتورة هند عبدالحليم، نائب محافظ الجيزة، والمهندس مصطفى عبدالوهاب، رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة للتنمية السياحية، والدكتور هشام الليثي، القائم بأعمال الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، وحسام الشاعر، رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للغرف السياحية، والمهندس محمد الخطيب، استشاري المشروع، ومحمد عامر، رئيس الإدارة المركزية للرقابة على المنشآت السياحية.

وفي مستهل الاجتماع، أكد رئيس مجلس الوزراء الأهمية الكبيرة لمشروعات تطوير وإعادة إحياء المناطق المحيطة بالأهرامات، لافتًا إلى أن مخطط إعادة إحياء منطقة «نزلة السمان» يأتي في إطار رؤية شاملة تهدف إلى الارتقاء بالخدمات السياحية والفُندقية، وتَوفير بنية تحتية عصرية تليق بمكانة مصر التاريخية؛ بما يُسهم فيُ تعظيم الاستفادة من المقومات الفريدة للمنطقة، وجذب المزيد من حركة السياحة العالمية والمحلية.

واستعرض المهندس محمد الخطيب، استشاري مشروع منطقة «نزلة السمان»، المخطط التفصيلي للمنطقة؛ موضحًا أنها تُمثل امتدادًا عمرانيًا لموقع تراثيٍ عالميٍ، وتضم مجتمعًا محليًا مستقرًا، مؤكدًا أن النهوض بالمنطقة يُمثل فرصةً تنمويةً حقيقيةً، لاسيما في إطار الجهود المبذولة حاليًا لضمان تحقيق المشاركة المجتمعية، واعتبار المجتمع المحلي شريكًا في التنمية، وتحقيق التوازن بين حماية الأثر، والتنمية السياحية، والاستقرار الاجتماعي.

وأضاف أن مخطط المنطقة المحيطة بالمتحف المصري الكبير ومنطقة الأهرامات يهدف إلى تحويل منطقة «نزلة السمان» إلى وجهة سياحية ثقافية عالمية، تتكامل مع المتحف وهضبة الأهرامات، وتُجمع بين خدمات الضيافة، والأنشطة الثقافية، والمناطق المفتوحة؛ ويتم ذلك من خلال الارتقاء بجودة البيئة العمرانية، واستغلال القيمة التراثية والبصرية للموقع، وخلق مناطق ضيافة وترفيه وثقافة جاذبة، لافتًا إلى أن الرؤية الاستراتيجيةٌ للمنطقةٌ لعام ٢٠٣٠ تستهدف جعل المنطقة جزءًا لا يتجزأ من تجربة زيارة الأهرامات، وتحويلها إلى بيئة حية ومستدامة للسكن والعمل والزيارة، بما يُدعمُ منظومة السياحة الثقافية المستدامة.

الثلاثاء المقبل.. إجراء القرعة الإلكترونية لحج الجمعيات الأهلية لاختيار ١٢ ألف حاج من بين ٦٦ ألف متقدم

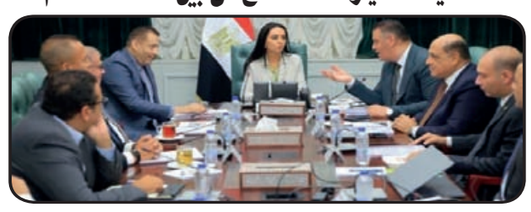

ترأست الدكتورة مايا مرسي، وزيرة التضامن الاجتماعي ورئيسة مجلس أمناء المؤسسة القومية لتيسير الحج، اجتماع مجلس أمناء المؤسسة، بمقر الوزارة بالعاصمة الجديدة، لمناقشة الاستعدادات الخاصة بتنظيم موسم حج الجمعيات الأهلية لعام ١٤٤٨هـ - ٢٠٢٧م.

وأعلنت وزيرة التضامن الاجتماعي إجراء القرعة الإلكترونية لاختيار حجاج الجمعيات الأهلية لموسم الحج الجديد يوم الثلاثاء المقبل، الموافق ١٥ سبتمبر ٢٠٢٦.

وأوضحت أنه من المقرر اختيار ١٢ ألف حاج من بين نحو ٦٦ ألف مواطن تقدموا خلال فترة فتح باب التقديم لحج الجمعيات الأهلية، وذلك وفق الحصة المخصصة للحج من جانب اللجنة العليا للحج برئاسة رئيس مجلس الوزراء، على أن تتولى المؤسسة القومية لتيسير الحج التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي تنفيذ إجراءات الحج.

وأشارت الدكتورة مايا مرسي إلى أن القرعة الإلكترونية ستُجرى مركزيًا عبر بوابة الحج المصرية الموحدة، لاختيار الحجاج الفائزين من مختلف المحافظات، وفقًا لنسبة عدد الطلبات المقدمة في كل محافظة والمستويات المتاحة.

وأضافت أنه سيتم تخصيص مشرف لكل ٤٦ حاجًا، على أن تُجرى القرعة الإلكترونية العلنية مركزيًا بحضور ممثلين عن كل محافظة.

وأكدت الوزيرة أن النتائج النهائية للقرعة سيتم إعلانها عبر الموقع الإلكتروني لوزارة التضامن الاجتماعي والمؤسسة القومية لتيسير الحج، إلى جانب نشرها في المديريات والإدارات الاجتماعية.

ووجهت الدكتورة مايا مرسي الشكر إلى مجلس أمناء المؤسسة القومية لتيسير الحج على الجهود المبذولة لخدمة حجاج الجمعيات الأهلية، مؤكدة أن ما تقدمه المؤسسة يحظى باحترام وتقدير الجميع.

وشددت وزيرة التضامن الاجتماعي على حرص الوزارة على توفير أفضل الخدمات والرعاية المتميزة لحجاج الجمعيات الأهلية، والعمل على خروج موسم الحج بصورة تليق بالحجاج المصريين.

التنمية المحلية : تنفيذ ٤٣ حملة تفتيشية بـ١٦ محافظة وإحالة ٢٩ حالة للنيابات

تلقت الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والبيئة، تقريرا حول جهود قطاع تقويم الأداء والمتابعة والتفتيش بالوزارة خلال شهر أغسطس ٢٠٢٦، والتي استهدفت متابعة أداء الوحدات المحلية ورصد المخالفات والتأكد من الالتزام بالقوانين والقرارات والتعليمات المنظمة للعمل في عدد من الملفات المرتبطة بشكل مباشر بمصالح المواطنين.

وكشف التقرير، الذي أعده المهندس هيثم الدسوقي، رئيس قطاع تقويم الأداء والمتابعة والتفتيش، عن تنفيذ ٤٣ حملة تفتيشية خلال الشهر الماضي، تنوعت بين الحملات المخططة والمفاجئة وفحص شكاوى المواطنين، وشملت ١٦ محافظة هي: «القاهرة، والجيزة، وأسيوط، والمنوفية، والدقهلية، وكفر الشيخ، والغربية، والقليوبية، وجنوب سيناء، وسوهاج، وقنا، والأقصر، والبحر الأحمر، وبورسعيد، والسويس، ودمياط".

وشملت أعمال التفتيش المرور على عدد من الوحدات المحلية والأحياء والمراكز والمدن، لمتابعة انتظام منظومة العمل، ورصد أوجه القصور والمخالفات، والتأكد من تنفيذ القوانين والتعليمات والتكليفات الصادرة، خاصة في الملفات التي تمس الحياة اليومية للمواطنين.

كما أشار التقرير إلى قيام قطاع تقويم الأداء والمتابعة والتفتيش بفحص ٣٤ شكوى مقدمة من المواطنين بعدد من الأحياء والمراكز في المحافظات، وتنوعت موضوعات الشكاوى بين التعديات على أملاك الدولة والأراضي الزراعية، وتراخيص البناء، والإشغالات، والمخالفات العامة والمالية، وملفات المرافق والبيئة، إلى جانب المخالفات الإدارية.

وشملت أعمال الفحص عددا من الوحدات المحلية والأحياء، من بينها: «مدينة أسيوط، ومراكز ومدن نبروه وميت غمر وأشمون وبسيون وسقلته وشبين القناطر والزقازيق ونجع حمادي والسادات والقناطر الخيرية وكفر الزيات ومنشأة القناطر والخانكة ورأس غارب ودسوق والزرقا والغردقة ودار السلام وباب الشعرية وشبرا الخيمة، إلى جانب أحياء البساتين والزهة والسلام أول والمعادي وشرق مدينة نصر والعجوزة ومصر القديمة والوراق وإمبابة والطالبية وغيرها".

وأكدت وزيرة التنمية المحلية والبيئة أن أعمال قطاع التفتيش وتقويم الأداء خلال أغسطس أسفرت كذلك عن إحالة ٢٩ حالة إلى النيابات المختصة والشئون القانونية بالمحافظات، بما يعكس، بحسب التقرير، جدية الوزارة في التعامل مع المخالفات وأوجه القصور داخل منظومة الإدارة المحلية، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيالها.

وشددت الدكتورة منال عوض على أهمية الدور الرقابي الذي يقوم به قطاع تقويم الأداء والمتابعة والتفتيش، في إطار جهود الوزارة لرصد أي مخالفات أو أوجه قصور داخل الوحدات المحلية، والعمل على سرعة معالجتها، ورفع كفاءة الأداء وتحقيق الانضباط داخل منظومة المحليات.

لأول مرة منذ ١٥ عاماً.. إلغاء سيتي سكيب مصر ٢٠٢٦ وإطلاق منتدى عقاري في نوفمبر القادم

أعلن سيتي سكيب مصر إطلاق «منتدى سيتي سكيب مصر» يوم ١٦ نوفمبر ٢٠٢٦ في القاهرة، بالتزامن مع تأجيل إقامة معرض سيتي سكيب مصر، على أن تُعقد فعاليات المعرض خلال الفترة من ٢٩ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر ٢٠٢٧.

ويأتي قرار إطلاق المنتدى وتأجيل المعرض عقب سلسلة من المناقشات والمشاورات مع عدد من أبرز الشركاء، والأطراف المعنية بالقطاع العقاري، بما يتناسب مع طبيعة ومتطلبات السوق العقاري المصري خلال المرحلة الحالية.

وأوضح سيتي سكيب مصر أن القرار يأتي في إطار الحرص على تطوير منصات وفعاليات تستجيب لأولويات السوق، وتدعم تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المشاركون من المطورين والمستثمرين والخبراء وصناع القرار.

ومن المقرر أن يركز منتدى سيتي سكيب مصر ٢٠٢٦ على جمع قيادات القطاع العقاري وصناع القرار والخبراء في منصة متخصصة لتبادل المعرفة والخبرات، إلى جانب تنظيم نقاشات تفاعلية تتناول أبرز القضايا والتطورات المؤثرة في السوق العقاري المصري.

كما يستهدف المنتدى استكشاف الحلول العملية وتحديد الأولويات التي يمكن أن تسهم في دعم النمو المستدام للقطاع العقاري خلال المرحلة المقبلة.

ويمثل المنتدى مساحة للحوار والتعاون بين مختلف أطراف المنظومة العقارية، في توقيت يشهد فيه السوق تحولات وتطورات محورية، بما يتيح للمشاركين تكوين رؤية أكثر وضوحًا بشأن الفرص والتحديات التي تواجه القطاع.

ومن المتوقع أن تسهم المناقشات وتبادل الرؤى والخبرات خلال المنتدى في دعم عملية اتخاذ القرار، من خلال الاستفادة من الخبرات المتنوعة للمشاركين ووجهات النظر المختلفة حول مستقبل العقارات في مصر.

كما تقرر أن يعود معرض سيتي سكيب مصر في عام ٢٠٢٧، حيث تُقام فعالياته خلال الفترة من ٢٩ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر، ليواصل دوره كإحدى أبرز المنصات العقارية في السوق المصري.

ويركز المعرض عند عودته على تحويل الأفكار والرؤى المطروحة إلى فرص حقيقية، وتعزيز التواصل وبناء الشراكات بين مختلف أطراف القطاع، إلى جانب تقديم قيمة ملموسة للمطورين العقاريين والمستثمرين والشركاء والزوار.

التركيز على التسليم

و تعقيبا على الإلغاء ، أكد المهندس فتح الله فوزي رئيس لجنة التطوير العقاري بجمعية رجال الأعمال، أن إلغاء معرض سيتي سكيب مصر ٢٠٢٦ جاء للمرة الأولى منذ ١٥ عاما، واستبدل بمنتدى عقاري، موضحًا أن السبب الرئيسي هو أن معظم الشركات ركزت على إنهاء مشروعاتها وتسليمها بدلا من الإنفاق على التسويق في المعرض، وهو ما يعتبره تطورًا إيجابيًا.

وأضاف فوزي - أن المطورين أصبحوا يركزون مواردهم التسويقية على إنهاء المشروعات، وهذا كان سبب قلة المشاركات في المعرض، مما دفع المنظمين لتأجيله للعام المقبل، مؤكدًا أن هذا التوجه أفضل بكثير من الإنفاق على التسويق، «المطورين بقوا مركزين على التسليم مش على المعارض».

وأشار رئيس اللجنة إلى أن إلغاء المعرض لا يعني تأثر السوق العقاري سلبًا، بل على العكس، لأن استمرار عدم التسليم كان سيكون أكثر تأثيرًا، أما التركيز على إنهاء المشروعات فهو أقرب لاستقرار السوق وتحقيق مصالح العملاء، «لما المطور يسلم الوحدة، ده أفضل من أي إعلان".

وفيما يتعلق بمبيعات العقار، أوضح فوزي أن الأرقام المعبرة هي أرقام الشركات الكبرى المدرجة في البورصة، التي تنشر مراكزها المالية كل ٣ أشهر، بينما الشركات الصغيرة لا تتوفر عنها بيانات دقيقة، لافتًا إلى أن السوق يشهد نموًا بسيطا في هدوء، وأن العميل الذي كان يشتري للاستثمار في ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ كان معظمه من المضاربين على العقار، وهذا النوع لم يعد موجودًا في ٢٠٢٥ و٢٠٢٦.

مصر تحجز مكانها بين منتجي «الطاقة الشمسية»

تقرير حكومي : مصر تسجل نموًا سنويًا بنسبة ١٧٦٪ في إضافات الطاقة الشمسية خلال ٢٠٢٦

أصبحت الطاقة الشمسية تُسهم في دور متزايد في تأمين احتياجات مصر من الكهرباء، ودعم تنافسية الصناعة، في ظل ما تتمتع به البلاد من موارد شمسية كبيرة وموقع جغرافي يؤهلها لتكون مركزًا إقليميًا للطاقة الشمسية.

وفي المقابل، يظل التوسع في مشروعات الطاقة الشمسية مرتبطا بقدرة السوق على توفير بيئة تشريعية مستقرة، وآليات تمويل مناسبة، ونماذج فعّالة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفي هذا الإطار ، تواصل مصر خطوات دعم انتاجها من الطاقة الشمسية وتطوير الصناعات المرتبطة بها ، حيث تبلغ القدرات المركبة للطاقة المتجددة في مصر حاليا ٩٥١٦ ميجاوات، موزعة بين ٢٩٨٣ ميغاواط من الطاقة الكهرومائية، و٣٥٠٠ ميغاواط من الطاقة الشمسية، و٣٠٣٤ ميجاوات من طاقة الرياح، بحسب بيانات مجلس الوزراء.

وتخطط الحكومة المصرية لإضافة ١٧٠٠ ميجاوات من قدرات الطاقة المتجددة بنهاية ٢٠٢٦، معظمها من مشروعات الطاقة الشمسية، إلى جانب إضافة بطاريات تخزين بسعة نحو ٧٢٠ ميغاواط/ساعة ، فيما تراجعت تكلفة انظمة بطاريات تخزين الكهرباء عالميا، شاملة المكونات الكهربائية وبرامج الإدارة الرقمية، إلى ١١٧ دولارا لكل كيلوواط/ساعة خلال ٢٠٢٥، بانخفاض نحو ٣١٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤ .

وفي وقت سابق تم الكشف عن خطة مصرية لاستثمار نحو ٣ مليارات دولار لإضافة بطاريات لتخزين الطاقة بسعة ٥ الاف ميغاواط/ساعة إلى الشبكة القومية خلال ٢٠٢٧، بما يرفع إجمالي سعات التخزين التشغيلية المستهدفة إلى نحو ٦٢٠٠ ميجاوات /ساعة.

وتتزامن زيادة قدرات التخزين مع تحركات لتصنيع البطاريات محليا، إذ وقعت «هواوي» وشركة "AIS" في ابريل الماضي مذكرة تفاهم للتعاون في تصنيع أنظمة تخزين البطاريات المرتبطة بالشبكة في مصر، وتستهدف القاهرة زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء إلى ٤٥٪ بحلول ٢٠٢٨، بالتوازي مع تقليص الاعتماد على محطات التوليد التي تعمل بالوقود الأحفوري.

تعاون مصري صيني

كانت شركة «هواوي» الصينية أعلنت قبل أيام إضافة بطاريات لتخزين الكهرباء بسعة إجمالية تبلغ ٤ الاف ميغاواط/ساعة إلى الشبكة القومية في مصر، عبر مشروعين في وادي النطرون بمحافظة البحيرة شمالي البلاد، ونجع حمادي بمحافظة قنا في جنوب البلاد، على أن يدخلا الخدمة قبل نهاية ٢٠٢٧.

وتبلغ سعة التخزين في كل مشروع نحو ٢٠٠٠ ميغاواط/ساعة، فيما أكدت تصريحات مسئولين حكوميين أن جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة وصندوق تحيا مصر يعملان على توفير السيولة اللازمة للمشروعين، بما يسمح ببدء التنفيذ والانتهاء منهما قبل نهاية العام المقبل.

تأتي مشروعات «هواوي» بالتزامن مع توسع مصر في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إذ تتيح بطاريات التخزين الاحتفاظ بالكهرباء المنتجة في فترات زيادة الإنتاج وضخها إلى الشبكة عند الحاجة، بما يساعد على التعامل مع تذبذب إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة.

الطاقة الشمسية في مصر وأفريقيا

وفي هذا الإطار سلط مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، الضوء على التقرير الصادر عن مركز «إمبر» لأبحاث الطاقة ، بالشراكة مع African Tech Futures Lab (ATFL)، بعنوان «أنطلاقة الطاقة الشمسية في أفريقيا التي لم ترصدها الإحصاءات الرسمية بعد»، والذي يرصد طفرة متسارعة في انتشار الطاقة الشمسية بالقارة، مدفوعة بانخفاض تكاليف الألواح، وارتفاع الطلب على إمدادات كهرباء أكثر استقرارًا، والتوسع الكبير في واردات الألواح والبطاريات الصينية.

وأوضح المركز أن هذه الطفرة تفتح أمام الدول الأفريقية فرصة تتجاوز مجرد زيادة قدرات توليد الكهرباء، لتشمل بناء صناعات محلية مرتبطة بالطاقة الشمسية وتخزين الكهرباء، وتعميق سلاسل القيمة، وتقليل الاعتماد على الواردات، وهو ما تبرز أهميته بالنسبة لمصر في ضوء نمو قدراتها الشمسية وبدء توسع قاعدة التصنيع المحلي.

وأشار التقرير إلى أنه خلال الاثني عشر شهرًا المنتهية في يونيو ٢٠٢٦، ارتفعت صادرات الصين من الألواح الشمسية إلى أفريقيا إلى نحو ٢٣ جيجاوات، لتقترب من مستويات صادراتها إلى أسواق الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، والتي بلغت نحو ٢٣ جيجاوات و٢٥ جيجاوات على التوالي خلال الفترة نفسها.

وتعكس هذه البيانات حجم الاعتماد الأفريقي على الواردات الصينية؛ حيث تشير تقديرات التقرير إلى أن نحو ٩٤٪ من الألواح الشمسية المركبة في أفريقيا تم استيرادها من الصين، مقابل نحو ٦٪ فقط تم تصنيعها محليًا، بما يكشف في الوقت نفسه عن فرصة كبيرة أمام القارة لتوطين الصناعة والاستحواذ على حصة أكبر من القيمة المضافة المرتبطة بالتحول نحو الطاقة النظيفة.

وتقدر مؤسسة أمبر أن تشهد أفريقيا تركيب نحو ١٧ جيجاوات من قدرات الطاقة الشمسية خلال عام ٢٠٢٦، بزيادة ٤٥٪ على أساس سنوي، وذلك بعد نمو التركيبات بنسبة ٥١٪ في عام ٢٠٢٥ و٢٥٪ في عام ٢٠٢٤. ويعادل ذلك إضافة نحو ٤٧ ميجاوات يوميًا، أو ما يقارب ١٠٠ ألف لوح شمسي يوميًا على مدار العام.

شيماء مرسي

خلال النصف الأول من ٢٠٢٦ .. تنظيم الاتصالات : ٢,٩٦ تريليون جنيه قيمة معاملات ٥٧ مليون محفظة إلكترونية في مصر

أصدر جهاز تنظيم الاتصالات تقرير النصف الأول لعام ٢٠٢٦ الخاص بمؤشرات استخدام المحافظ الإلكترونية التابعة لشركات الاتصالات.

وقال التقرير إن إجمالي عدد المحافظ الإلكترونية بلغ ٥٧,٠١ مليون محفظة، كما بلغ عدد العمليات المالية المنفذة ٢,٢٢ مليار عملية بقيمة ٢,٩٦ تريليون جنيه.

وجاء توزيع المحافظ الإلكترونية للهاتف المحمول على الشركات بالترتيب: فودافون كاش ٥٣٪، إي آند كاش ٢٣٪، اورنج كاش ٢٠٪، وي باي ٤٪، بينما جاء توزيع المحافظ الإلكترونية النشطة للهاتف المحمول على الشركات بالترتيب: فودافون كاش ٥٧٪، إي آند كاش ٢٤٪، اورنج كاش ١٧٪، وي باي ٢٪.

كما جاء توزيع عدد العمليات المالية على الشركات بالترتيب: فودافون كاش ٦٦٪، إي آند كاش ٢٠٪، اورنج كاش ١٠٪، وي باي ١٪.

بينما جاء توزيع قيمة العمليات المالية على الشركات كما يلي: فودافون كاش ٧٧٪، إي آند كاش ١٤٪، اورنج كاش ٨٪، وي باي ١٪.

وبمقارنة نتائج التقرير ما بين النصف الأول لعام ٢٠٢٦ والنصف الأول لعام ٢٠٢٥، أشار التقرير إلى ارتفاع بمؤشرات استخدام المحافظ الإلكترونية، حيث ارتفع عدد

مد فترة توفيق أوضاع الأجانب المقيمين بصورة غير شرعية لمدة عام

وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار بمد فترة توفيق أوضاع وتقنين إقامة الأجانب المقيمين بالبلاد بصورة غير شرعية بنظام المستضيف، لمدة عام إضافي، حيث من المقرر انتهاء المهلة في ١٢ سبتمبر الحالي.

وقال المجلس في بيان ، إنه وافق على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨.

وتأتي التعديلات على بعض أحكام قانون إنشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨، تماشيا مع الجهود التي تبذلها الدولة الرامية إلى مزيد من تكريم الشهداء، ومن في حكمهم، وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم، ودعمهم ورعايتهم في مختلف النواحي الاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها، وصرف التعويضات المستحقة لهم.. وتضمنت التعديلات النص على إلغاء القيد الزمني والبالغ مدته سنة في ضوء ما أسفر عنه الواقع العملي من كون تحول العجز الجزئي إلى عجز كلي مستديم، أو وفاة قد ينشأ جراء العمليات الحربية أو الإرهابية أو الأمنية بعد مضي سنة.

بأقوي المقاتلات و أحدث المسيرات ..

معرض العلمين للطيران .. مشاركات دولية متميزة و حزمة صفقات ومكاسب اقتصادية وسياحية لمصر

مشاركة أكثر من ٢٦٠ شركة وعارضاً من مختلف دول العالم

و حضور أكثر من ١٠٠ وفد رسمي يمثلون نحو ٨٠ دولة

اختتم معرض العلمين الدولي للطيران والفضاء فعاليات دورته الثانية بنجاح، بعد أيام حافلة بالفعاليات والعروض الجوية والمشاركات الدولية الواسعة، وشهد المعرض مشاركة واسعة من كبرى الشركات والمؤسسات والدول، إلى جانب استعراض أحدث الطائرات والتقنيات والمنظومات الجوية والفضائية، بما عزز من أهمية الحدث كمنصة دولية لتبادل الخبرات، وفتح آفاق جديدة للتعاون والشراكات في مجالات الطيران والفضاء والدفاع.

وأظهر المعرض والذي افتتح الرئيس عبد الفتاح السيسي فعاليات النسخة الثانية منه بمشاركة أكثر من 260 شركة وعارضا من مختلف دول العالم، إلى جانب حضور أكثر من 100 وفد رسمي يمثلون نحو 80 دولة ، أظهر تطورا في بعض الأسلحة المصرية والمسيّرات التي عرضتها «الهيئة العربية للتصنيع»، وفي مقدمتها السيرة الانتحارية «إف إل 750»، والمسيّرة الاعتراضية «آر-دي»، والطائرة المسيّرة «حمزة-1 و2» .

وقالت «الهيئة العربية للتصنيع»، إنها تشارك في هذه النسخة بكثير من المنتجات في مجال الصناعات الجوية التي «تؤكد ريادتها في تعميق التصنيع المحلي وتوطين أحدث التكنولوجيات، بما يلبي احتياجات القوات الجوية المصرية والدول الشقيقة والصديقة» .

وأضافت أنها تعمل وفقا لآليات الثورة الصناعية الرابعة بما تمتلكه من قدرات تصنيعية متطورة وكفاءات بشرية مدربة ، مشيرة إلى أنها تعرض بعض منتجات مصانع تابعة لها مثل مصنع الطائرات، ومصنع المحركات، ومصنع حلوان للصناعات المتطورة، ومصنع صقر للصناعات المتطورة، والشركة العربية البريطانية للصناعات الديناميكية.

وشملت معروضات «الهيئة العربية للتصنيع»، «قنابل حافظ 1 و2 و3»، و«منصة إطلاق لمجابهة المسيرات R&D»، و«السيرة الاعتراضية R&D» و«الطائرة المسيرة (حمزة 1 و2)» و«السيرة الانتحارية FL750»، و«منظومة اكتشاف ومجابهة الطائرات المسيرة (حارس 2)».

جبار 150

وقبل أيام من انطلاق المعرض، أزاحت شركة «تورنيكس» المصرية الستار عن الطائرة المسيّرة «جبار 50»، وقالت إنها «تمثل إضافة نوعية جديدة لترسانة الطائرات من دون طيار في مصر، وسط اهتمام إقليمي ودولي واسع بالموصفات الفنية والتقنية التي تمتلكها هذه النظم الحديثة» .

وسبق أن عرضت شركة «أميستون» المصرية طائرات «جبار 150»، و«جبار 200»، و«جبار 250» المسيّرة المتنوعة المدى في المعرض الدولي للصناعات الدفاعية «إيديكس 2025» .

وقال الخبير في الشأن العسكري والاستراتيجي، اللواء أركان حرب أيمن عبد الحسن، إن أبرز منظومات التسليح المصرية التي شاركت في المعرض تتضمن أيضا مسيّرات الاستطلاع (الطائرة المسيرة التكتيكية «ASN-209») الصنعة محليا). إلى جانب منظومات الدفاع والاعتراض ومنظومات الصواريخ والمقذوفات المطورة التي تشمل ترسانة من القذائف الذكية والمقذوفات المخصصة لتسليح المسيّرات والتعامل مع الأهداف الأرضية.

وأضاف قائلا إن المعرض شهد أيضاً مشاركة القذائف الجوية المتطورة من عائلة «حافظ» لرفع دقة الهجمات الجوية، إلى جانب مقذوفات تسليح الدرونز (عائلة نيزك): «نيزك 1»، وهو مقذوف مطور لتسليح الطائرات المسيّرة ومضاد للأفراد، و«نيزك 2»، وهو مقذوف تسليح للطائرات المسيّرة يعتمد على تقنية الضغط الحراري.

وأشار إلى أن المعرض تضمن مشاركة الصواريخ المقاتلة، وعرض صواريخ جو-أرض عيار 70 مم، وصواريخ أخرى من عيار 68 مم، وأنظمة المقذوفات الأرضية بينها القاذف الصاروخي المطور «صقر 105» .

سوخوي 57

وتضمن المعرض كذلك مشاركة المقاتلة الروسية «سوخوي 57»، وهي ضمن طائرات الجيل الخامس، والمقاتلات الصينية «جي 16» و«جي 10 سي»، إلى جانب مشاركة شركة «بوينج» العالمية.

وأكد المستشار في الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، اللواء عادل العمدة، أن مصر تستهدف ترسيخ مكانتها بصفتها شريكاً إقليمياً فاعلاً في صناعة الطيران، مضيفاً أن الحدث الدولي «يتجاوز كونه معرضاً متخصصاً، ليعكس دور مصر في دعم التعاون الدولي بهذه الصناعة، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي الرابط بين أفريقيا وأوروبا» .

واستطرد قائلا : «أهمية الحدث تأتي في ظل التطور المتسارع في صناعات الطيران والفضاء، خصوصا الطائرات الذكية والأنظمة غير المأهولة والطائرات المسيرة، وهو ما يتطلب تبادل الخبرات والتجارب عبر مثل هذه الفعاليات» .

وشدّد على أن مصر توظف هذه المعارض الدولية «في دعم الاستثمارات ونقل الخبرات وتعزيز فرص التصنيع والشراكات الدولية، لتتحول هذه الفعاليات إلى منصة متكاملة تجمع بين الموقع الجغرافي المتميز، وفرص الاستثمار والتعاون الدولي» .

مشاركة دولية

ويشير خبراء إلى أن معرض العلمين الدولي للطيران والفضاء يعد أحد أبرز الفعاليات الدولية التي تجمع بين الشركات العالمية والمتخصصين وصناع القرار في مكان واحد ، لافتين إلى أن المعرض لا يقتصر على استعراض أحدث الطائرات والمعدات والتقنيات، وإنما يمثل فرصة مهمة للتعرف على اتجاهات الصناعة العالمية، وبحث فرص التعاون والتصنيع المشترك ونقل التكنولوجيا، بما يعزز قدرة الدول المشاركة على تطوير إمكاناتها وفتح مجالات جديدة للشراكات الاستراتيجية.

وأوضحوا أن النسخة الثانية من معرض العلمين اكتسبت أهمية خاصة في ظل حجم المشاركة الدولية الكبيرة، حيث تجمع نحو 250 عارضا من 50 دولة، إلى جانب مشاركة واسعة في العروض الجوية واستعراض أنواع مختلفة من الطائرات المدنية والعسكرية.

ويمنح هذا الحضور الدولي المتخصصين فرصة نادرة للاطلاع على أحدث ما توصلت إليه الصناعات الجوية والفضائية دون الحاجة إلى الانتقال بين العديد من الدول والشركات، فضلا عن إمكانية إجراء مباحثات مباشرة مع الجهات المصنعة وبحث فرص التعاون والاستثمار والتصنيع.

و من جانبه، أكد اللواء ناصر سالم، المستشار بأكاديمية ناصر العسكرية، أن معرض العلمين الدولي للطيران والفضاء يمثل أحد أهم المعارض الدولية في قطاع الطيران والفضاء، مشيرا إلى أن النسخة الثانية من المعرض تجمع 250 عارضا من 50 دولة، وهو ما يوفر فرصة كبيرة أمام المتخصصين للاطلاع على أحدث الطائرات والمعدات والتقنيات في مكان واحد.

وأوضح اللواء ناصر سالم أن النسخة الأولى من معرض العلمين أقيمت عام 2024، مشيرا إلى أن العدد الكبير من المشاركين يوفر الكثير من الوقت والجهد والنفقات على المتخصصين الراغبين في التعرف على أحدث ما وصلت إليه صناعات الطيران والفضاء.

وأضاف أن المتخصص الذي يسعى إلى تطوير قدراته في مجال التصنيع أو يرغب في اقتناء أنواع جديدة من الطائرات أو معدات الفضاء، يحتاج في الظروف العادية إلى زيارة العديد من الدول للاطلاع على المنتجات والتقنيات المتاحة، بينما يختصر معرض العلمين هذه المسافات من خلال جمع الشركات والمنتجات والخبرات المختلفة في مكان واحد.

ولفت إلى أن المعرض شهد عرض نحو 100 طائرة من أنواع مختلفة، مدنية وعسكرية، إلى جانب تنظيم نحو 50 عرضا جويا بتشكيلات متنوعة، بما يتيح للمتخصصين والجمهور التعرف بصورة مباشرة على القدرات والإمكانات التي تقدمها الشركات والدول المشاركة، ومتابعة أحدث التطورات في مجال الطيران.

وأشار المستشار بأكاديمية ناصر العسكرية إلى أن أهمية المعرض لا تتوقف عند استعراض الطائرات، وإنما تمتد إلى إتاحة الفرصة للاطلاع على مختلف المعدات والأسلحة الموجودة عالميا، ودراسة الشركات التي يمكن التعاون معها في مجالات التصنيع أو الحصول على حقوق تصنيع بعض المعدات والأسلحة.

وأوضح أن أمتلاك القدرة على تصنيع المعدات والطائرات والأسلحة يتطلب متابعة مستمرة لما تنتجه الشركات العالمية، مؤكدا أن حتى الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين تحتاج إلى التعاون مع دول وشركات أخرى في بعض المجالات، نظرا للتطور المستمر في التكنولوجيا والصناعات الدفاعية والجوية والفضائية.

وأضاف أن المشاركة في المعارض الدولية تتيح لمصر التعرف على أحدث التقنيات الموجودة على مستوى العالم، ودراسة فرص التعاون مع الشركات المشاركة، سواء من خلال التصنيع المشترك أو الحصول على حقوق التصنيع، وهو ما يمكن أن يدعم تطوير القدرات المحلية وتعزيز قاعدة التصنيع في المجالات الاستراتيجية.

وأكد اللواء ناصر سالم أن تطوير أي معدة أو سلاح يعتمد على دورة متكاملة تبدأ بالإنتاج ثم البيع ثم التطوير، مشددا على أن استمرار هذه الدورة يتطلب متابعة أحدث ما توصل إليه العالم في مجالات التسليح والطيران ومعدات الفضاء.

مكاسب اقتصادية وسياحية

ولا تقتصر أهمية استضافة معرض العلمين الدولي للطيران والفضاء على قطاعي الطيران والفضاء فقط، إذ تمتد آثاره إلى قطاعات اقتصادية وسياحية أخرى، خاصة مع مشاركة وفود ومتخصصين وزوار من دول مختلفة.

ولفت اللواء ناصر سالم إلى أن استضافة المعرض تساهم في تحقيق دخل لمصر، فضلا عن تعزيز سمعتها والترويج لها سياحيا، موضحا أن وجود هذا العدد من المشاركين والزوار الدوليين يوفر فرصة للتعريف بالإمكانات السياحية التي تتمتع بها مصر، وخاصة مدينة العلمين التي أصبحت خلال السنوات الأخيرة واحدة من أبرز الوجهات السياحية الحديثة.

كما أن استضافة فعالية بهذا الحجم تساهم في دعم قطاعات مرتبطة بالسياحة والمؤتمرات والخدمات والنقل والإقامة، بما يجعل العائد من الحدث أوسع من نطاق قطاع الطيران والفضاء، ويعزز من قدرة مصر على استضافة المزيد من الفعاليات والمعارض الدولية المتخصصة.

وأكد اللواء ناصر سالم أن معرض العلمين يحمل أيضا أبعادا دبلوماسية وسياسية مهمة، خاصة في ظل حضور قادة ومسؤولين من دول مختلفة، وهو ما يتيح فرصة لتعزيز العلاقات الثنائية وفتح مجالات جديدة للتعاون بين مصر والدول المشاركة.

وأشار إلى أن وجود قادة دول مثل اليونان وقبرص خلال فعاليات المعرض يعكس أهمية الحدث وما يوفره من فرص للتعاون مع مصر في قطاع الطيران والفضاء، إلى جانب القطاعات الأخرى التي يمكن أن تشملها المباحثات والزيارات الرسمية.

ويمثل شد الحضور الدولي رسالة تعكس قدرة مصر على تنظيم واستضافة فعاليات عالمية تجمع هذا العدد من الشركات والدول والمتخصصين، كما يمنح المعرض بعدا يتجاوز الجانب الفني والعسكري إلى مساحة أوسع من التواصل السياسي والدبلوماسي وبناء الشراكات.

وكان الدكتور سامح الحفني وزير الطيران المدني، أشاد بالجهود التي بذلتها الشركة المصرية للمطارات ومطار العلمين الدولي، والتي أسهمت في نجاح تنظيم وتشغيل معرض العلمين الدولي للطيران والفضاء 2026، مؤكدًا تقديره لمستوى الجاهزية والكفاءة التي ظهرت بها فرق العمل والمطار على مدار أيام المعرض.

وقال الحفني، إن حدث معرض العلمين الدولي للطيران والفضاء بمدينة العلمين الجديدة يبعث على الشعور بالفخر كمواطن مصري قبل أن يكون وزيرا، موضحا أن المعرض يجسد إرادة الدولة وقدرتها على إحياء وتنمية منطقة العلمين وتسويقها كوجهة سياحية عالمية.

وأضاف الوزير، أن المنطقة تحولت من «ساحة حرب ومقابر» إلى منطقة سياحية وصناعية متكاملة، لتصبح اليوم عبر المعارض الدولية «منصة للمستقبل وللتكنولوجيا الحديثة" ، ولفت إلى أن النسخة الثانية شهدت «تطورا كبيرا» مقارنة بالنسخة الأولى، سواء من حيث عدد العارضين، أو الإمكانيات المتاحة، أو كثافة الحضور ونوعية المشاركين.

وأشار إلى عقد منتدى وندوة سابقة للمؤتمر ناقشت آفاق المستقبل، والتطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي، وتأثير التكنولوجيا على الكوادر البشرية واحتياجاتها المستقبلية.

وشدد على أن رعاية رئيس الجمهورية للمعرض، تحمل «رمزية قوية جدا» وتمنح الحدث قوة، لافتا إلى متابعة الرئيس عبدالفتاح السيسي للمؤتمر، وإيمانه الراسخ بأنه لا يمكن تحقيق تنمية وسياحة دون وجود قطاع طيران قوي ومطارات وشركات طيران متميزة تخدم حركة السياحة والمجال الجوي.

مشاركة صينية وإماراتية

وشهد معرض العلمين الدولي للطيران والفضاء 2026 في مصر مشاركة صينية لافتة، حملت طابعًا استثنائيًا مع ظهور أربع منصات تابعة للقوات الجوية لجيش التحرير الشعبي الصيني للمرة الأولى في معرض جوي خارج الصين، في خطوة تعكس تنامي الحضور العسكري والجوي لبكين في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.شعوب شرق آسيا وشعوب الشتات

وضمت التشكيلة الصينية أربع منصات رئيسية هي المقاتلة متعددة المهام J-16، وطائرة الإنذار المبكر والتحكم الجوي KJ-500، وطائرة التزود بالوقود الجوي YY-20، والمروحية Z-20، بما يمنح العرض الصيني طابعًا مختلفًا عن مجرد استعراض مقاتلات، إذ يقدم صورة متكاملة عن منظومة العمليات الجوية الحديثة التي تجمع بين القوة النارية والاستطلاع والقيادة والإسناد الجوي.

كما شهدت فعاليات المعرض مشاركة فريق «فرسان الإمارات»، التابع لوزارة الدفاع والقوات الجوية والدفاع الجوي الإماراتي، ضمن العروض الجوية العربية والدولية المشاركة في المعرض.

رضوى عبدالله

خبراء : مصر ترسخ مكانتها بصفتها شريكاً إقليمياً فاعلاً في صناعة الطيران

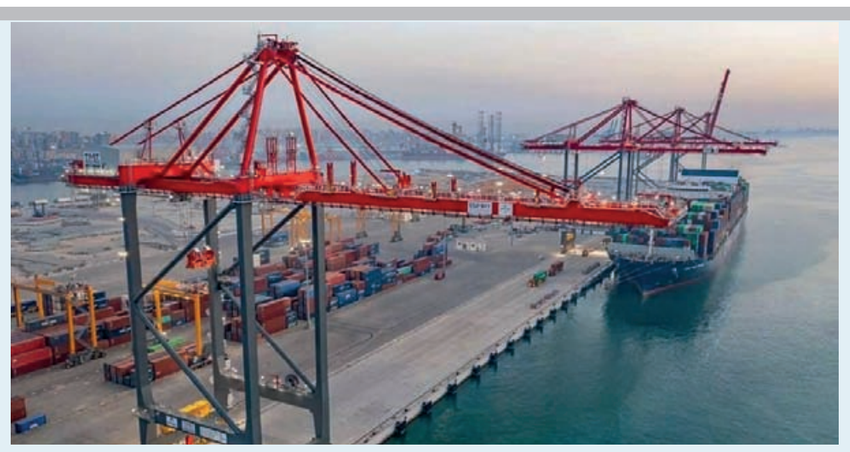

مصر تعزز مكاسبها من «اقتصاد الموانئ»

تستهدف زيادة أرباح موانئها التجارية ١٠% إلى ١٢٨ مليون دولار هذا العام

تضع الحكومة المصرية علي رأس أولوياتها تطوير الاستفادة من اقتصاد الموانئ ، وتستهدف مصر زيادة صافي أرباح الموانئ التجارية التابعة لوزارة النقل بنحو ١٠٪ خلال العام المالي الجاري ٢٠٢٦-٢٠٢٧، مدعومة بالتوسعات التي نُفذت خلال السنوات الماضية ورفعت قدرتها على استقبال السفن الكبرى، إلى جانب زيادة حركة البضائع .

ويتوقع خبراء واقتصاديون ارتفاع صافي أرباح الموانئ التابعة للوزارة إلى ١٢٧,٧ مليون دولار خلال العام المالي الجاري، مقابل ١١٥,٩ مليون دولار بنهاية العام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦ .

وتشمل الموانئ التابعة لوزارة النقل كلاً من الإسكندرية والدخيلة ودمياط والسويس (بور توفيق) ونويبع وشرم الشيخ والغردقة وسفاجا ، فيما تأتي توقعات زيادة الأرباح بالتزامن مع نمو حركة البضائع عبر الموانئ المصرية؛ إذ ارتفعت الكميات المنقولة بحراً ١٤,٢٪ على أساس سنوي خلال الربع الثاني من ٢٠٢٦ إلى ٦١ مليون طن، مقابل ٥٣,٤ مليون طن في الفترة نفسها من العام الماضي.

و بحسب بيانات حكومية ، فقد زادت حركة البضائع أيضاً ٣,٩٪ على أساس فصلي مقارنة بالربع الأول من العام الجاري، الذي سجل ٥٨,٧ مليون طن ، كما ارتفعت تجارة الترانزيت عبر مصر بدورها بمعدل ٤٠٪ خلال الفترة من مارس إلى مايو الماضيين.

وفي تصريحات سابقة قال وزير المالية أحمد كجوك إن النسبة تمثل متوسط النمو في جميع الموانئ، بينما سجلت بعض الموانئ معدلات أعلى، مرجعاً الزيادة إلى التيسيرات التي أقرتها الحكومة لتسهيل عبور البضائع، بالتزامن مع زيادة الطلب على مسارات بديلة للتجارة في المنطقة.

وكانت وزارة المالية أعلنت في مارس تطبيق تيسيرات استثنائية لمدة ثلاثة أشهر، سمحت بإنهاء الإجراءات الجمركية للشحنات العابرة دون التقيد بنظام التسجيل المسبق، بهدف تسهيل مرور البضائع المتجهة إلى وجهاتها النهائية عبر الموانئ المصرية.

ووقعت مصلحة الجمارك المصرية واتحاد الغرف التجارية كذلك اتفاقية ضمان لتسريع دخول وخروج الشحنات من الموانئ وخفض زمن الإجراءات الجمركية.

تطوير الموانئ البحرية

وخلال العقد الماضي ، نفذت وزارة النقل خلال العقد الماضي خطة لتطوير الموانئ البحرية بتكلفة تجاوزت ١٢٩ مليار جنيه، شملت إنشاء وإضافة أرصفة جديدة بأطوال إجمالية تزيد على ٧٠ كيلومتراً، وأعماق تتراوح بين ١٨ و٢٥ متراً.

وتستهدف الحكومة المصرية من هذه الموانئ إلى نحو ٤٠٠ مليون طن سنوياً، وزيادة طاقة تداول الحاويات إلى ٤٠ مليون حاوية مكافئة، إلى جانب استيعاب نحو ١٠ ملايين حاوية ترانزيت سنوياً.

تشمل خطط التطوير أيضاً رفع قدرة الموانئ على خدمة نحو ٣٠ ألف سفينة سنوياً، فيما تمتد أعمال تطوير البنية التحتية إلى ١٤ ميناءً تجارياً من إجمالي ١٩ ميناءً في البلاد.

وتزايد استخدام الموانئ المصرية في حركة الترانزيت بين أوروبا ودول الخليج خلال الفترة الأخيرة، بالتزامن مع اضطراب حركة الملاحة في المنطقة ، حيث تصل شحنات قادمة من أوروبا إلى موانئ البحر المتوسط، ومنها الإسكندرية ودمياط، قبل نقلها برا إلى ميناء سفاجا على البحر الأحمر وإعادة شحنها بحراً إلى السعودية ودول الخليج عبر العبارات والسفن التجارية.

وأطلقت شركة «بان مارين» المصرية أواخر العام الماضي خدمة «روبكس» لنقل الشاحنات والمركبات بين ميناء سفاجا ونيوم السعودية، ضمن مسار يستهدف نقل البضائع بين مصر ودول الخليج، مع خطط لربطه بالأسواق الأوروبية.

وتستمر مصر بخطى ثابتة في تنفيذ التوجيهات الرئاسية لاستغلال موقعها الجغرافي الفريد وقناة السويس لتصبح مركزاً إقليمياً ودولياً للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت.

ولتحقيق هذا الهدف، انطلقت وزارة النقل في تنفيذ ٨ ممرات لوجستية دولية متكاملة لربط مناطق الإنتاج بالموانئ البحرية، وتشمل: ممر العريش/طابا، السخنة/الإسكندرية، القاهرة/الإسكندرية، طنطا/المنصورة/دمياط، جرجوب/السلوم، القاهرة/أسوان/أبو سمبل، سفاجا/قنا/أبو طرطور، وممر برنيس/أسوان/توشكى/شرق العوينات.

وشهد قطاع الموانئ البحرية تنفيذ مشاريع ضخمة لتحديث البنية التحتية وزيادة الطاقة الاستيعابية على النحو التالي:

الأرصفة البحرية: التخطيط لإنشاء ٧٠ كم أرصفة بأعماق بين (١٨-٢٥) متر لتتجاوز أطوال الأرصفة ١٠٠ كم، حيث تم تنفيذ ٤٥ كم وجاري العمل في ٢٥ كم.

حواجز الأمواج: التخطيط لإنشاء ٣٥ كم لتصل الأطوال إلى ٥٠ كم، أنجز منها ٢١ كم وجاري تنفيذ ١٤ كم.

المساحات والخدمات: استهداف الوصول بمساحات الموانئ إلى ١٠٠ مليون م٢ (أنجز ٣٥ مليون م٢ وجاري تنفيذ ٢٥ مليون م٢)، مع بناء وتطوير أسطول القاطرات البحرية ليرتفع إلى ٨٠ قاطرة (أنجز منها ٢٢ قاطرة وجاري تنفيذ ٢٨).

قفزة نوعية

حققت الموانئ المصرية قفزات نوعية في التجهيز واستقبال السفن العملاقة عبر عدة مشروعات ، ففي ميناء الإسكندرية ، تم إنشاء محطة تحيا مصر متعددة الأغراض بطول ٢,٥ كم، ومحطة الحبوب والغلال (٣/٨٥)، و٣ محاور لربط الميناء بمحور أبو ذكري. كما تم إنهاء البنية التحتية لمحطة تحيا مصر ٢ بالدخيلة، وجاري إنشاء محطة الصب الجاف وحواجز أمواج والمنطقة اللوجستية بالتراس، إلى جانب تشغيل الجراج متعدد الطوابق ومحطة الركاب البحرية.

وفي ميناء دمياط ، تم إنشاء محطة متعددة الأغراض بطول ٣٨٠ م، والبدء في التشغيل التجريبي لمحطة الحاويات (تحيا مصر ١) في فبراير ٢٠٢٦ بأرصفة بطول ٢ كم واستقبال سفن عملاقة تابعة للخطوط العالمية (هاباج لويد وميرسك). ويجري العمل على إنشاء حواجز الأمواج، ومحطة الحبوب، وتجهيز المناطق اللوجستية والصناعية.

وفي موانئ البحر الأحمر ، يتم تطوير موانئ نويبع وسفاجا والغردقة، وإنشاء مخزن نموذجي وساحة شاحنات بسفاجا، والتشغيل التجريبي التجاري للمحطة متعددة الأغراض (سفاجا ٢) في يونيو ٢٠٢٦ باستقبال أولى السفن، إلى جانب العمل بمشاريع (سفاجا ٣) و(سفاجا ٤)، وتطوير ميناء طابا وإنشاء ميناء الصيادين.

وشهد ميناء السخنة تطويرا شاملا يضم ١٨ كم أرصفة، و٨,٦ مليون م٢ ساحات تداول، و٣٠ كم شبكة سكك حديدية ، وبدأ التشغيل التجريبي التجاري لمحطة البحر الأحمر رقم ١ في ديسمبر ٢٠٢٥ بدخول الميناء موسوعة جينيس كأعمق ميناء من صنع الإنسان ينشأ على اليابسة (بعمق ١٩ م)، وتوقيع شراكات استراتيجية مع كبار المشغلين (موانئ دبي، أبوظبي، ترانس كارجو، وسكاي).

وتستهدف الخطة الحكومية الوصول بأسطول النقل البحري إلى ٤٠ سفينة مملوكة بالكامل لشركات الوزارة بحلول عام ٢٠٣٠ لنقل ٣٠ مليون طن بضائع سنوياً:

محطة تحيا مصر

و خلال الأسبوع الماضي ، أجرى الفريق مهندس كامل الوزير وزير النقل، وفيليب تابارو وزير النقل الفرنسي، وبحضور السفير إريك شوفاليه سفير فرنسا في مصر زيارة ميدانية لمحطة تحيا مصر لتشغيل المحطات بميناء الإسكندرية -التي تتولى شركة CMA CGM الفرنسية إدارتها وتشغيلها- وذلك في إطار تعزيز التعاون المصري الفرنسي في قطاع النقل البحري والموانئ.

وخلال الزيارة، استمع الوزيران إلى شرح من رئيس مجلس إدارة المحطة اللواء بحري محمود خضير، الذي أوضح أن المحطة مشروع اقتصادي ضخم، بطاقة استيعابية ١,٥ مليون حاوية مكافئة و١٥ مليون طن بضائع عامة، وأسهمت في توفير ١٠٠٠ فرصة عمل مباشرة و٢٥٠٠ فرصة عمل غير مباشرة من خلال نحو ٢٥ شركة.

وتبلغ مساحة المحطة ٥٠٠ ألف م²، بأطوال أرصفة ٢٥٠٠ متر وأعماق تصل إلى ١٧,٥ متر، وتستقبل سفنًا بأطوال تصل إلى ٤٠٠ متر وحمولات تصل إلى ٢٤ ألف حاوية مكافئة، وتضم ٤ أونــاش رصيف عملاقة و١٢ ونش ساحة و١٢٦٠ حاوية مبردة، بالإضافة إلى مخزنين مساحة كل منهما ٤٥٠٠ م².

وحسب البيان، منذ إنشائها استقبلت المحطة ١٣٦٠ سفينة، وتم تداول نحو ٢,٥ مليون حاوية مكافئة، منها ٣٨٪ ترانزيت، بما دعم وضع ميناء الإسكندرية على خريطة تجارة الترانزيت بشرق المتوسط.

كما تم ربطها بخطوط السكك الحديدية، وبدأ التشغيل التجريبي في يناير ٢٠٢٥، واستقبلت ٣٦٠ قطارًا تم خلالها تداول نحو ٣٥ ألف حاوية مكافئة.

وخلال تفقد غرفة التحكم، أوضح المدير التنفيذى للمحطة المهندس أنس الصميلي، أن المحطة ثمرة اتفاقية الشراكة الموقعة في نوفمبر ٢٠٢١ بين شركة موانئ مصر البحرية ومجموعة CMA CGM، والتي أسهمت في نقل الخبرات وتطوير الكوادر ورفع كفاءة التشغيل، خاصة حاويات الترانزيت.

وأشار إلى أن المحطة مثلت أول استثمارات المجموعة في مصر، وتلاها التوسع في ميناء أكتوبر الجاف والعين السخنة، كما تمثل البوابة البحرية الشمالية للممر اللوجستي بين الإسكندرية والعين السخنة.

ميناء غرب بورسعيد

و في سياق متصل ، شهد مصطفى شيخون، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس عرضا تقديميا قدمه رئيس الإدارة المركزية لميناء غرب بورسعيد، واستهله بوصف عام للميناء بما يشمله من أرصفة ومخازن وساحات، ومحطات متخصصة للصب الجاف (أقماح) والصب السائل (كيماويات)، ومحطة للحاويات، ثم تطرق العرض لتوضيح معدلات إنجاز مشروع تطوير ميناء غرب بورسعيد بمرحلتيه.

وتضمنت أعمال المرحلة الأولى لتطوير الميناء «المنفذة بالكامل»، تطوير وإنشاء البنية التحتية الملاحية، وشبكة الصرف الصحي والمطر، ومنظومة شبكة الحريق، وشبكة الكهرباء للمشروعات الاستثمارية، بالإضافة لتطوير رصيف عباس بطول ٦٧٠ مترا وعمق ١٤ مترا، وساحة التداول الخلفية بمساحة ٢٥ ألف متر مربع.

فيما انقسمت أعمال المرحلة الثانية لمشروع تطوير الميناء إلى مرحلتين (أ، ب)، شملت المرحلة الثانية (أ) بمعدل تنفيذ بلغ ٦٠٪، تطوير وتأهيل ورفع كفاءة (الطرق، والبوابات، والأسوار، والموازين، والمخازن الجمركية، والمباني ذات الطابع التراثي، وتنسيق الموقع العام للميناء).

كما وصل معدل تنفيذ المرحلة الثانية (ب) إلى ٢٦٪، وتشمل رفع كفاءة وإنشاء عدد من المباني الإدارية والخدمية، بالإضافة لأعمال رفع كفاءة مقر الهيئة بالمنطقة الشمالية.

الموانئ البرية على الخط

تتبنى الدولة مخططا لإنشاء ٣٣ ميناءً جافاً ومنطقة لوجستية، وأبرز ما تم إنجازه في هذا الملف افتتاح الميناء الجاف بالسادس من أكتوبر (١٠٠ فدان) وتوقيع شراكة مع شركة CMA CGM، مع التعاقد مع شركة «ماك» لإنشاء مصنع سيارات بالمنطقة اللوجستية.

كما تم افتتاح مشروع تطوير ميناء السلوم البري على مساحة ٢٨٦ فدانًا (شمل ٤١ مبنى و٤٠٠ ألف م٢ طرق)، وتطوير ميناء طابا البري.

وتراهن الموانئ التجارية المصرية على زيادة حركة البضائع وخدمات الترانزيت لرفع أرباحها خلال العام المالي الجاري، بعد توسعات كبيرة نفذتها وزارة النقل خلال السنوات الماضية عززت قدرتها على استقبال السفن الكبرى والتعامل مع أحجام أكبر من التجارة.

وتستهدف الموانئ التابعة لوزارة النقل زيادة صافي أرباحها بنحو ١٠٪ خلال العام المالي ٢٠٢٦-٢٠٢٧، لتصل إلى نحو ١٢٧,٧ مليون دولار، مقابل ١١٥,٩ مليون دولار بنهاية العام المالي السابق .

وفي هذا الإطار ، أكد الدكتور محمد الجوهري أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة أن تطوير موانئ قناة السويس يمثل خطوة استراتيجية لتحويل مصر إلى مركز عالمي للنقل والخدمات اللوجستية.

وأوضح أن أعمال التطوير تشمل استقبال السفن العملاقة، التحول الرقمي، وربط الموانئ المصرية ضمن شبكة متكاملة تخدم الصناعة والتجارة ، مشيرا إلى أن تطوير موانئ مثل بورسعيد والسخنة وشرق بورسعيد والعريش، إلى جانب الإسكندرية ودمياط، يعكس رؤية الدولة لدعم التنمية المستدامة وتوفير فرص عمل جديدة.

كما شدد على أهمية إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التحميل والتفريغ وفحص البضائع، بما يعزز سرعة وكفاءة التشغيل ، مضيفا أن إنشاء الأحواض الجافة لإصلاح السفن وتوفير خدمات متكاملة داخل مصر يعزز فرص تحولها إلى مركز رئيسي للنقل البحري العالمي، خاصة مع الأهمية الاستراتيجية لقناة السويس في ظل اضطرابات سلاسل الإمداد والتوترات الإقليمية.

وأكد أن الصناعة تمثل قاطرة التنمية الاقتصادية، مشيرًا إلى أهمية التوسع في الصناعات المعدنية ومواد البناء والسيارات والزجاج، وعدم الاكتفاء بتصدير المواد الخام ، مشددا على ضرورة توفير الحوافز والتسهيلات للمستثمرين المصريين والعرب والأجانب، وضمان بيئة مستقرة وقوانين واضحة، بما يعزز قدرة مصر على جذب الاستثمارات وتحقيق نهضة اقتصادية شاملة.

محمد محيي الدين

خبراء : التوسعات وزيادة حركة البضائع تدعمان نمو الأرباح ..

بعد أن وصلت إلي ٥١ ألف حادث خلال عام ٢٠٢٥..

اتحاد شركات التأمين يطالب بتشريعات جديدة و يضع خارطة طريق للوقاية من الحرائق

شهدت فعاليات «مؤتمر الوقاية من أخطار الحريق والحد من خسائره في سوق التأمين المصري» خلال الأسبوع الماضي ، مناقشات موسعة انتهت بعدد من التوصيات المهمة ، وذلك بحضور الدكتور طارق سيف، نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية لشئون التأمين، والدكتور كمال الدسوقي، عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية، واللواء حسام الشهابي، المدير العام التنفيذي للاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين، و هبة السويدي، مؤسس ورئيس مجلس أمناء مؤسسة ومستشفى أهل مصر، إلى جانب نخبة من الخبراء والمتخصصين وممثلي الجهات المعنية.

وشهد المؤتمر مناقشات موسعة حول سبل تعزيز الوقاية من أخطار الحريق والحد من الخسائر الناجمة عنها، ودور قطاع التأمين في دعم إجراءات السلامة وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى استعراض أحدث الممارسات والمعايير الفنية للحماية من الحرائق.

وأكد المشاركون أهمية تطوير منظومة متكاملة للوقاية تقوم على التعاون والتنسيق بين شركات التأمين، والجهات الرقابية والحكومية، والقطاع الصناعي، وجهاز الحماية المدنية، بما يسهم في حماية الأرواح والممتلكات، وتعزيز استمرارية الأعمال، والحد من الخسائر الاقتصادية والبيئية.

وخلال حزمة من التوصيات (قصيرة وطويلة الأجل) لتطوير منظومة الوقاية في السوق المصري، دعا المشاركون إلى وضع نظام عمل متكامل وموحد: التنسيق بين اللجان الفنية بالاتحاد (التعويضات، تأمين الحريق، التأمينات الهندسية، والرقمنة والاستدامة) والجهات ذات الصلة لتطبيق نظام موحد يضمن تكامل الأدوار وفاعلية الحماية.

كما شملت التوصيات تعزيز الأسس الفنية في اكتتاب التأمين: التزام مكتتبي تأمين الحريق بالمعايير الفنية السليمة عند قبول الأخطار، ووضع شروط عادلة وتسعير فني يتناسب مع درجة الخطورة ونتائج المعاينة، بما يدعم

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 13 سبتمبر 2026 ● العدد 858

فيتش: صناعة التمويل الإسلامي في مصر تتجاوز ٤٠ مليار دولار بنهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٦

قدّرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني قيمة صناعة التمويل الإسلامي في مصر بأكثر من 40 مليار دولار بنهاية النصف الأول من عام 2026، بدعم من نمو أصول البنوك الإسلامية والتمويلات الإسلامية المشتركة والصكوك. حسب تقرير فيتش، تتكون صناعة التمويل الإسلامي في مصر بشكل رئيسي من أصول البنوك الإسلامية، التي تمثل نحو 47% من إجمالي الصناعة، تليها التمويلات الإسلامية المشتركة القائمة بحصة تبلغ 40%. تأتي الصكوك القائمة في المرتبة الثالثة بحصة 9%، بينما تتوزع النسبة المتبقية بين قطاع التكافل والصناديق الإسلامية.

ترى فيتش أن استثمارات دول الخليج، واحتياجات التنويع، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية والمالية، تمثل عوامل رئيسية داعمة لنمو صناعة التمويل الإسلامي في مصر خلال النصف الثاني من عام 2026 وعام 2027. تشير الوكالة إلى أن هذه العوامل قد تساعد على توسيع قاعدة التمويل الإسلامي في السوق المصرية، مع استمرار تطوير أدوات ومنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

بنك مصر يدعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة بتمويل يصل إلى ٥ ملايين جنيه من خلال منظومة «إكسبريس»

يواصل بنك مصر دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير حلول تمويلية متطورة تلبي احتياجات أصحاب المشروعات وتساعدهم على التوسع وتنمية أعمالهم، وذلك عبر منظومة «إكسبريس» التي تقدم تجربة مصرفية رقمية تتيح التقديم على التمويل ومتابعة الطلب إلكترونيًا بسهولة وسرعة.

وتتيح منظومة «إكسبريس» لأصحاب المشروعات إمكانية الحصول على تمويل يصل إلى ٥ ملايين جنيه، من خلال تقديم ٥ مستندات فقط، مع استكمال إجراءات التمويل خلال ٥ أيام عمل، وفقًا للشروط والضوابط المعمول بها لدى البنك. وتشمل الخدمة مراحل تحديد الاحتياجات التمويلية، ورفع المستندات، ومتابعة الطلب، وصولًا إلى الموافقة وصرف التمويل.

ويستهدف التمويل المشروعات الصغيرة القائمة التي يتراوح حجم مبيعاتها السنوية بين مليون جنيه وأقل من ٥٠ مليون جنيه، على أن يكون عمر المشروع سنة واحدة على الأقل، وألا يقل رأس المال عن ٥٠ ألف جنيه. كما تتيح المنظومة لغير عملاء بنك مصر التقدم للحصول على التمويل، وفقًا للشروط المحددة من البنك.

ولا تقتصر حلول «إكسبريس» على التمويل التقليدي، إذ يقدم بنك مصر حلولًا متخصصة للقطاع الطبي من خلال «إكسبريس للأطباء»، لتمويل احتياجات العيادات والمراكز الطبية وشراء الأجهزة والمعدات وتوفير رأس المال العامل. كما يوفر البنك تمويلًا لأنظمة الطاقة الشمسية وملحقاتها بقيمة تصل إلى ٨ ملايين جنيه، وبفترة سداد تمتد إلى ٧ سنوات، بما يسهم في خفض تكاليف التشغيل ودعم توجه المشروعات نحو الاقتصاد الأخضر.

وفي إطار تعزيز الخدمات المقدمة لأصحاب المشروعات، أطلق بنك مصر منصة «إكسبريس مشروعات»، التي توفر معلومات متكاملة حول المنتجات والخدمات المالية وحلول تمويل المشروعات، إلى جانب خدمات غير مالية تساعد أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على تطوير وإدارة أعمالهم.

ويؤكد بنك مصر من خلال تطوير منظومة «إكسبريس» مواصلة جهوده لدعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتوسع في الخدمات الرقمية وحلول التمويل المستدام، بما يعزز قدرة المشروعات على النمو ويرفع تنافسية الاقتصاد المصري ويدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر. السياحة في مصر

البنك الأهلي المصري يتصدر العلامات التجارية الأعلى قيمة في مصر بقيمة ٧١٧ مليون دولار

تصدر البنك الأهلي المصري قائمة أغلى العلامات التجارية في مصر لعام ٢٠٢٥، بقيمة بلغت ٧١٧ مليون دولار، وفقًا لتصنيف مؤسسة Brand Finance، لأقوى العلامات التجارية وأكثرها تأثيرا، محافظا على صدارته للقائمة للعام الثالث على التوالي.

وارتفعت قيمة العلامة التجارية للبنك الأهلي المصري بنحو ٩٪ خلال ٢٠٢٥، بدعم من قوة أدائه المالي واتساع قاعدة عملائه وتنوع منتجاته المصرفية، إلى جانب التوسع في الخدمات الرقمية والتمويل المستدام.

ويعد البنك الأهلي المصري أكبر البنوك العاملة في السوق المصرية من حيث حجم العملاء والودائع والتمويلات، إذ تجاوز عدد عملائه ٢٢ مليون عميل، بينما بلغت ودائع العملاء نحو ٦,١ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٦، منها حوالي ٤,٢ تريليون جنيه ودائع للأفراد.

ويمتلك البنك شبكة واسعة تضم نحو ٧٠٧ فروع ووحدات مصرفية وأكثر من ٧,٥٢٠ ماكينة صراف آلي، إلى جانب التوسع في الخدمات المصرفية الرقمية، حيث تجاوز عدد مستخدمي خدمة الأهلي نت للأفراد ٨,٨ مليون مستخدم.

وعلى مستوى التمويل، قفزت محفظة تمويل الشركات الكبرى والقروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري إلى نحو ٥,٥ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٦، بزيادة بلغت نحو ١٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٥.

وتضمنت المحفظة نحو ٤,٦ تريليون جنيه تمويلات مباشرة، تشمل القروض متوسطة وطويلة الأجل والتسهيلات الائتمانية التشغيلية، إلى جانب ٨٤٥ مليار جنيه تمويلات غير مباشرة تشمل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.

ويبلغ عدد عملاء الشركات الكبرى النشطين بالبنك نحو ١,٢٥٠ عميلا بنهاية يونيو ٢٠٢٦، بعدما نجح البنك في جذب ١١٠ عملاء جدد بإجمالي حدود ائتمانية مصرح بها بلغت ٣٦,٦ مليار جنيه.

وفي مجال القروض المشتركة، رتب البنك الأهلي المصري خلال النصف الأول من ٢٠٢٦ نحو ١٩ صفقة تمويل مشترك بقيمة ١٦٩ مليار جنيه، بلغت حصة البنك منها نحو ٦٠ مليار جنيه.

كما بلغ حجم التمويلات الموجهة إلى المشروعات البيئية والاجتماعية نحو ٣٩٧ مليار جنيه حتى يونيو ٢٠٢٦، شملت مشروعات الطاقة الشمسية ومعالجة المياه والنقل المستدام والمباني الخضراء، إلى جانب تمويل الشركات الصناعية للتحول إلى نظم إنتاج منخفضة الانبعاثات الكربونية.

وعلى صعيد النتائج المالية، سجل البنك الأهلي المصري صافي ربح بلغ ١٣٣,٢ مليار جنيه خلال أول ٩ أشهر من ٢٠٢٥، مقابل ١١٨,٤ مليار جنيه خلال الفترة المقابلة من ٢٠٢٤، بزيادة بلغت نحو ١١,٧٪.

ويبلغ الربح قبل الضرائب نحو ٢٤٢,٧ مليار جنيه، فيما سجل صافي دخل البنك من العائد نحو ٢٥٠,٩ مليار جنيه، وصافي الدخل من الأتعاب والعمولات نحو ٢٦,٢ مليار جنيه.

كما بلغ إجمالي أصول البنك نحو ٨,٩٣ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥، بينما تجاوز إجمالي محفظة القروض للعملاء والبنوك ٤,٥ تريليون جنيه.

وبحسب تصنيف Brand Finance، بلغت القيمة الإجمالية لأغلى ١٠ علامات تجارية مصرية نحو ٣,٣ مليار دولار.

شهادة ثلاثية بعائد استثنائي ٤٠% يصرف مقدما..

المصرف المتحد يطرح باقة متنوعة من المنتجات الادخارية والاستثمارية بحلول تنافسية ومرونة تلبي مختلف احتياجات العملاء

بالأضافة إلي شهادة بعائد متغير يصل إلى ١٩,٥٠٪ بالإضافة الى شهادة رغد الدولارية الثلاثية بعائد يصل الى ٤,٨٪

طارق فايد: نواصل تطوير منتجاتنا المصرفية لتقديم حلول تنافسية واوعية ادخارية مبتكرة تلبي احتياجات وتطلعات العملاء | تنوع المنتجات يعزز قدرة العملاء على اختيار الحلول الأنسب لأهدافهم المالية

أعلن المصرف المتحد عن طرح مجموعة جديدة من الأوعية الادخارية والاستثمارية والصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بعوائد ودوريات صرف متنوعة، في إطار حرصه المستمر على تطوير منتجاته وتقديم حلول مصرفية تنافسية تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء، وتمنحهم خيارات متعددة تتناسب مع أهدافهم واحتياجاتهم المالية.

شهادة ثلاثية بعائد استثنائي ٤٠٪ يُصرف مقدمًا

وتأتي في مقدمة المنتجات الجديدة الشهادة الثلاثية ذات العائد المدفوع مقدمًا، والتي تمنح عائدًا ثابتًا بنسبة 40% يُصرف مقدمًا بالكامل عن إجمالي مدة الشهادة البالغة ثلاث سنوات، بما يتيح للعملاء الاستفادة من العائد مقدمًا وفقًا لاحتياجاتهم المالية.

شهادات ثلاثية بعائد متغير يصل إلى ١٩,٥٠٪

ويقدم المصرف المتحد الشهادات الثلاثية ذات العائد المتغير، بعائد حالي يصل إلى 19,50%، مع دوريات صرف مرنة تشمل الصرف اليومي والشهري، بما يتيح للعملاء الاستفادة من عوائد تنافسية مع مرونة في دورية الحصول عليها.

"تميز" و"نماء".. خيارات ادخارية تقليدية ووفقاً لأحكام الشريعة

وتضم الباقة الجديدة شهادة "تميز" لمدة ثلاث سنوات، بعائد يومي يصل إلى 17,25%، وعائد شهري يصل إلى 18%.

كما يقدم المصرف المتحد صك «نماء» المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لمدة ثلاث سنوات، بعائد يومي يصل إلى 17,50%، وعائد شهري يصل إلى 17,75%.

تتيح هذه الأوعية الإدخارية إمكانية الاقتراض بضمانها مع إمكانية الاسترداد بعد مرور ٦ أشهر وفقًا للشروط والأحكام المنظمة.

ودائع بعوائد تنافسية تناسب مختلف الاحتياجات

ويقدم المصرف المتحد مجموعة متنوعة من الودائع لتتناسب مع الاحتياجات المختلفة للعملاء، من بينها الودائع ذات العائد المدفوع مقدمًا بمدد مختلفة تتراوح بين ١٢ و١٨ شهرًا، والتي تمنح عائدًا مقدمًا يصل إلى 18,5% عن إجمالي فترة الوديعة.

كما قام المصرف المتحد بطرح الودائع ذات العائد الشهري لتقدم عوائد تنافسية تصل إلى 17%، بما يمنح العملاء خيارًا ادخاريًا بعائد دوري يتناسب مع احتياجاتهم المالية.

حسابات توفير.. حلول مرنة للادخار التقليدي والإسلامي

طرح المصرف المتحد الحساب ذو العائد اليومي بنوعيه التقليدي والإسلامي، بعائد يصل إلى 17%، حيث يتم تحديد العائد وفقًا لقيمة المبلغ وبناءً على الشرائح المعلنة، بما يوفر مرونة أكبر للعملاء في إدارة مدخراتهم والاستفادة من عائد يومي.

كما تم إتاحة حساب توفير بعائد يصل إلى 18% وفقًا لشريحة المبلغ، مع إتاحة دوريات صرف مرنة، شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية وسنوية، بما يتيح للعملاء اختيار دورية صرف العائد التي تتناسب مع احتياجاتهم.

حلول ادخارية بالعملة الأجنبية بعوائد تنافسية

ويمتد تنوع المنتجات إلى الحلول الادخارية بالعملة الأجنبية، من خلال الشهادات الثلاثية بالدولار، والتي تتيح دوريات صرف عائد مرنة، وبعائد تنافسي يصل إلى 4,80%.

تنوع المنتجات يعزز قدرة العملاء

وقال طارق فايد، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد: «نحرص على مواصلة تطوير منتجاتنا المصرفية بما يتواكب مع متغيرات السوق واحتياجات عملائنا وتطلعاتهم، من خلال تقديم حلول تجمع بين تنافسية العائد وتنوع الخيارات والمرونة، بما يمنح العملاء قيمة مضافة وخيارات أوسع تتناسب مع أهدافهم المالية.»

ويواصل المصرف المتحد تطوير باقة منتجاته الادخارية والاستثمارية، بما يوفر للعملاء حلولا متنوعة وتنافسية تواكب احتياجاتهم، وتدعم قدرتهم على اختيار المنتج الأنسب لأهدافهم المالية، في إطار استراتيجية المصرف المستمرة لتعزيز تنافسية منتجاته وتقديم قيمة مضافة لعملائه.

رغم تراجع معدل التضخم بسبب تراجع أسعار الأغذية ..

محللون و بنوك استثمار يستبعدون إتجاه المركزي المصري العودة إلي التيسير النقدي قبل ٢٠٢٧

aتراجع معدل التضخم السنوي في مصر خلال أغسطس ٢٠٢٦، مدفوعًا بانخفاض أسعار عدد من السلع الغذائية، رغم استمرار الضغوط الناتجة عن ارتفاع تكاليف بعض الخدمات والطاقة.

وأظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الصادرة الخميس الماضي ، تراجع معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية إلى ١٢,٧٪ في أغسطس الماضي، مقابل ١٣٪ في يوليو ، بينما انخفض التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن إلى ١٤,٥٪ من ١٤,٩٪ في الشهر السابق.

و كشف البنك المركزي المصري، عن وصول معدل التضخم الأساسي على أساس سنوي إلى ١٤,٩٪ في أغسطس ٢٠٢٦ مقابل ١٤,٧٪ في يوليو ٢٠٢٦.

فيما سجل الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين، الذي يعده البنك المركزي المصري، معدل تغير شهري قدره ٠,٣٪ في أغسطس ٢٠٢٦ مقابل ٠,١٪ في أغسطس ٢٠٢٥ و٠,٠٪ في يوليو ٢٠٢٦.

وجاءت القراءة أقل كثيراً من توقعات الأسواق؛ إذ كان استطلاع أجرته وكالة رويترز بين محللين قد رجح ارتفاع تضخم المدن إلى ١٥,٥٪ خلال أغسطس الماضي، مدفوعا بتأثير سنة الأساس وزيادة أسعار الكهرباء.

وتعكس تفاصيل البيانات أن انخفاض أسعار الغذاء كان أحد أبرز العوامل التي حدّت من تسارع التضخم خلال أغسطس ، إذ تراجعت أسعار مجموعة الطعام والمشروبات بنحو ١,٢٪ على أساس شهري.

وسجلت أسعار الخضروات انخفاضا بنحو ٧٪، فيما تراجعت أسعار اللحوم والدواجن ١,٥٪، والأسماك والمأكولات البحرية ٢,١٪، والحبوب والخبز ٠,١٪.

تأجيل خفض الفائدة

توقعت مؤسسة S&P Global Market Intelligence أن يؤجل البنك المركزي المصري استئناف دورة خفض أسعار الفائدة إلى الربع الرابع من ٢٠٢٦، في ظل استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة وتجاوزه مستهدفات البنك المركزي، إلى جانب احتمال استمرار تأثر معدلات التضخم بضغوط أسعار الطاقة وتداعيات التطورات الجيوسياسية الإقليمية.

وقال جميل نعيم، المدير المساعد لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إن معدل التضخم السنوي في المدن المصرية تراجع بشكل طفيف إلى ١٤,٥٪ خلال أغسطس ٢٠٢٦، مقابل ١٤,٩٪ خلال يوليو الماضي، بينما ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة ٠,١٪ على أساس شهري.

وأوضح نعيم أن تراجع التضخم خلال أغسطس جاء مدعومًا بانخفاض أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية، والتي تراجعت بنسبة ١,١٪ على أساس شهري مقارنة بمستوياتها في يوليو ٢٠٢٦.

وأشار إلى أن التضخم، رغم تراجعه بشكل طفيف، لا يزال مرتفعًا وفوق مستهدف البنك المركزي، مرجحًا أن تظل معدلات الأسعار حساسة أمام الضغوط الناجمة عن أسعار الطاقة، فضلًا عن تداعيات التطورات الجيوسياسية الإقليمية.

وأضاف أن البنك المركزي المصري قد يحجم عن استئناف خفض أسعار الفائدة حتى الربع الرابع من العام الجاري، في ظل استمرار الضغوط التضخمية والمخاطر المحيطة بمسار الأسعار.

وكان البنك المركزي المصري قد أبقى في آخر اجتماعات لجنة السياسة النقدية، خلال أغسطس، على أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير للمرة الرابعة على التوالي، عند ١٩٪ للإيداع و٢٠٪ للإقراض و١٩,٥٪ لسعر العملية الرئيسية، مع استمرار تقييم تطورات التضخم والمخاطر المحيطة بالاقتصاد.

كما توقعت BMI، التابعة لـFitch Solutions، أن يُبقي البنك المركزي المصري على ممر أسعار الفائدة عند ١٩٪ للإيداع و٢٠٪ للإقراض حتى نهاية ٢٠٢٦، قبل أن يبدأ خفض أسعار الفائدة بإجمالي ٤٠٠ نقطة أساس خلال ٢٠٢٧، مع ترجيح تراجع الضغوط الجيوسياسية واستقرار سوق الصرف بما يسمح بتيسير السياسة النقدية خلال العام المقبل.

وأوضحت المؤسسة، في تحليل حديث أن توقعاتها تستند إلى سيناريو أساسي يفترض احتواء التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران والتوصل إلى اتفاق أولي يعيد فتح مضيق هرمز بنهاية سبتمبر.

وأشارت إلى أن البنك المركزي المصري أبقى أسعار الفائدة دون تغيير للمرة الرابعة على التوالي خلال اجتماعه في ٢٠ أغسطس ٢٠٢٦، مستندًا إلى الحاجة للحفاظ على أسعار فائدة حقيقية موجبة للمساعدة في تثبيت توقعات التضخم.

وأضافت أن قوة النشاط الاقتصادي وتراجع معدل البطالة إلى مستوى قياسي منخفض بلغ ٥,٨٪ خلال الربع الثاني من ٢٠٢٦ يقللان من الحاجة إلى الإسراع في خفض الفائدة،بالإضافة إلى أن مستويات الفائدة الحالية كافية لدعم الجنيه المصري، فضلا عن ارتفاع التضخم بوتيرة أبطأ من المتوقع خلال العام الجاري.

وأوضحت أن قرارات أسعار الوقود والإيجارات خلال سبتمبر تمثل عاملا رئيسيًا في تحديد مسار التضخم في مصر، مشيرة إلى أن توقعاتها الأساسية تفترض رفع أسعار الوقود وتأجيل زيادة الإيجارات بنسبة ١٥٪ المقررة وفق تعديلات قانون الإيجار القديم.

وتتوقع المؤسسة أن يبلغ متوسط التضخم ١٤,٤٪ خلال ٢٠٢٦ و١٠,٨٪ خلال ٢٠٢٧، وفق سيناريو زيادة أسعار الوقود فقط، بينما قد يرتفع إلى ١٤,٨٪ و١٢,٦٪ على التوالي حال تطبيق الزيادتين معًا، في حين ينخفض إلى ١٤,١٪ و١٠,٣٪ إذا لم يتم تنفيذ أي منهما.

ورجحت BMI أن تكون زيادة أسعار الوقود هي الخيار الأكثر احتمالا حال تنفيذ تعديل واحد، في ظل مستهدفات موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ لخفض الإنفاق على دعم الوقود، موضحة أن استمرار تثبيت الأسعار منذ مارس.

وأوضحت أن اقتراب سعر خام برنت من مستوى ٧٠ دولارًا للبرميل، الذي تقدره المؤسسة كسعر لاسترداد التكلفة، مقارنة بمستوى ٨٠ دولارًا عند اتخاذ القرار، قد يدفع الحكومة إلى الإبقاء على أسعار الوقود دون تغيير.

الضغوط التضخمية ليست قاصرة علي السوق المحلي

و في السياق ذاته ، قال العضو المنتدب لشركة القاهرة لتداول الأوراق المالية، عيسى فتحي، إن تراجع أسعار الغذاء في مصر خلال أغسطس، كان محدودا وبنحو ٠,٤٪، مرجحا أن يكون سببه تراجع الطلب على الغذاء خلال أشهر الصيف وإجازة المدارس متوقعا تغير الصورة مع عودة الدراسة وارتفاع الطلب على المنتجات الغذائية، وهو ما قد يحد من استمرار تراجع أسعار الغذاء بنفس الوتيرة.

وأشار – في تصريحات له- إلى أن وزن الغذاء في سلة التضخم مرتفع ما يجعل أي تغير في أسعاره مؤثرا بصورة كبيرة على معدل التضخم، موضحا أن انخفاض أسعار الغذاء بنسبة ١٪ يمكن أن يكون له تأثير جوهري، كما حدث في أغسطس عندما ساهم تراجع أسعار الغذاء في تعويض جانب من ارتفاع أسعار الكهرباء بنحو ٣٢٪.

وأكد فتحي أن البيئة الإقتصادية في مصر مازالت منتجة للتضخم، مشيرا إلى أن الضغوط التضخمية ليست قاصرة على السوق المحلية، وإنما تمتد إلى الاقتصاد العالمي أيضا.

وبشأن توقعات أسعار الفائدة، قال فتحي إن التوقعات تشير مبدئيا إلى عدم وجود خفض في أسعار الفائدة المصرية قبل العام المقبل، إلا أن مسار السياسة النقدية سيظل مرتبطا بدرجة كبيرة بتحركات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي.

وأوضح أن استمرار أزمة نقص مستويات السيولة العالمية، إلى جانب العجوزات والديون المتراكمة لدى العديد من الدول، يجعل تحركات الفيدرالي عاملا مهما بالنسبة للبنوك المركزية، ومن بينها البنك المركزي المصري.

وأضاف أنه في حال اتجاه الفيدرالي إلى رفع الفائدة، فقد تضطر مصر إلى اتخاذ خطوات مماثلة للحفاظ على قدرتها على جذب رؤوس الأموال للاستثمار في أذون وسندات الخزانة.

هل يستمر تراجع التضخم؟

ترى الخبيرة الاقتصادية المصرية وفاء علي أن القراءة الأخيرة جاءت مخالفة للتوقعات التي كانت تشير إلى احتمال ارتفاع التضخم بفعل زيادة أسعار الكهرباء، مشيرة إلى أن تراجع أسعار بعض السلع، وفي مقدمتها الأغذية، ساهم في امتصاص جزء من هذه الضغوط.

وتتوقع علي أن يظل التضخم تحت ضغط خلال الربع الثالث من العام، قبل أن يبدأ مساراً أكثر هدوءاً مع انحسار بعض العوامل المؤقتة، معتبرة أن الوصول إلى معدلات تضخم أحادية الرقم يظل مرتبطاً باستمرار الاتجاه النزولي خلال الفترات المقبلة.

لفتت إلى إن تطورات المشهد الجيوسياسي وأسعار الطاقة عالمياً ستظل من أبرز المخاطر التي يمكن أن تعرقل هذا المسار، خصوصا مع استمرار حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي.

ويرجح الخبير الاقتصادي المصري خالد الشافعي، استمرار نهج التثبيت في الاجتماع المقبل، رغم تراجع التضخم، معتبراً أن البنك المركزي سيحتاج إلى مزيد من الوقت للتأكد من أن الاتجاه الهبوطي أصبح مستقراً وليس نتيجة مؤقتة لتحركات أسعار الغذاء.

ويشير الشافعي إلى أن استقرار سعر الصرف وتحسن التدفقات النقدية الخارجية يمكن أن يدعما تراجع التضخم خلال الأشهر المقبلة، بينما تظل أي زيادات جديدة في أسعار الخدمات الحكومية والطاقة، إلى جانب التطورات الجيوسياسية وأسعار السلع العالمية، عوامل قد تعيد الضغط على الأسعار.

في المقابل، ترى وفاء علي أن الاتجاه إلى خفض أسعار الفائدة يحتاج إلى التأكد أولا من استمرار المسار النزولي للتضخم، مرجحة أن تكون بداية ٢٠٢٧ نقطة أكثر ملاءمة لبدء دورة جديدة من التيسير النقدي إذا استقرت المؤشرات الاقتصادية على اتجاه هبوطي.

ويعني ذلك أن تراجع التضخم في أغسطس لا يترجم بالضرورة إلى خفض فوري للفائدة، بل يمنح البنك المركزي مساحة أكبر للمراقبة قبل اتخاذ قرار بتغيير سياسته النقدية.

كما أن استمرار أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية يوفر عائداً حقيقياً موجباً مقارنة بمعدل التضخم، وهو عامل يدعم توجه المركزي نحو الإبقاء على موقف نقدي حذر في الوقت الحالي.

ويرى خبير أسواق المال ، الدكتور محمد عبد الهادي، أن مسار التضخم في مصر خلال الفترة المقبلة سيظل مرتبطا بدرجة كبيرة بتطورات أسعار الطاقة عالميًا، إلى جانب حركة سلاسل الإمداد والتوترات الجيوسياسية، موضحًا أن أي ارتفاعات جديدة في أسعار النفط قد تنعكس على تكاليف النقل والإنتاج وأسعار عدد من السلع.

وأضاف عبد الهادي أن تراجع التضخم في أغسطس ، رغم الزيادات التي شهدتها بعض بنود الطاقة والخدمات، يدعم توجه البنك المركزي نحو التريث في خفض أسعار الفائدة، خاصة مع استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالأوضاع الإقليمية والعالمية.

وتوقع أن يميل البنك المركزي المصري إلى تثبيت أسعار الفائدة في اجتماعه المرتقب يوم ٢٤ سبتمبر بهدف مراقبة تأثير التطورات العالمية على معدلات التضخم وسوق الصرف، لافتًا إلى أن استمرار أسعار الفائدة المحلية عند مستويات مرتفعة يدعم جاذبية أدوات الدين المصرية أمام المستثمرين الأجانب.

وأشار خبير أسواق المال إلى أن استمرار تدفقات الاستثمارات الأجنبية في أدوات الدين، بالتزامن مع استقرار سعر الصرف، قد يمنح السياسة النقدية مساحة أكبر للحفاظ على استقرار الأسواق، بينما قد تؤجل أي ضغوط جديدة على أسعار الطاقة أو التضخم قرار الانتقال إلى دورة خفض جديدة للفائدة.

شيماء مرسي

بالأضافة لتعزيز توظيف الذكاء الاصطناعي في منظومة الأمن المعلوماتي..

البنك الأهلي المصري يوقع بروتوكول تعاون مع شركة «ساي شيلد» لتطوير مركز الاستجابة وإدارة حوادث الأمن السيبراني

أعلن البنك الأهلي المصري عن توقيع بروتوكول تعاون مع شركة «ساي شيلد» لتطوير مركز الاستجابة وإدارة حوادث الأمن السيبراني وتوظيف الذكاء الاصطناعي في منظومة الأمن المعلوماتي، بهدف تعزيز منظومة الأمن السيبراني وتأمين البنية التحتية الرقمية للبنك، وحضر التوقيع عدد من قيادات البنك والشركة، حيث وقع البروتوكول حسام الحجار رئيس مجموعة الدعم الاداري نيابة عن البنك الاهلي المصري والمهندس/شريف وسيم مدير مبيعات بالقطاع المالي بالشركة نيابة عن شركة سي شيلد.

حيث صرح محمد الاتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري أن هذا البروتوكول يأتي في إطار استراتيجية البنك المتكاملة لتطوير منظومة أمن المعلومات والارتقاء بقدراته في مواجهة التهديدات السيبرانية المتطورة محليا وعالميا، بما يواكب أحدث الاتجاهات العالمية في مجال الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، ويدعم قدرة البنك على الاستباق في رصد وتحليل المخاطر والتعامل مع الحوادث الأمنية بكفاءة وسرعة، مؤكدا أن التحول الرقمي والتطور التكنولوجي المتسارع يفرضان مواصلة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية ومنظومات الأمن السيبراني للقطاع المصرفي ، مشيرا إلى أن البنك الأهلي المصري يضع تأمين بيانات العملاء والمعاملات المصرفية والبنية التحتية التكنولوجية على رأس أولوياته ، حيث يعكس هذا البروتوكول حرص البنك على الاستفادة من أحدث التقنيات العالمية، خاصة تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يسهم في تعزيز قدرات البنك على مواجهة المخاطر السيبرانية ورفع كفاءة منظومة الحماية والاستجابة، مؤكدا أن الأمن السيبراني أصبح أحد المكونات الأساسية لاستدامة القطاع المصرفي ودعم الثقة في منظومة التحول الرقمي.

ومن جانبه، أعرب الدكتور مصطفى عيسى الرئيس التنفيذي لشركة ساي شيلد عن اعتزازه بالتعاون مع البنك الإهلي المصري، مؤكدا أن الشراكة تمثل نموذجا مهما للتعاون بين المؤسسات الوطنية وشركات التكنولوجيا المتخصصة في دعم وتطوير منظومة الأمن السيبراني في مصر، مشيرا إلى أن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي الوكيل في مراكز العمليات الأمنية من شأنه إحداث نقلة نوعية في قدرات المؤسسات على اكتشاف وتحليل التهديدات والاستجابة لها، معربا عن تطلعه إلى أن يسهم التعاون مع البنك الأهلي المصري في تقديم حلول متطورة تواكب التطور المستمر في مشهد التهديدات السيبرانية.

وأشارت عبير خضر، رئيس مجموعة الأمن السيبراني بالبنك الأهلي المصري، أن التعاون مع شركة «ساي شيلد» سيساهم بشكل فعال في التصدي للتطور المتسارع في طبيعة التهديدات السيبرانية، والذي يتطلب الاستثمار المستمر في أحدث التقنيات والحلول، وعلى رأسها تقنيات الذكاء الاصطناعي ، مضيفة أن تطوير مركز الاستجابة وإدارة حوادث الأمن السيبراني وميكنة مركز العمليات الأمنية يمثلان خطوة مهمة نحو رفع كفاءة منظومة الرصد والتحليل والاستجابة، بما يعزز من قدرة البنك على التعامل مع التهديدات بصورة استباقية، مؤكدة أن تأمين منظومة المعلومات والبنية التحتية الرقمية للبنك الأهلي المصري يمثل أولوية استراتيجية، وذلك كونه أحد أكبر البنوك الوطنية الرائدة، وما يمثله تأمين القطاع المصرفي من أهمية بالغة للأمن القومي المصري، حيث يستهدف البروتوكول تطوير مركز الاستجابة وإدارة حوادث الأمن السيبراني بالبنك، وتزويده بمنظومة متطورة لميكنة مركز العمليات الأمنية (SOC) تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي الوكيل (Agentic AI)، إلى جانب دراسة الخطط التوسعية لتطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات الأمن السيبراني.

وأوضحت خضر أن هذا البروتوكول يستهدف دراسة وتحديد فرص التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل منظومة الأمن السيبراني بالبنك، بما يدعم تطوير آليات الكشف المبكر عن التهديدات، وتحليل البيانات الأمنية، وأتمتة عمليات الاستجابة، وتعزيز كفاءة مراكز العمليات، بما يدعم استمرارية الخدمات المصرفية الرقمية وتعزيز ثقة العملاء في المنظومة المصرفية المصرية

رئيس الوزراء ومحافظ البنك المركزي يبحثان تعزيز المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية و خفض التضخم

التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء ، حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي، لبحث عدد من ملفات العمل المشتركة، وذلك في إطار التنسيق الدوري المشترك بين الحكومة والبنك المركزي في الملفات الاقتصادية ذات الأولوية.

وأكد رئيس الوزراء أن هذا اللقاء يأتي اتصالاً بالتنسيق الدائم بين الحكومة والبنك المركزي المصري، حرصا على تكامل السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية والقطاعية، على النحو الذي يحقق مستهدفات النمو الاقتصادي، وفق رؤية الدولة وأولويات عمل برنامج الحكومة.

وشهد اللقاء استعراض عدد من المؤشرات ذات الصلة بأداء الاقتصاد المصري حاليا، وعلى رأسها موقف الاحتياطيات من النقد الأجنبي لتأمين الاحتياجات الاستراتيجية، بالإضافة إلى الإشارة إلى موقف الاقتصاد العالمي في ظل التحديات الراهنة على دول العالم.

كما تم التطرق إلى جهود التنسيق الدائم بين الحكومة والبنك المركزي فيما يخص تعزيز المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية المختلفة، وخفض معدلات التضخم، بالإضافة إلى خطوات زيادة التدفقات الدولارية، لضمان توافر المقومات اللازمة لنمو الصناعة والقطاعات ذات الأولوية.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 13 سبتمبر 2026 ● العدد 858

البنك المركزي يحذر المواطنين من الروابط الاحتيالية

حذر البنك المركزي المصري من مخاطر الضغط على أي روابط تصل إلى المستخدمين عبر الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى، مؤكدًا ضرورة التأكد من مصدر الرابط قبل فتحه لتجنب الوقوع ضحية لعمليات الاحتيال الإلكتروني.

وأوضح البنك المركزي أن بعض الروابط قد تكون مزيفة وتؤدي إلى صفحات إلكترونية شديدة الشبه بالصفحات الأصلية، بهدف اكتساب ثقة المستخدم والاستيلاء على بياناته الشخصية أو المصرفية.

وشدد البنك المركزي على أهمية توخي الحذر وعدم الضغط على الروابط المشبوهة أو غير الموثوقة، خاصة تلك التي تصل من مصادر غير معروفة، مع ضرورة التأكد من صحة المواقع الإلكترونية قبل إدخال أي بيانات عليها.

ويأتي تحذير البنك المركزي في إطار جهوده للتوعية بمخاطر الاحتيال الإلكتروني وتعزيز الوعي لدى المواطنين بأساليب الاحتيال الرقمي وطرق حماية بياناتهم.

وأكد البنك المركزي أهمية اتباع إجراءات الأمان اللازمة عند التعامل مع الرسائل والروابط الإلكترونية، تحت شعار «معًا نكافح الاحتيال».

سبائك ذهب تصل إلى كيلو جرام..

البنك الأهلي المصري يعلن الفائزين في «فرصة من ذهب»

واصل البنك الأهلي المصري دعم عملائه وتشجيعهم على الادخار، من خلال تسليم الجوائز للعملاء الفائزين في الحملة الترويجية للأوعية الادخارية «فرصة من ذهب»، والتي تضمنت سبائك ذهبية بأوزان متنوعة تبدأ من ١٠ جرامات و١٠٠ جرام، وتصل إلى كيلوجرام كامل من الذهب.

وأكد كريم سوس، رئيس التجزئة المصرفية التنفيذي بالبنك الأهلي المصري، أن إطلاق الحملة يأتي في إطار حرص البنك على تحفيز العملاء على مواصلة الادخار وتعزيز الاستقرار المالي المستدام، إلى جانب طرح منتجات وخدمات مصرفية تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء، مع التركيز على تحسين تجربتهم وتسهيل حصولهم على الخدمات المصرفية.

وأشار إلى أن البنك يواصل التوسع في الخدمات الرقمية، ومن بينها إمكانية حجز موعد مسبق بالفروع عبر الموقع الإلكتروني واختيار الفرع والتوقيت المناسب، فضلًا عن خدمات الأهلي نت والأهلي موبايل التي تتيح للعملاء ربط الشهادات والودائع وإجراء التحويلات بسهولة، إلى جانب خدمة الكشف الإلكتروني المجانية التي تمكن العملاء من متابعة معاملاتهم والاستغناء عن الكشوف الورقية.

وأوضح سوس أن البنك الأهلي المصري يقدم مجموعة متنوعة من المنتجات الادخارية بآجال وعملات مختلفة، من بينها حساب الأهلي اليومي والودائع ذات دوريات صرف العائد المتنوعة، بالإضافة إلى الشهادات البلاتينية ذات العائد الثابت أو المتغير أو المتدرج.

كما تتيح هذه الشهادات إمكانية الحصول على تمويلات بضمانها، مثل القروض الشخصية وبطاقات الائتمان، بما يوفر للعملاء حلولا مالية متنوعة تتناسب مع احتياجاتهم.

بنك القاهرة يرفع العائد على حساباته.. «ميجا توفير» يصل إلى ١٨,٥٪ والحساب الجاري اليومي إلى ١٧ ٪

عائد تنافسي ومرونة أكبر لإدارة المدخرات مع مجموعة متكاملة من المزايا والخدمات المصرفية

في إطار استراتيجية البنك لتعزيز تنافسية منتجاته وتقديم حلول ادخارية مرنة تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء، واصل بنك القاهرة تطوير منتجاته المصرفية وتعزيز تنافسيتها، من خلال رفع أسعار العائد على عدد من منتجاته الادخارية، حيث ارتفع العائد على حساب "ميجا توفير " ليصل إلى ١٨,٥٪ عائد سنوي يصرف سنوي، بالإضافة الى ١٨,٢٥٪ يصرف ربع سنوي و ١٨٪ يصرف شهري. فيما ارتفع العائد على الحساب الجاري اليومي بالجنيه المصري ليصل إلى ١٧٪ عائد سنوي يصرف يومي، بما يمنح العملاء مزيدًا من المرونة في إدارة مدخراتهم وفقًا لاحتياجاتهم وأهدافهم المالية.

وتأتي هذه الخطوة في إطار استراتيجية بنك القاهرة الرامية إلى مواصلة تطوير منتجاته وحلوله المصرفية، وتعزيز القيمة التي يحصل عليها العملاء من مدخراتهم، من خلال تقديم عوائد تنافسية مع الحفاظ على المرونة والسيولة وتنوع دوريات صرف العائد، بما يعزز تجربة العملاء ويلبي تطلعاتهم المتغيرة.

وقال أحمد عفت، نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة: يمثل تطوير المنتجات المصرفية وتعزيز قدرتها التنافسية أحد المحاور الرئيسية في استراتيجية بنك القاهرة، ونحرص باستمرار على تقديم حلول مصرفية مبتكرة تلبي الاحتياجات المتنوعة والمتغيرة لعملائنا. ويعكس تطوير أسعار العائد على حساباتنا ومنتجاتنا الادخارية التزام البنك بتقديم قيمة مضافة حقيقية للعملاء، مع توفير مستويات تنافسية من العوائد ودوريات صرف متنوعة تمنحهم مرونة أكبر في إدارة مدخراتهم بما يتناسب مع أهدافهم المالية»

من جانبه، أوضح محمد ثروت، رئيس مجموعة التجزئة المصرفية والإقراض متناهي الصغر ببنك القاهرة: "تواصل العمل على تطوير منتجات التجزئة المصرفية بما يواكب تطلعات عملائنا ويمنحهم خيارات أكثر تنوعًا ومرونة. ويأتي رفع العائد على حساب «ميجا توفير» إلى ١٨,٥٪، إلى جانب رفع العائد على الحساب الجاري اليومي إلى ١٧٪، ليؤكد حرصنا على تقديم حلول ادخارية تجمع بين جاذبية العائد والمرونة وتنوع دوريات الصرف والمزايا المصرفية المتكاملة، بما يلائم احتياجات مختلف شرائح العملاء".

"ميجا توفير".. عائد يصل إلى 18,5% ودوريات صرف متنوعة

يقدم بنك القاهرة حساب «ميجا توفير» بعائد تنافسي يصل إلى 18,5% سنويًا للشرائح الأعلى من الرصيد، مع إتاحة دوريات صرف متنوعة تشمل الشهرية والربع سنوية والسنوية، بما يتيح للعملاء اختيار دورية صرف العائد التي تتناسب مع احتياجاتهم المالية.

ويبدأ الحد الأدنى لفتح الحساب من 5,000 جنيه، فيما يبلغ الحد الأدنى لاحتساب العائد 100 ألف جنيه، والحساب متاح للعملاء الأفراد وبالجنيه المصري فقط.

ويتميز حساب «ميجا توفير» بمجموعة من المزايا الإضافية، من بينها إمكانية إصدار بطاقة ائتمانية والحصول على نقاط ترحيبية عند إصدارها، إلى جانب إصدار بطاقة خصم مباشر Standard مجانًا عند الإصدار الأول. كما يوفر الحساب تغطية تأمينية مجانية على الحياة للعملاء من سن ١٨ عامًا وحتى ٦٥ عامًا، وفقًا لشرائح رصيد الحساب وشروط التغطية التأمينية.

ويتيح الحساب كذلك إمكانية فتح حسابات مشتركة للعملاء، مع إلغاء التغطية التأمينية في هذه الحالة، بالإضافة إلى الحصول على كشف حساب ربع سنوي، والاشتراك مجانا في خدمة IVR للاستعلام وتنفيذ بعض المعاملات المصرفية.

"الحساب الجاري اليومي".. عائد يصل إلى 17%

وفي إطار تحديث أسعار العائد على منتجاته، رفع بنك القاهرة العائد على الحساب الجاري اليومي بالجنيه المصري ، ليصل أعلى عائد سنوي إلى ١٧ %.

ويُحتسب العائد على الحساب الجاري اليومي على أساس إقفال رصيد الحساب يوميًا، بما يتيح للعملاء الاستفادة من أرصدتهم مع الاحتفاظ بمجموعة متكاملة من الخدمات والمزايا المصرفية.

مجموعة متكاملة من الخدمات والمزايا المصرفية

يبلغ الحد الأدنى لاحتساب العائد على الحساب الجاري اليومي 500 ألف جنيه، كما يتيح الحساب عددًا من الخدمات والمزايا المصرفية، من بينها إصدار دفتر شيكات وبطاقة خصم مباشر للحسابات بالجنيه المصري، إلى جانب إمكانية فتح الحساب بأسماء مشتركة أو بأسماء القصر.

كما يتيح الحساب إمكانية تحويل المرتبات والمعاشات، وتحصيل الشيكات والكمبيالات، وسداد الالتزامات والفواتير، وإجراء التحويلات، فضلا عن الحصول على كشف حساب ربع سنوي، والاشتراك مجانا في خدمة IVR للاستعلام وتنفيذ عدد من المعاملات المصرفية.

ويؤكد بنك القاهرة مواصلة جهوده لتطوير منتجاته وحلوله المصرفية بما يتواكب مع تطورات السوق واحتياجات العملاء المتغيرة، من خلال تقديم باقة متكاملة من المنتجات والخدمات التي تجمع بين التنافسية والمرونة وتنوع المزايا، بما يعزز تجربة العملاء ويدعم تحقيق أهدافهم المالية.

ارتفع بنحو ٩٢١ مليون دولار خلال أغسطس وسجل ٥٧,٢ مليار دولار

احتياطي النقد الأجنبي لمصر يواصل قفزاته القياسية ..و خبراء يكشفون تأثير الارتفاعات المتتالية علي سوق الصرف

مؤشر إيجابي على استقرار سوق الصرف وتحسن مصادر النقد الأجنبي

قفز صافي احتياطيات مصر من النقد الأجنبي بنسبة ٠,٧٣٪ ليصل إلى ٥٧,٢١٥ مليار دولار بنهاية أغسطس ٢٠٢٥، مدفوعا بزيادة رصيد الذهب إلى ١٩,٠٦ مليار دولار، فيما تراجع رصيد العملات الأجنبية إلى ٣٧,٥٥ مليار دولار لأول مرة خلال ٦ أشهر ، واعتبر خبراء أن القفزة الجديدة في الاحتياطي النقدي تمثل تعافيا من أزمة النقد الأجنبي في ٢٠٢٢ بعد خروج ٢٢ مليار دولار من الاستثمارات.

و أعلن البنك المركزي المصري الأسبوع الماضي أن صافي الاحتياطيات الأجنبية في أغسطس ارتفع (بصفة مبدئية) بنحو ٩٢١ مليون دولار، بما يعادل ١,٦٪، ليبلغ ٥٧,٢١٥ مليار دولار، في مستوى قياسي جديد مقارنة بـ ٥٦,٣ مليار دولار في يوليو ، ويعد المستوى الجديد للاحتياطيات الأجنبية الأعلى في تاريخ البلاد بعد كسر رقم يوليو. جاء صعود الاحتياطي إلى مستواه التاريخي مدفوعا أساسا بزيادة رصيد الذهب بنحو ١,٩٢ مليار دولار خلال أغسطس إلى ١٩,٠٦ مليار دولار، مع ارتفاع حيازات البنك المركزي بنحو ٨ آلاف أونصة إلى ٤,١٧ مليون أونصة.

وفي المقابل، تراجع رصيد العملات الأجنبية بنحو ١,١٦ مليار دولار إلى ٣٧,٥٥ مليار دولار، مسجلا أول انخفاض شهري في ٦ أشهر. كما ارتفعت حقوق السحب الخاصة بنحو ١٦٠ مليون دولار خلال الشهر إلى ٦٠٦ ملايين دولار.

وبحسب الخبراء ، يمثل المستوى الجديد تحولاً كبيراً مقارنة بعام ٢٠٢٢، عندما دخلت مصر في أزمة حادة لشح السيولة الدولارية عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها، التي أدت إلى خروج نحو ٢٢ مليار دولار من استثمارات الأموال الساخنة، وفق تصريحات سابقة لوزير المالية آنذاك محمد معيط.

وتستهدف مصر زيادة احتياطي النقد الأجنبي خلال العام المالي الحالي بنحو ٧,٧ مليار دولار مقابل ١,٣ مليار دولار كانت تستهدفها قبل ذلك، بحسب وثائق المراجعة السابعة لبرنامج مصر مع صندوق النقد الدولي .

وكان المستهدف السابق لمصر بعد المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامجها مع صندوق النقد الدولي.

ووصل احتياطي مصر من النقد الأجنبي إلى ٥٥,١ مليار دولار خلال العام المالي الماضي، رغم تراجع قيمة أرصدة الذهب، بدعم من مشتريات العملاء في يناير ويونيو ٢٠٢٦.

وكشف صندوق النقد الدولي عن وجود فجوة تمويلية لمصر بقيمة ٩,٧ مليار دولار خلال العام المالي الحالي، تشمل ٢,١ مليار دولار الفارق بين احتياجات مصر من التمويل الخارجي البالغة ٣٢,٦ مليار دولار ومصادر التمويل البالغة ٣٠,٥ مليار دولار، بجانب ٧,٧ مليار دولار مستهدفات لبناء الاحتياطي.

وتشمل الاحتياجات التمويلية ٢٠,٦ مليار دولار عجز الحساب الجاري و١١,٩ مليار دولار لسداد الديون، فيما تشمل مصادر التمويل ١١,٨ مليار دولار استثمار أجنبي مباشر و٧ مليارات دولار أموالا ساخنة و٩,٦ مليار دولار قروض متوسطة وطويلة الأجل و٣ مليارات دولار اعتمادا على الأصول الأجنبية للبنوك التجارية.

ثقة دولية

من جانبه قال الدكتور بلال شعيب، الخبير الاقتصادي، إن ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي يعكس تحسن قدرة الاقتصاد المصري على توفير احتياجاته من العملات الأجنبية، سواء من خلال تحويلات المصريين العاملين بالخارج أو قدرة القطاع المصرفي على تدبير مستلزمات الإنتاج للمصنعين.

وأشار إلى أن هذه الإجراءات انعكست أيضا على زيادة حجم الصادرات المصرية، بالتوازي مع سياسات مالية تستهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، موضحا أن الاقتصاد المصري أظهر مرونة في التعامل مع الأزمات والتحديات العالمية المتتالية، مشيرًا إلى أن الإصلاحات التي نفذها البنك المركزي في السياسة النقدية كان لها انعكاس واضح على استدامة موارد النقد الأجنبي.

وقال شعيب إن التعاون القائم بين مصر ومؤسسات التمويل الدولية، ومن بينها البنك الآسيوي، يعكس حجم الثقة الدولية في الإجراءات والإصلاحات التي نفذتها الدولة المصرية خلال السنوات الماضية، خاصة منذ إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦.

وأكد أن وثيقة سياسة ملكية الدولة أيضا أسهمت في تعزيز مبدأ الحياد التنافسي، من خلال التعامل مع القطاع الخاص باعتباره شريكا استراتيجيًا وليس منافسًا، وهو ما يدعم جهود الدولة لزيادة الاستثمارات وتحسين مناخ الأعمال.

حسن إدارة مكونات الإحتياطي

وقال الدكتور محمد أنيس، الخبير الاقتصادي، إن الارتفاع يعكس حسن إدارة البنك المركزي لمكونات الاحتياطي، خاصة الذهب، موضحًا أن الدولة رفعت حيازاتها من نحو ٨٠ طنًا إلى ١٢٠ طنًا خلال السنوات الثلاث الماضية، بزيادة تقارب ٥٠٪، ومع ارتفاع أسعار الذهب عالميًا خلال العامين الماضيين زادت القيمة السوقية للاحتياطيات المصرية من الذهب، ما دعم إجمالي الاحتياطي دون الحاجة إلى زيادة مماثلة في السيولة الدولارية.

وأضاف أن قوة الاحتياطي تعزز استقرار سعر صرف الجنيه أمام الدولار، وترفع قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية، وتحسن نظرة الأسواق والمؤسسات الدولية، وتخفض تكلفة التأمين على مخاطر الديون السيادية، وإن كانت هذه الآثار لا تنعكس فورًا على المواطنين، لكنها تهيئ على المدى المتوسط والطويل لزيادة النمو والنشاط الاقتصادي وفرص العمل وتحسين الدخول ومستويات المعيشة.

وحذر أنيس من أن المخاطر الجيوسياسية، خاصة تجدد الصراعات الإقليمية، قد تؤثر على تحويلات المصريين بالخارج وترفع أسعار النفط والغاز، بما يزيد فاتورة الاستيراد والاحتياجات الدولارية، مؤكدًا أن الحفاظ على قوة الاحتياطي يتطلب تنمية مصادر مستدامة للنقد الأجنبي، وفي مقدمتها الصادرات والسياحة وتحسين الميزان التجاري.

تحسن مؤشرات السيولة

بدوره قال طارق متولي، الخبير المصرفي، إن ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر إلى نحو ٥٧,٢ مليار دولار بنهاية أغسطس ٢٠٢٦، بزيادة تقارب ٩٢١ مليون دولار خلال شهر واحد، يعكس استمرار تحسن مؤشرات السيولة بالنقد الأجنبي وقدرة الاقتصاد المصري على توفير احتياجاته من العملات الأجنبية.

وأضاف متولي، أن الزيادة الحالية في الاحتياطي تمثل مؤشرًا إيجابيًا على استقرار سوق الصرف وتحسن مصادر النقد الأجنبي، خاصة في ظل استمرار تدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وتحسن موارد السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب جهود الدولة لزيادة الصادرات وتعزيز مواردها الدولارية.

وأوضح أن وصول الاحتياطي إلى هذا المستوى يعزز قدرة البنك المركزي على مواجهة أي ضغوط أو احتياجات طارئة تتعلق بالعملة الأجنبية، ويدعم الثقة في قدرة الاقتصاد المصري على الوفاء بالتزاماته الخارجية وسداد مستحقاته في مواعيدها.

وأكد محمد عبد العال، الخبير المصرفي، أن وصول صافي الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي المصري إلى أعلى مستوى في تاريخه، ويعكس متانة الاقتصاد المصري وقدرته على إدارة احتياجاته من النقد الأجنبي ومواجهة الصدمات الخارجية بكفاءة.

وأوضح محمد عبد العال، أن أهمية الرقم لا تكمن في قيمته القياسية فقط، وإنما في الرسائل الاقتصادية التي يحملها، مشيرًا إلى أن هيكل الاحتياطي أصبح أكثر تنوعًا واستنادًا إلى تدفقات حقيقية من العملات الأجنبية، وليس إلى عوامل استثنائية أو انخفاض في مكونات أخرى من الأصول.

وأشار الخبير المصرفي إلى أن الفترة المقبلة مرشحة لمواصلة نمو الاحتياطي النقدي، مدعومة بزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، إلى جانب النشاط الموسمي لقطاع السياحة خلال فصل الصيف، خاصة مع توافد السياح من دول الخليج وتحسن الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة، بما يسهم في تعزيز الإيرادات الدولارية.

طفرة كبيرة

وقال الدكتور محمد البهواشي، الخبير الاقتصادي، إن تسجيل الاحتياطي الأجنبي مستويات قياسية يرجع إلى مجموعة من العوامل، في مقدمتها الزيادة الملحوظة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج، إلى جانب ارتفاع قيمة الأصول المملوكة للدولة من الذهب، فضلا عن التحسن في الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة وقطاع السياحة.

وأوضح البهواشي أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج شهدت طفرة كبيرة خلال الفترة الماضية، لتصل إلى نحو ٥٤ مليار دولار، وهو ما يمثل أحد أهم مصادر تدفق العملة الأجنبية إلى الاقتصاد المصري، ويسهم بصورة مباشرة في دعم الاحتياطيات وتعزيز قدرة الدولة على توفير احتياجاتها من النقد الأجنبي.

وأضاف أن تقييم حيازات الدولة من الذهب كان له دور كذلك في زيادة قيمة الاحتياطي، إلى جانب تحسن عدد من المؤشرات المرتبطة بالتعاملات الخارجية، وعلى رأسها نمو الصادرات المصرية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن قطاع السياحة يمثل أحد الصادر المهمة للنقد الأجنبي، لافتًا إلى أن القطاع شهد تحسنًا ملحوظًا بالتزامن مع تنامي الحركة السياحية وافتتاح المتحف المصري الكبير، فضلا عن النشاط المتزايد في منطقة الساحل الشمالي الغربي.

ويرى البهواشي أن مصر تعتمد بصورة أساسية على خمسة روافد للنقد الأجنبي، تتمثل في إيرادات قناة السويس، والصادرات، وتحويلات المصريين بالخارج، وإيرادات السياحة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تخفيف الضغط عن الجنيه

وقال محمد عبد المنعم، الخبير المصرفي، إن نمو الاحتياطي منذ نهاية ٢٠٢٥ يعكس تحسنًا واضحًا في المركز المالي الخارجي للدولة، مشيرًا إلى أن زيادة أغسطس البالغة نحو ٩٢١ مليون دولار جاءت مدعومة بتحويلات المصريين بالخارج، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى أدوات الدين الحكومية، إلى جانب الإيرادات الدولارية من القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وأوضح أن العلاقة بين قرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر ليست مباشرة أو قوية، في ظل استمرار جاذبية العائد على أدوات الدين المصرية، بينما قد يكون للتطورات السياسية والجيوسياسية تأثير أكبر على شهية المستثمرين تجاه الأسواق الناشئة. وأكد أن سعر الدولار يتحرك وفق العرض والطلب، وقد يشهد تحركات محدودة مع زيادة الطلب الموسمي على العملة الأجنبية، دون أن يعني ذلك بالضرورة ارتفاعات حادة.

وأشار عبد المنعم إلى تراجع الدولار من مستويات اقتربت من ٥٤ جنيهًا في فترات سابقة إلى نحو ٥٠ جنيهًا حاليًا، مستبعدًا وصوله إلى ٦٠ أو ٧٠ جنيهًا خلال الفترة المقبلة، في ظل المؤشرات الاقتصادية الحالية.

كما اعتبر استمرار نمو الاحتياطي، وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي وسداد جانب من الالتزامات والأقساط، عوامل تدعم استقرار سوق النقد الأجنبي، إلى جانب تحسن قدرة البنوك على تدبير احتياجات المستوردين.

ناصر ..

محمد جميل نائبًا للرئيس التنفيذي والعضو المنتدب في بنك التعمير والإسكان

في خطوة تستهدف دعم خطط التوسع وتعزيز الأداء المصرفي، انضم محمد جميل إلى بنك التعمير والإسكان لتولي منصب نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، مستندًا إلى خبرة مصرفية تمتد لأكثر من ٢٦ عامًا شغل خلالها عددًا من المناصب القيادية في قطاعات مصرفية متنوعة.

ويمتلك محمد جميل مسيرة مهنية تمتد لأكثر من ٢٦ عامًا في القطاع المصرفي، شغل خلالها عددًا من المناصب القيادية في مجالات متنوعة، من بينها الخدمات المصرفية للأفراد والفروع والمبيعات، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب القنوات الرقمية والمدفوعات الإلكترونية والشمول المالي. كما اكتسب خبرات في الحوكمة والإدارة الاستراتيجية من خلال عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات والمؤسسات.

ويأتي انضمام جميل في إطار استراتيجية بنك التعمير والإسكان الرامية إلى تطوير نموذج البنك التجاري الشامل، عبر التوسع في الخدمات والحلول المصرفية المبتكرة وتعزيز التحول الرقمي والارتقاء بتجربة العملاء.

ومن جانبه، أعرب محمد جميل عن سعادته بالانضمام إلى بنك التعمير والإسكان، والانضمام إلى فريق عمل يضم كوادر بشرية ناجحة وذات خبرات متميزة، مؤكدًا تطلعه إلى أن يكون جزءًمن مسيرة نجاح البنك والمساهمة في تحقيق المزيد من الإنجازات خلال المرحلة المقبلة.

وأشار إلى أن بنك التعمير والإسكان حقق خلال السنوات الماضية نجاحًا ملحوظًا، وهو ما يعكس قوة البنك وقدرته على التطور والنمو، مؤكدًا أن طموحه يتمثل في البناء على ما تحقق ومواصلة العمل نحو تحقيق المزيد من النجاح والتميز، بما يدعم تطلعات البنك ويعزز مكانته في السوق المصرفية.

البنك التجاري الدولي CIB يُتم الإصدار الأول من برنامج توريق لصالح جهاز تنمية المشروعات بقيمة ١,٣٨٣ مليار جنيه

في خطوة جديدة تُعزز ريادته ومكانته كأكبر بنك قطاع خاص في مصر، أعلن البنك التجاري الدولي – مصر (سي أي بي - CIB)، عن نجاحه في إتمام الإصدار الأول من البرنامج الثامن عشر لشركة كابيتال للتوريق ش.م.م لصالح «جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر» بقيمة ١,٣٨٣ مليار جنيه مصري، متوليا العديد من الأدوار الرئيسية في الصفقة وقد قام بدور محوري حيث تولى مهام المرتب والمنسق العام ومدير الإصدار ومروج الاكتتاب، ومتلقى الاكتتاب، وامين الحفظ.

وقد تم تقسيم الإصدار على شريحتين بلغت قيمة الشريحة الأولى (أ) ٩٨٧,٦ مليون جنية مصري بمدة استحقاق ١٢ شهراً، وحصلت على تصنيف ائتماني (P1) من شركة الشرق الأوسط للتصنيف الائتماني وخدمة المستثمرين (MERIS)، بينما بلغت قيمة الشريحة الثانية (ب) ٣٩٥,٦ مليون جنية مصري بمدة استحقاق ١٩ شهراً وتصنيف ائتماني (A)، وذلك استنادًا إلى قوة الحفظة المضمّنة، والضمانات الشاملة، والتعزيزات الائتمانية المقدّمة لحاملي السندات.

ويُعد هذا الإصدار أول إصدارات برنامج التوريق الممتد لمدة ٣ سنوات بقيمة إجمالية تبلغ ٥ مليارات جنيه مصري. وقد حظي بإقبال واسع من المستثمرين بما يعكس الثقة الراسخة في الجهاز المصدر وكفاءة الهيكل التمويلي، واحترافية الجهات القائمة على تنفيذ الصفقة.

وفي هذا السياق، صرّح عمرو الجناينى، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي للبنك التجاري الدولي – مصر سي أي بي CIB، قائلاً: «أن هذا الإصدار الأول لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر – باعتباره جهازًا حكوميًا رائدًا في دعم وتنمية هذا القطاع الحيوي – يمثل انطلاقة تاريخية، مؤكداً أن هذا التعاون سيستمر في ترسيخ الشراكة المستدامة التي سنواصل من خلالها قيادة المزيد من الإصدارات بما يعكس قوة التعاون وثقة السوق في نجاح الجهاز والبنك معاً، وأضاف ان هذا الإصدار يأتي في إطار استراتيجية البنك التي تستهدف تقديم حلول تمويلية تعزز نمو الأسواق وتدعم الاستثمار في القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر باعتباره أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية المستدامة".

,تأكيدا على هذا التوجه أكد مصطفى اسماعيل حسن، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أن الجهاز في إطار تنفيذ استراتيجية الاستدامة المالية الجديدة ٢٠٢٥-٢٠٣١ نجح بالتعاون مع البنك التجاري الدولي – مصر (سي أي بي - CIB) في تنفيذ أول عملية توريق لجزء من محفظة تمويل المشروعات، وذلك بهدف توفير سيولة تمويلية مستدامة تمكنه من التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والوصول إلى عدد أكبر من رواد الأعمال وأصحاب المشروعات في مختلف المحافظات مضيفا أن ذلك يتفق مع خطة عمل الجهاز لتبني أدوات تمويلية مبتكرة تواكب أفضل الممارسات المالية، بما يسهم في تنويع مصادر التمويل، وضمان استدامة الموارد اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية وخلق المزيد من فرص العمل.

وقد شارك البنك التجاري الدولي - مصر (سي أي بي - CIB) في الاكتتاب إلى جانب بنك مصري الخليجي EG Bank وشركة CI Asset Management (CIAM)، فيما تولى مكتب معتوق بسيوني وحنّاوي مهام المستشار القانوني للصفقة، بينما قامت شركة بيكر تيلي بدور المراجع المالي المعتمد، وليكتمل بذلك فريق عمل متكامل يعكس قوة الإصدار وشفافيته وفق أعلى معايير الكفاءة.

تحت رعاية البنك المركزي المصري..

بنك مصر يشارك في فعالية «عيد الفلاح» ويقدم العديد من العروض المجانية دعمًا للشمول المالي

انطلاقًا من دوره الوطني الرائد وحرصه المستمر على دعم جهود الدولة في تعزيز الشمول المالي، يشارك بنك مصر في فعالية «عيد الفلاح» تحت رعاية البنك المركزي المصري، وذلك تأكيدًا لالتزامه بدعم مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وتأتي مشاركة البنك انطلاقًا من إيمانه بأن الشمول المالي يمثل أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم، بما يشمل الحسابات البنكية، وخدمات الدفع والتحويل، ومنتجات الادخار والتمويل، وغيرها من الحلول المالية التي تسهم في دمج المزيد من المواطنين داخل المنظومة المصرفية الرسمية.

ويحرص بنك مصر على تقديم العديد من المزايا والعروض المجانية التي تستهدف مختلف شرائح العملاء، وبصفة خاصة فئتي المرأة والشباب، وذلك طوال فترة الفعالية الممتدة من ١ إلى ١٥ سبتمبر ٢٠٢٦. وتشمل هذه العروض فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير للأفراد مع الإعفاء من مصروفات فتح الحساب، والحد الأدنى لفتح الحساب، ومصاريف الدمغة، وذلك على الحسابات الجارية وحسابات التوفير بالجنيه المصري (النمطية والإسلامية)، وحسابات «المنجز» (الجاري والتوفير – النمطية والإسلامية)، وحسابات الشباب، وحساب توفير «الممكن»، وحساب جاري «حوالتي «بالجنيه المصري أو الدولار الأمريكي.

كما يتيح بنك مصر خلال الفعالية إصدار بطاقة ميزة المدفوعة مقدمًا مجانًا دون مصروفات إصدار، كما يتيح فتح الحسابات مجانًا للعملاء من سن ١٥ إلى ٢١ عامًا، وإصدار بطاقة " بي إم " للخصم الفوري مجانًا ضمن برنامج الشباب.

أما بالنسبة لمحفظة بنك مصر الإلكترونية، فيتم استرداد نقدي على الحركة المالية الأولى، ويُتاح هذا العرض مرة واحدة فقط خلال فترة الفعالية للمحفظة المفعلة، مع تطبيق الشروط والأحكام المنظمة لذلك.

ويُعد بنك مصر من أوائل البنوك التي تبنت نشر ثقافة الشمول المالي والتثقيف المالي منذ إطلاق مبادرة البنك المركزي المصري عام ٢٠١٤، ويواصل البنك مشاركته الفاعلة في جميع المبادرات والحملات القومية الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي، انطلاقًا من التزامه بتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات والمنتجات المالية، ودعم الشباب والمرأة، وتمكين رواد الأعمال وأصحاب المشروعات متناهية الصغر، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وتعزيز جهود التنمية المستدامة.

البنك الأهلي المصري يحذر من محاولات الاحتيال الإلكتروني باسم «إنستا باي»

وجه البنك الأهلي المصري تحذيرًا عاجلًا إلى عملائه بشأن انتشار محاولات احتيال إلكتروني تستغل اسم وشهرة تطبيق «إنستا باي»، بهدف خداع المستخدمين والاستيلاء على بياناتهم المصرفية وأموالهم.

وأوضح البنك أن بعض المحتالين قد يتواصلون مع العملاء عبر مكالمات هاتفية، مدعين انتماءهم إلى تطبيق «إنستا باي» أو العمل لدى جهات مرتبطة به، في محاولة لإقناع الضحايا بالإفصاح عن معلومات مصرفية أو بيانات سرية.

وأشار البنك إلى أن أساليب الاحتيال قد تشمل أيضًا إرسال روابط إلكترونية مزيفة، يتم تصميمها لاستدراج المستخدم إلى الضغط عليها، ثم مطالبته بإدخال بياناته الشخصية أو المصرفية، بما قد يسمح للمحتالين بالوصول إلى حساباته واستغلال المعلومات الموجودة بها.

وشدد البنك الأهلي المصري على ضرورة عدم مشاركة أي بيانات سرية أو مصرفية مع أي شخص يتواصل مع العميل ويدعي أنه ممثل لتطبيق «إنستا باي»، مؤكدًا أن التطبيق لا يطلب من المستخدمين الإفصاح عن البيانات السرية أو المصرفية الخاصة بهم.

كما نبه البنك إلى أن الروابط التي تطلب من العملاء إدخال بياناتهم أو تحديث معلوماتهم يجب التعامل معها بحذر شديد، خاصة إذا وصلت من مصادر غير معروفة أو عبر رسائل ومكالمات غير متوقعة.

ودعا البنك عملاءه إلى توخي الحذر وعدم الضغط على أي روابط مجهولة المصدر، مؤكدًا أن الحفاظ على سرية البيانات المصرفية يمثل خط الدفاع الأول ضد عمليات الاحتيال الإلكتروني.

وأكد البنك أن الوعي بهذه الأساليب وعدم الاستجابة لطلبات مشبوهة يساعدان في حماية الحسابات والأموال من محاولات الاستيلاء عليها.

«أكور الفرنسية» تستهدف إنشاء أكاديمية متخصصة للضيافة وإضافة ٢٥ ألف غرفة فندقية بمصر

بحث الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مع سيباستيان بازين، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «أكور» الفرنسية، خطط الشركة للتوسع في السوق المصرية، وتعزيز استثماراتها في قطاع السياحة والضيافة، إلى جانب استعراض عدد من الفرص الاستثمارية الجديدة التي تطرحها الدولة في هذا القطاع.

وأكد مدبولي لرئيس شركة «أكور»، حرص الحكومة المصرية على دعم وتعزيز التعاون مع الشركة، باعتبارها إحدى كبريات الشركات العالمية العاملة في مجال إدارة وتشغيل الفنادق والمنشآت السياحية، معربا عن تطلعه إلى رؤية المزيد من العلامات التجارية الفندقية التابعة للشركة في السوق المصرية خلال الفترة المقبلة.

مصر تفتح أبوابا جديدة لعلاقاتها الاقتصادية مع أفريقيا

3 قمم إفريقية في العلمين خلال أكتوبر المقبل بمشاركة 3 آلاف من كبريات الشركات الإفريقية والشركات الأجنبية المستثمرة في القارة

تحتل مصر مكانة اقتصادية بارزة في القارة الإفريقية وتسعى لتعزيز تكاملها الإقليمي من خلال التحول من التصدير إلى التصنيع المشترك وبناء سلاسل إمداد مستدامة ، وفي هذا الإطار أعلن نائب وزير الخارجية للشئون الإفريقية السفير محمد أبو بكر أن مدينة العلمين الجديدة ستستضيف 3 قمم إفريقية خلال الفترة من 2 وحتى 4 أكتوبر المقبل.

وقال نائب وزير الخارجية إن هذه الفعاليات تشمل قمة منتصف العام للاتحاد الإفريقي والتي يعقدها الاتحاد كل عام في دولة إفريقية ، لافتا إلى أن هذه القمة هي الأولى التي تحتضنها مصر منذ تلك التي عقدت بشرم الشيخ في عام 2008.

وأوضح أن القمم التي ستنعقد بالعلمين تشمل أيضا منتدى العلمين - إفريقيا في نسخته الأولى، فضلا عن قمة النيباد.

و قال مساعد وزير الخارجية مدير إدارة المنظمات والتجمعات الإفريقية السفير محمد جاد إن القمم الإفريقية الثلاث التي ستستضيفها مدينة العلمين الشهر المقبل تعد كثافة غير مسبوقة من الفعاليات الإفريقية، حيث أن آخر قمة إفريقية استضافتها مصر كانت في عام 2008.

وأضاف مساعد وزير الخارجية أن قمة منتصف العام للاتحاد الإفريقي التي ستعقد يوم 4 أكتوبر تركز بشكل أساسي على الاقتصاد والتنمية في إفريقيا وبحث وتقييم ما تم إحرازه بالنسبة لأجندة 2063..لافتا إلى أن هذه القمة يحضرها الزعماء ورؤساء المنظمات الإقليمية.

وأوضح أن القمة المقبلة من المقرر أن يحضرها 15 دولة، وتم تأكيد حضور 12 من الرؤساء حتى الآن.. مشيرا إلى أنه كانت هناك توجيهات من القيادة السياسية لعقد القمة بمدينة العلمين الجديدة لإبراز الاستثمارات والجهد الكبير الذي شهدته مدينة العلمين.

وذكر أن التخطيط لاستضافة القمة جرى منذ عام، وصدر قرار في فبراير الماضي من الاتحاد الإفريقي باستضافة مصر لقمة منتصف العام وعقد منتدى الاعمال.

وأشار مساعد وزير الخارجية إلى أن قمة الدول المؤسسة للنيباد التي أنشئت منذ أكثر من 20 عاما ستنعقد يوم 3 أكتوبر، وهناك تأكيدات بالمشاركة في القمة التي تعد فعالية مهمة للغاية.

وأبرز السفير جاد استضافة مصر لمنتدى الأعمال العلمين - إفريقيا الذي سيعقد وفقا لقرار الاتحاد الإفريقي كل عامين بالعلمين بمشاركة أكثر من 3 آلاف من كبريات الشركات الإفريقية والشركات الأجنبية المستثمرة في القارة، لافتا إلى أن المنتدى سيركز على التجارة باعتبارها عاملا أساسيا للازدهار، فضلا عن الأمن الغذائي في القارة كونه قضية هامة جدا بخلاف الصحة والصناعة الدوائية، ومصر لديها خبرة كبيرة في هذا المجال، وهناك حاجة للنظر إلى التكامل بين دول القارة في هذا القطاع.

مرحلة جديدة

وفي هذه الفترة تدخل العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية مرحلة جديدة، لا تكتفي فيها مصر بزيادة صادراتها إلى أسواق القارة، وإنما تستهدف تحويل التجارة إلى استثمارات وشراكات إنتاجية وسلاسل إمداد عابرة للحدود. ويتمثل التحول الأهم في الاستراتيجية المصرية في الانتقال من تصدير المنتج إلى الاستثمار في السوق نفسها، حيث بدأت الحكومة خطوات تأسيس صندوق استثماري متخصص للاستثمار في الأسواق الأفريقية بالتعاون بين وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية وصندوق مصر السيادي وعدد من الجهات الحكومية، بهدف تعظيم الاستثمارات المصرية في القطاعات ذات الأولوية وتأمين سلاسل إمداد أكثر استدامة. وتعمل الحكومة كذلك على الاستفادة من المؤسسات المالية الدولية وأدوات تمويل الصادرات لتقليل مخاطر الاستثمار الخارجي، وخاصة للشركات المصرية التي تمتلك فرصًا في المقاولات والبنية التحتية والطاقة والخدمات اللوجستية.

وتستند التحركات الحكومية إلى خريطة فرص استثمارية في عدد من الأسواق الأفريقية، مع التركيز على دول تمتلك احتياجات كبيرة في الزراعة والطاقة واللوجستيات والصناعات والخدمات.

وتتمثل الفكرة الأساسية في توجيه رأس المال المصري إلى مشروعات يمكن أن تخدم السوق المحلية في الدولة المستقبلة، وفي الوقت نفسه تصبح قاعدة للتصدير إلى أسواق مجاورة. وهنا تتغير العلاقة من «مصنع في مصر يصدر إلى أفريقيا» إلى «استثمار مصري داخل أفريقيا ينتج للسوق الأفريقية»، وهي خطوة يمكن أن تمنح الشركات مرونة أكبر في التعامل مع تكاليف النقل واللوجستيات ومتطلبات الأسواق المحلية.

تبادل تجاري

وكشفت أحدث بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن بلوغ حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأفريقي نحو 9.6 مليار دولار خلال عام 2025، مقابل 9.9 مليار دولار خلال 2024، فيما بلغت الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد نحو 7.6 مليار دولار مقابل واردات في حدود 2 مليار دولار، بما يعكس استمرار تحقيق مصر فائضًا تجاريًا مع أسواق القارة، ووجود قاعدة تصديرية يمكن البناء عليها لتعزيز النفاذ إلى الأسواق الأفريقية.

وتتركز الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأفريقي في عدد من الأسواق الرئيسية، حيث تصدرت ليبيا قائمة أكبر المستوردين من مصر خلال 2025 بقيمة بلغت نحو 1.5 مليار دولار، تلتها الجزائر بنحو 1.2 مليار دولار، ثم المغرب بنحو 1.1 مليار دولار، والسودان بـ957.1 مليون دولار، وتونس بـ431.3 مليون دولار، وكينيا بـ330.6 مليون دولار.

كما بلغت الصادرات المصرية إلى نيجيريا 213.1 مليون دولار، وإلى ساحل العاج 179.5 مليون دولار، وجنوب أفريقيا 162.9 مليون دولار، والصومال 134.8 مليون دولار، وفق أحدث بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن عام 2025.

وتؤكد هذه الخريطة أن التوسع الأفريقي لا يبدأ من الصفر؛ فهناك أسواق تستقبل بالفعل منتجات مصرية ويمكن زيادة الحصة فيها، بالتوازي مع فتح أسواق جديدة، كما أن تنوع الصادرات يمنح الصناعة فرصة للانتقال من تجارة السلع إلى إقامة عمليات إنتاجية بالقرب من المستهلك الأفريقي.

واردات وقيمة مضافة

وتكشف واردات مصر من القارة عن مساحة أخرى للتكامل الصناعي؛ حيث تصدرت النحاس ومصنوعاته الواردات بقيمة 470.9 مليون دولار، تلاها الوقود والزيوت المعدنية بـ323.3 مليون دولار، ثم اللبن والشاي والبهارات بـ292.4 مليون دولار، كما شملت الواردات الأحجار الكريمة والحلي والسيارات والحيوانات الحية والحبوب والبذور الزيتية والنباتات الطبية. وتشير طبيعة هذه الواردات إلى إمكانية بناء علاقات أكثر عمقًا تقوم على تأمين الخامات والموارد الأفريقية وربطها بالقدرات الصناعية المصرية، بما يخلق قيمة مضافة داخل مصر وأفريقيا في الوقت نفسه، بدلا من بقاء العلاقة التجارية في صورة صادرات وواردات منفصلة.

معادلة جديدة

المشهد الأفريقي أمام الصناعة المصرية لم يعد مجرد فرصة لزيادة رقم الصادرات ، فوجود 9.6 مليار دولار تجارة، منها 7.6 مليار دولار صادرات مصرية، بالتزامن مع 756 مليون دولار استثمارات مصرية في القارة، يوفر قاعدة أولية يمكن تحويلها إلى منظومة أوسع للإنتاج والتجارة والاستثمار.

والرهان الحقيقي خلال المرحلة المقبلة يعتمد على قدرة مصر على ربط أدواتها المختلفة: المصنع الذي يمتلك المنتج، والسفارة التي تعرف السوق، والتمويل الذي يقلل المخاطر، والصندوق الذي يشارك في الاستثمار، واللوجستيات التي تضمن وصول المنتج.

وعند اكتمال هذه الحلقات، يمكن أن تتحول أفريقيا من سوق للصادرات المصرية إلى امتداد طبيعي للقاعدة الصناعية المصرية ومنصة جديدة للنمو والتوسع الخارجي.

شراكات إنتاجية

من جانبه أكد وليد أنور نائب الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، أن مصر تستهدف الانتقال بالعلاقات الاقتصادية مع أفريقيا من مجرد التجارة والتصدير إلى بناء شراكات إنتاجية واستثمارات مشتركة وسلاسل إمداد إقليمية، بما يسهم في زيادة القيمة المضافة داخل القارة وربط الأسواق الأفريقية بالأسواق العالمية.

وكشف أنور عن توجه مصر لإنشاء صندوق للاستثمار في أفريقيا عبر الصندوق السيادي، وبالشراكة مع القطاع الخاص، بهدف دعم الاستثمارات المشتركة وتعزيز التوسع الاستثماري المصري في القارة.

وأكد أن الصندوق يمكن أن يمثل أداة مهمة لبناء شراكات استثمارية جديدة وتعزيز وجود الشركات المصرية والأفريقية في مشروعات مشتركة ، موضحا أن مصر تستهدف بناء سلاسل إمداد أفريقية حقيقية، من خلال إقامة مشروعات إنتاجية في مصر ودول القارة، وتوفير مدخلات الإنتاج والخدمات، وإنشاء مراكز لوجستية تربط الموانئ بالأسواق، فضلا عن تعزيز مشاركة الشركات الأفريقية في الإنتاج والتوزيع والخدمات.

وأكد أهمية الانتقال من التصدير إلى الأسواق الأفريقية إلى التصنيع المشترك والتصدير المشترك من أفريقيا إلى العالم، وصولا إلى منتجات نهائية تحمل قيمة مضافة أفريقية وتنافس في الأسواق العالمية.

وأضاف أن مصر لا تستهدف فقط جذب الشركات إلى السوق المحلية، وإنما تسعى إلى أن تصبح جزءًا استراتيجيًا من خطط التوسع الإقليمي للشركات الأفريقية والدولية ، موضحا أن هناك عددًا من القطاعات التي تمثل نقاط انطلاق عملية للشركات المصرية الأفريقية، وفي مقدمتها الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية، والصناعات الدوائية والرعاية الصحية، والسيارات ومكونات الإنتاج، والطاقة، والبنية التحتية، والنقل واللوجستيات.

وأشار إلى أن هذه القطاعات تتوافق مع المجالات التي نجحت مصر بالفعل في جذب استثمارات عالمية إليها، بما يعزز فرص إقامة مشروعات مشتركة تستفيد من المزايا التنافسية لمصر والدول الأفريقية.

وشدد أنور على ضرورة تطوير أدوات تمويل جديدة تتناسب مع المرحلة المقبلة، بحيث لا يقتصر دور مؤسسات التمويل الدولية ومؤسسات التنمية على تمويل المشروعات الفردية، وإنما يمتد إلى تمويل منظومات سلاسل الإمداد الإقليمية والعالمية.

وأوضح أن هذه المنظومات تحتاج إلى أدوات تجمع بين تمويل الاستثمار الصناعي والبنية التحتية واللوجستيات وتمويل التجارة وضمان مخاطر الاستثمار، إلى جانب تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة ضمن سلاسل الإمداد الأفريقية والعالمية.

كما أكد أهمية تمويل مشروعات الطاقة النظيفة والتحول الأخضر، بما يسهم في خفض مخاطر الاستثمار وتحفيز رأس المال الخاص على الدخول في مشروعات مصرية أفريقية متوسطة وطويلة الأجل.

وأوضح أن رسالة مصر إلى مجتمع الأعمال تتمثل في أن السوق المصرية لا تقتصر على كونها سوقًا محلية، وإنما تمثل منصة متكاملة للتصدير والتوسع والاستثمار في أفريقيا والشرق الأوسط والأسواق العالمية.

وأشار إلى أن مصر تمتلك مقومات تؤهلها للعب دور محوري في هذا التحول، وفي مقدمتها موقعها الجغرافي، والبنية التحتية، والقدرات الصناعية، والموانئ، وشبكات النقل واللوجستيات، إلى جانب اتفاقياتها التجارية وخبرات الشركات المصرية في الأسواق الأفريقية.

وقال أنور إن أفريقيا لم تعد مجرد سوق استهلاكية واعدة، بل أصبحت واحدة من أهم محركات النمو والاستثمار عالميًا ، مؤكدا أن التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي تؤكد أن القدرة التنافسية للدول لم تعد تقاس فقط بتكلفة الإنتاج، وإنما كذلك بقدرتها على إدارة سلاسل الإمداد بكفاءة ومرونة وسرعة.

محمد محيي الدين

البدء في تأسيس صندوق استثماري متخصص للاستثمار في الأسواق الأفريقية

الرقابة المالية توقف التداول على الأهرام للطباعة ١٥ يومًا وتطالب بخطة مستقبلية

قررت الهيئة العامة للرقابة المالية وقف التداول على أسهم شركة الأهرام للطباعة والتغليف لمدة ١٥ يومًا، اعتبارًا من جلسة الخميس ١٠ سبتمبر وحتى نهاية جلسة ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٦، على خلفية التطورات المتعلقة بتنفيذ حكم بيع بعض أصول الشركة بالمزاد العلني، إلى جانب مؤشرات جوهرية كشفت عنها دراسة القوائم المالية والإفصاحات المنشورة وتثير شكوكًا بشأن قدرتها على الاستمرار في النشاط.

طالبت الهيئة الشركة، خلال فترة وقف التداول، بتقديم خطة مستقبلية تحدد موقف النشاط في ظل التطورات الحالية، وتوضح تأثير إجراءات بيع الأصول على المعدات والماكينات المستخدمة في التشغيل، وقدرتها على مواصلة النشاط والحفاظ على طاقتها التشغيلية والإنتاجية، فضلًا عن الإجراءات التي تعتزم اتخاذها واحتياجاتها التمويلية والجدول الزمني لتنفيذها.

استند قرار الهيئة إلى نتائج دراسة القوائم المالية للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ والسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والتي أظهرت مؤشرات تتعلق بالمركز المالي والتشغيلي والقانوني للشركة، في ظل إجراءات التنفيذ على عدد من أصولها ومعداتها.

ألزمت الهيئة الشركة أيضا بتقديم بيان قانوني شامل من مستشارها القانوني يتضمن الدعاوى والمنازعات القائمة كافة، مع بيان تأثيرها المحتمل على المركز المالي والأصول وقدرة الشركة على الاستمرار في النشاط.

«EFG Hermes ONE» تتيح التحقق الرقمي من جوازات السفر للمستثمرين الأجانب

أعلنت إي اف جي هيرميس، أنها حصلت بالتعاون شركة VLens، على الموافقة المبدئية من الهيئة العامة للرقابة المالية للانضمام إلى المختبر التنظيمي للتطبيقات التكنولوجية (FRA Sandbox)، من خلال مشروع التحقق من هوية غير المصريين باستخدام جواز السفر الإلكتروني وستتاح هذه الحلول من خلال منصة EFG Hermes ONE، بما يعزز قدراتها الرقمية ويدعم توفير تجربة أكثر سهولة وسلاسة للمستثمرين الأجانب خلال إجراءات الانضمام.

ويعتمد الحل على تقنية الاتصال قريب المدى (NFC) للتحقق الآمن من هوية غير المصريين بتقنية NFC، بما يتيح قراءة بيانات جواز السفر والتحقق منها رقميًا عن بعد وفقًا للمعايير الدولية المعتمدة، مع دعم متطلبات الامتثال التنظيمي.

ومن خلال دمج هذه الإمكانيات على منصة EFG Hermes ONE، سيسهم الحل في تبسيط إجراءات انضمام المستثمرين غير المصريين الراغبين في الوصول إلى الخدمات الاستثمارية، والحد من التعقيدات والإجراءات المطلوبة، مع الحفاظ على تجربة رقمية آمنة وفعالة.

وقال المهندس احمد خليفة، المدير التنفيذي للمختبر التنظيمي بالهيئة وكبير مسؤولي البيانات: «إن مشروع الشركة يمثل نموذجًا عمليًا لتوظيف التحول الرقمي في تطوير الخدمات المالية، بما يسهم في تمكين غير المصريين من الوصول إلى خدمات الاستثمار في الأصول المختلفة داخل السوق المصري، وتعزيز كفاءة وتنافسية القطاع المالي غير المصرفي».

وقالت دينا أنور، الرئيس المشارك لمنصة التداول الرقمي للأفراد في إي اف جي هيرميس:»تمثل الموافقة المبدئية من الهيئة العامة للرقابة المالية خطوة مهمة نحو تعزيز الوصول الرقمي إلى أسواق المال المصرية. ومن خلال دمج حلول VLens للتحقق من جوازات السفر الإلكترونية لعملاء منصة EFG Hermes ONE، نوظف التكنولوجيا لتوفير تجربة أكثر سهولة وأمانًا للمستثمرين الأجانب خلال إجراءات الانضمام، بما يؤكد التزامنا بتبسيط رحلة الاستثمار وتوسيع نطاق الوصول إلى الفرص الاستثمارية في مصر.»

وقال محمد ممدوح، الرئيس التنفيذي لشركة VLens: "يمثل ePassport أحدث محطة في مسيرتنا التي بدأت عام ٢٠٢٣ بصدور قرار الهيئة المالية رقم ١٤٠ في عهد معالي الدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار، وهو القرار الذي أتاح للقطاع الخاص المشاركة على قدم المساواة ودون أي معاملة تفضيلية، ويواصل معالي الدكتور إسلام عزام، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، البناء على هذا النهج اليوم.

"مصر للبترول» تحقق إيرادات تتجاوز ٢٣٠ مليار جنيه وتفتح أسواقاً خارج مصر

حققت شركة مصر للبترول إجمالي إيرادات تجاوز ٢٣٠ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، فيما تخطت مبيعاتها ٨ ملايين طن من المنتجات البترولية، بالتزامن مع نجاحها في فتح أسواق خارجية جديدة لأول مرة في ٣ دول.

جاء ذلك خلال اجتماع الجمعية العامة لشركة مصر للبترول لاعتماد نتائج أعمال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦..

ومن جانبه استعرض رئيس شركة مصر للبترول محمد ماجد بخيت نتائج أعمال الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٥/ ٢٠٢٦، موضحًا أن إجمالي الاستثمارات المنفذة بلغ نحو مليار جنيه.

واصلت الشركة جهودها لتأمين احتياجات السوق المحلية من المنتجات البترولية وتوفيرها بمختلف محافظات الجمهورية، إلى جانب تطوير منظومة شحن ومراقبة أرصدة المنتجات البترولية باستثمارات بلغت ١٨٠ مليون جنيه.

كما نفذت الشركة عددًا من المشروعات لتطوير أنشطة تموين الطائرات والسفن باستثمارات بلغت ٣١ مليون جنيه، إلى جانب تنفيذ خطة متكاملة لإحلال وتطوير ورفع كفاءة الآلات والمعدات والمنشآت التابعة لها باستثمارات بلغت ٣٢١ مليون جنيه.

تستهدف هذه المشروعات دعم كفاءة التشغيل والحفاظ على الأصول ورفع القدرة التنافسية للشركة، بالتوازي مع تعظيم الاستفادة من إمكاناتها وفتح المجال أمام مزيد من التوسع في الأسواق الخارجية.

داليا احمد

رئيس اقتصادية قناة السويس يبحث مع البنك الآسيوي مجالات الدعم الفني والتمويلي لمشروعات البنية التحتية

بحث مصطفى شيخون، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مع وفد رسمي من البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB، برئاسة كوشستانتين ليميتوفسكي، رئيس الاستثمار للمنطقة ٢ والعملاء العالميون لمشروعات وتمويل الشركات، آفاق التعاون المشترك في مجالات الدعم الفني والتمويلي لمشروعات البنية التحتية، والتحول الأخضر والتنمية المستدامة، في ظل التطور اللافت الذي تشهده المناطق الصناعية والموانئ التابعة للهيئة.

جاء اللقاء بحضور مسؤولي البنك الآسيوي AIIB، ومستشار وزير المالية للمؤسسات المالية الدولية، ومسؤول ملف البنك الآسيوي بوزارة المالية، وممثل للخارجية المصرية، وعدد من القيادات التنفيذية للهيئة.

وفي مستهل الاجتماع أعرب مصطفى شيخون، عن سعادته باستقبال وفد البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB، مؤكدًا اهتمام الهيئة الكبير بالتعاون مع البنك، لا سيما في ضوء الطلب المتزايد على الاستثمار داخل الهيئة للاستفادة من الحوافز الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة، وهو ما يتطلب توسعات متواصلة على مستوى مشروعات المرافق والبنية التحتية لمواكبة هذا الطلب، بالإضافة لمشروعات تطوير الموانئ والمناطق الصناعية، بمشاركة فعالة بين القطاعين العام والخاص PPP، فضلًا عن مشروعات التحول الرقمي، والطاقة الخضراء والتنمية المستدامة، التي يمكن الاستفادة في تنفيذها من خبرات البنك الآسيوي في هذا الشأن.

تعاون «فودافون بيزنس» و«السويدي» و«كاساڤا تكنولوجيز» يعزز البنية التحتية الرقمية

شهد المهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إطلاق شراكات بين فودافون بيزنس، ومجموعة السويدي إليكتريك، وشركة كاساڤا تكنولوجيز، لإنشاء مركز بيانات من أكبر مراكز البيانات في مصر، وإنشاء أول مركز بيانات للذكاء الاصطناعي السيادي في مصر.

وتسهم الشراكة في تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوطين التقنيات المتقدمة وتعزيز قدرتها على استضافة البيانات ومعالجتها محليًا، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للبيانات والخدمات السحابية والذكاء الاصطناعي.

وتتضمن الشراكة، إنشاء مركز بيانات وفق أحدث المعايير العالمية يجمع بين خبرات فودافون بيزنس العالمية في الخدمات السحابية وخدمة المؤسسات، وقدرات السويدي إليكتريك في البنية التحتية والطاقة والتنفيذ، وخبرات كاساڤا تكنولوجيز في مراكز البيانات على مستوى القارة.

ويستهدف المشروع، تشغيل سعات أولية قدرها ٢٠ ميجاوات خلال السنوات الثلاث الأولى، مع مسار توسع مستهدف يصل إلى ٢٠٠ ميجاوات، بما يمنح المؤسسات الكبرى ومقدمي الخدمات السحابية والشركات العالمية القدرة على بدء عملياتها والتوسع داخل مصر، ومن المتوقع أن يستقطب المشروع نحو ٢٠٠ مليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، في مرحلته الأولى، على أن يصل إجمالي الاستثمارات إلى مليار دولار مع اكتمال السعة المستهدفة، إلى جانب توفير ما يصل إلى ٢٠٠ فرصة عمل مباشرة، ونحو ٢٠٠٠ فرصة غير مباشرة، وذلك بالاعتماد على الكفاءات المصرية في بناء المركز وتشغيله وإدارته.

كما تتضمن الشراكة، إتاحة بنية تحتية متقدمة للذكاء الاصطناعي السيادي في مصر، من خلال إطلاق أول مركز بيانات من نوعه لتشغيل تطبيقات وحالات استخدام الذكاء الاصطناعي المتقدمة داخل مصر، وإتاحة قدرات الحوسبة المتقدمة، وتقنيات إنفيديا، بما يدعم تطوير وتشغيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع مع استضافة البيانات ومعالجتها داخل مصر.

البورصة المصرية و«الإيداع المركزي» تتعاونان لتطوير تداول أدوات الدين الحكومية

وقّعت البورصة المصرية مذكرة تفاهم استراتيجية مشتركة مع الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي؛ بهدف وضع خارطة طريق تنظيمية وتقنية متكاملة تعزز كفاءة وتنافسية سوق الأوراق والأدوات المالية الحكومية (أدوات الدين الحكومية)، ورفع مستويات الأمان والشفافية في عمليات التداول والقيد والتسوية، وفقًا لأعلى الممارسات الدولية.

ووقّع مذكرة التفاهم، عمر رضوان، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، وياسر زعزع، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي، بحضور عدد من القيادات والمسؤولين من الجانبين.

ومن جانبه، أكد عمر رضوان أن توقيع هذه المذكرة يمثل خطوة مهمة في مسار تطوير سوق أدوات الدين وأدوات الدخل الثابت في مصر، لا سيما أن الهدف المشترك هو توفير بيئة استثمارية تواكب المعايير العالمية من حيث سرعة وكفاءة التسوية، وخفض المخاطر التشغيلية، ورفع درجات المرونة والجاهزية التقنية.

فيما صرّح ياسر زعزع بأن توقيع هذا البروتوكول يؤكد التزام الجانبين الراسخ بتطبيق معايير «الأيوسكو» (IOSCO) للبنية التحتية لأسواق المال، كما يُعد هذا التعاون ترجمة حقيقية للتكامل مع البورصة المصرية بوصفها شريكًا أساسيًا.

وتأتي هذه الخطوة استجابةً للأهمية الاستراتيجية لتطوير البنية التحتية لسوق رأس المال المصري، وتماشيًا مع التزام الطرفين بتبني وتطبيق «مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية» الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)؛ بما يضمن مواءمة البيئة التشغيلية المحلية مع المعايير الدولية الهادفة إلى الحد من المخاطر النظامية (Systemic Risks) وتيسير تدفق الاستثمارات.

وتضع مذكرة التفاهم إطارًا تنظيميًا شاملًا يُحدد آليات التنسيق المتبادل، وتشمل أبرز محاور التعاون ما يلي:

- إتاحة أدوات الدين الحكومية للتداول: من خلال إرساء آلية إخطار وتنسيق رقمي فوري لإتمام عمليات الإيداع والقيد المركزي لإصدارات أدوات الدين الحكومية الجديدة وزياداتها بالسوق الأولي عبر البنك المركزي المصري – بوصفه وكيلا عن وزارة المالية – لضمان جاهزيتها التامة للتداول بالسوق الثانوي فور إتاحتها على شاشات البورصة.

-الربط اللحظي لقواعد بيانات المستثمرين: عبر خطوط الربط التقني المباشر بين الجانبين.

- تسريع دورة التداول والتسوية: من خلال إرسال بيانات العمليات المنفذة لحظيًا، بما يكفل استمرارية الأعمال وتسوية المعاملات بسلاسة وأمان تام.

شيماء مرسي

مصر للطيران للخدمات الأرضية تحصل على ٣ اعتمادات دولية في الجودة والسلامة والبيئة

شهد الدكتور سامح الحفني، وزير الطيران المدني المصري، مراسم تسليم شركة مصر للطيران للخدمات الأرضية ثلاث شهادات اعتماد دولية في مجالات الجودة والسلامة والصحة المهنية والإدارة البيئية، وذلك خلال فعاليات معرض العلمين الدولي للطيران والفضاء ٢٠٢٦، بحضور الطيار أحمد عادل، رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران، وخالد عطوة، رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران للخدمات الأرضية.

ويأتي حصول الشركة على هذه الاعتمادات في ضوء حرص قطاع الطيران المدني على تطبيق أحدث المعايير والمواصفات الدولية بمختلف الأنشطة، والارتقاء بمستوى الأداء التشغيلي والخدمات المقدمة، بما يعزز من تنافسية الشركات المصرية ويدعم قدرتها على مواكبة التطورات المتسارعة التي تشهدها صناعة النقل الجوي عالميًا، وفقًا لبيان صحفي صادر، اليوم الخميس.

وقد شملت الاعتمادات الثلاثة شهادة ISO ٩٠٠١:٢٠١٥ لنظام إدارة الجودة، وشهادة ISO ٤٥٠٠١:٢٠١٨ لنظام إدارة السلامة والصحة المهنية، وشهادة ISO ١٤٠٠١:٢٠١٥ لنظام الإدارة البيئية، والتي تم منحها من شركة TUV AUSTRIA، عقب اجتياز الشركة أعمال التقييم والمراجعة والتدقيق المتكامل بنجاح، دون تسجيل أي ملاحظات أو توصيات.

وأكد الدكتور سامح الحفني، وزير الطيران المدني، أن حصول شركة مصر للطيران للخدمات الأرضية على هذه الاعتمادات الدولية الثلاثة يمثل إنجازًا هامًا يعكس مدى التزام الشركة بتطبيق أعلى المعايير الدولية في مجالات الجودة والسلامة والصحة المهنية وحماية البيئة.

وألمح، إلى أن الحصول على هذه الاعتمادات لا يمثل مجرد استيفاء لمتطلبات دولية، وإنما يعكس وجود منظومة عمل متكاملة تقوم على أسس واضحة للجودة والسلامة والاستدامة.

وأضاف الحفني، أن الوزارة تواصل دعم جهود الشركات والجهات التابعة لها لتطوير أنظمة الإدارة والتشغيل وفقًا لأحدث المعايير والممارسات العالمية، بما يسهم في تعزيز مكانة قطاع الطيران المدني المصري، ويدعم خطط التوسع والنمو وفتح آفاق جديدة أمام الشركات المصرية في الأسواق الإقليمية والدولية.

ومن جانبه، أكد الطيار أحمد عادل، رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران، أن حصول شركة مصر للطيران للخدمات الأرضية على الاعتمادات الدولية الثلاثة يمثل إضافة جديدة إلى سجل إنجازات الشركة.

وأشار، إلى أن تطبيق نظم الإدارة المعتمدة دوليًا يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين مستوى الخدمات وتعزيز ثقة العملاء، بما يدعم تنافسية مجموعة مصر للطيران وقدرتها على مواكبة متطلبات صناعة النقل الجوي وفتح مجالات جديدة للنمو والتوسع.

ومن جانبه، أوضح خالد عطوة، رئيس شركة مصر للطيران للخدمات الأرضية، أن اجتياز أعمال التقييم والتدقيق المتكامل والحصول على الاعتمادات الثلاثة دون تسجيل أي ملاحظات أو توصيات يعكس كفاءة منظومة العمل بالشركة والتزام العاملين بمختلف قطاعاتها بتطبيق المعايير الدولية.

وأكد عطوه أن هذا الإنجاز جاء ثمرة لتضافر جهود جميع العاملين بالشركة، مشيرًا إلى أن الجودة والسلامة وحماية البيئة تمثل ركائز أساسية في منظومة العمل، وأن الشركة مستمرة في تطوير خدماتها ورفع كفاءة عملياتها بما يدعم خططها للتوسع وتعزيز مكانتها في سوق خدمات الطيران.

"القاهرة للدواجن" تقرر التخارج من "أمان" وتصفية "القاهرة للتأجير التمويلي"

وافق مجلس إدارة القاهرة للدواجن على المقترح الخاص بطرح حصة الشركة في شركة خدمات حراسة المنشآت (أمان) للبيع، وكذلك إدراج مقار إدارية ومواقع ممارسة نشاط ومنافذ بيع بعد الدمج وإدراجها في السجل التجاري. كما وافق المجلس على تصفية شركة القاهرة للتأجير التمويلي، وعلى اعتماد القوائم المالية المدققة المستقلة والمعدة لأغراض خاصة عن الفترة المالية المنتهية ديسمبر ٢٠٢٥ وتفويض رئيس مجلس الإدارة في دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد.

"الفنار للمقاولات" تتعاقد لتنفيذ أعمال ترابية في "رأس الحكمة" بـ11.6 مليون جنيه

أعلنت شركة الفنار للمقاولات العمومية والإنشاءات تعاقدها على عقد لتنفيذ أعمال ترابية بمنطقة رأس الحكمة.

وقالت الشركة في بيان لبورصة مصر، إن قيمة التعاقد تبلغ ١١,٦ مليون جنيه.

وأضافت الفنار للمقاولات أنه قد تم التوقيع مبدئيا على العقد بتاريخ ٣ سبتمبر ٢٠٢٦.

وحققت شركة الفنار للمقاولات العمومية والإنشاءات والتجارة والاستيراد صافي ربح بلغ ٢,٨٥ مليون جنيه خلال ٢٠٢٥، مقابل صافي ربح بلغ ٥,٣٦ مليون جنيه في ٢٠٢٤.

وقفزت إيرادات الشركة خلال العام الماضي إلى ٧١,١٥ مليون جنيه مقابل ٤١,٣٢ مليون جنيه في العام السابق له.

المصرية للاتصالات تنفي وجود خطط معتمدة للتوسع في شرق إفريقيا

قالت الشركة المصرية للاتصالات إن دراسة فرص النمو والتوسع في الأسواق الخارجية بعد جزء من عملية التقييم المستمرة للفرص الاستثمارية المتاحة، وتتم النظر في أي فرص محتملة وفقا لمتطلبات السوق والجدوى الاقتصادية والاستراتيجية، قبل اتخاذ أي قرارات نهائية بشأنها.

وأضافت الشركة في إفصاح منشور على شاشات البورصة المصرية، أن ما تم تداوله حول دراسة الشركة التوسع في إحدى دول شرق إفريقيا من تفاصيل تتعلق بدولة بعينها، أو بتكاليف استثمارية أو متطلبات لإنشاء فروع وبنية تحتية، لا يمثل قرارات أو التزامات استثمارية معتمدة من جانب الشركة في الوقت الراهن.

وقفز صافي ربح المصرية للاتصالات، والتي تعد أكبر مشغل للاتصالات في البلاد، بنسبة ١٠٣٪ على أساس سنوي خلال الربع الثاني من ٢٠٢٦، ليصل إلى ١١,٨٣ مليار جنيه، مقابل ٥,٨٦ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بدعم واضح من نمو إيراداتها ٢١٪، وبتأثير من تحسن الأداء التشغيلي وخاصة قطاع التجزئة، وزيادة إيرادات الشركة من أسهمها في «فودافون مصر».

ميدفيرت تنقل 25٪ من المالية والصناعية إلى ناس بقيمة 5 مليارات جني

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 13 سبتمبر 2026 ● العدد 858

العمل وغرفة صناعة الملابس تطلقان مبادرة «اعرف حقك والتزامك» من بورسعيد

أعلن الدكتور محمد عبد السلام، رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الملابس الجاهزة باتحاد الصناعات المصرية، بحضور حسن رداد، وزير العمل، واللواء إبراهيم أبو ليمون، محافظ بورسعيد، عن إطلاق فعاليات مبادرة «اعرف حقك والتزامك» بالتعاون بين الغرفة ووزارة العمل، من محافظة بورسعيد؛ لتكون نقطة البداية تمهيدًا لتعميمها على مختلف المحافظات بالتنسيق مع مديريات العمل على مستوى الجمهورية.

وتهدف المبادرة إلى تعزيز الوعي ونشر ثقافة الامتثال لأحكام القانون وقراراته التنفيذية؛ بما يسهم في ترسيخ علاقات عمل لائقة ومستقرة، بجانب أنها لا تستهدف فقط التعريف بالنصوص القانونية والتشريعية، بل تسعى إلى ترسيخ ثقافة الالتزام والمسئولية المشتركة بين الأطراف التعاقدية داخل المنشآت الصناعية، والتي تمثل أحد المسارات الداعمة لتعزيز تنافسية القطاع الصناعي وزيادة الصادرات، وبناء بيئة عمل مستقرة تدعم مسيرة التنمية، وبناء اقتصاد وطني قادر على النمو والاستدامة، يأتي ذلك من منطلق توجهات ورؤية مصر 2030.

شريف الجبلي: المنتدى المصري الموريشي يتيح بناء شراكات اقتصادية بين الدول الأفريقية

نظمت لجنة إفريقيا بجمعية رجال الأعمال المصريين، برئاسة الدكتور شريف الجبلي، «منتدي أعمال مصر وموريشيوس 2026»، بالتعاون مع مؤسسة «Mauritius Finance»، وبمشاركة نخبة من المستثمرين المصريين، والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية، ومكاتب العائلات، وأصحاب الأعمال، والمؤسسات المالية، والمستشارين المتخصصين.

وفي بداية أعمال المنتدى، رحب الدكتور شريف الجبلي، نيابةً عن جمعية رجال الأعمال المصريين ولجنة إفريقيا بالجمعية، بالحضور والوفد الموريشي، قائلا: «أود أن أتوجه إلى وفد جمهورية موريشيوس الموقر بخالص الترحيب، معربين عن تقديرنا الكبير لحضوركم إلى القاهرة، ولاختياركم مصر وجهة لهذا الحوار المهم حول مجالات الأعمال والمال والاستثمار».

وأضاف الجبلي أن منتدى اليوم يمثل أكثر بكثير من مجرد لقاء يجمع بين مجتمعي الأعمال في البلدين، فهو يجسد طموحًا مشتركًا لبناء جسور اقتصادية أكثر قوة بين مصر وموريشيوس، وعلى نطاق أوسع، لتعزيز التعاون بين الدول الإفريقية من خلال شراكات عملية يقودها القطاع الخاص.

وأشار رئيس لجنة إفريقيا بالجمعية إلى أن مصر وموريشيوس تمتلكان العديد من المقومات والقدرات المتكاملة، وهو ما يخلق فرصًا كبيرة للتعاون والشراكة بين البلدين؛ حيث رسخت مصر، بما تتمتع به من اقتصاد كبير ومتنوع، وقاعدة صناعية قوية، وموقع جغرافي استراتيجي، وشبكة واسعة من الاتفاقيات التجارية، واتصال متنام بالأسواق الإفريقية، مكانتها كمنصة مهمة للإنتاج والتجارة والاستثمار.

ولفت إلى أنه في المقابل، نجحت موريشيوس في تطوير خبرات كبيرة باعتبارها مركزًا ماليًا دوليًا ومنصة للاستثمارات العابرة للحدود، وإدارة الصناديق، ورأس المال الخاص، وإدارة الثروات، والخدمات المالية، فضلًا عن نجاحها في بناء منظومة متكاملة تضم البنوك، ومديري الصناديق، وشركات إدارة الاستثمارات، والمستشارين القانونيين والماليين، وغيرها من المؤسسات المتخصصة التي تدعم الاستثمارات الدولية.

وأكد الدكتور شريف الجبلي أن هذا التكامل بين مقومات البلدين يوفر أساسًا قويًا للغاية لبناء شراكات مثمرة، متابعًا: «ينبغي لنا أن نبحث سبل استفادة الشركات المصرية الساعية إلى التوسع في إفريقيا من الخبرات المالية الموريشية والهياكل الاستثمارية التي توفرها. وفي الوقت ذاته، يتعين علينا تشجيع المستثمرين والمؤسسات المالية والشركات الموريشية على استكشاف الفرص العديدة والمتنوعة المتاحة في السوق المصرية».

اسلام عبدالفتاح

تستمر لمدة ٦ أشهر.. وزارة التموين تطلق المرحلة الأولى من مبادرة تخفيض الأسعار بـ١٢ سلعة أساسية

أطلقت وزارة التموين المرحلة الأولى من مبادرة تخفيض الأسعار، من خلال المنافذ المشاركة على مستوى الجمهورية، بطرح ١٢ سلعة أساسية بأسعار مخفضة، على أن يتم التوسع تدريجيًا بإضافة ١٨ سلعة أخرى خلال شهر سبتمبر الجاري، ليصل إجمالي السلع المطروحة ضمن المبادرة إلى ٣٠ سلعة.

وتستمر المبادرة لمدة ٦ أشهر، اعتبارًا من سبتمبر الجاري حتى مارس من العام المقبل، بما يشمل شهر رمضان المبارك، في تأكيد على أن المبادرة تمثل تحركًا ممتدًا ومستدامًا لتعزيز الإتاحة وزيادة المعروض والمساهمة في استقرار الأسواق والأسعار، وليست حملة مؤقتة أو مرتبطة بموسم محدد.

وتشمل المرحلة الأولى ١٢ سلعة أساسية، هي: سكر أبيض معبأ ١ كجم بسعر ٢٥ جنيهًا، وزيت خليط ٧٠٠ مل بسعر ٥٠ جنيهًا، ومكرونة ٣٥٠ جم بسعر ٩ جنيهات، وأرز معبأ ١ كجم بسعر ٢٥ جنيهًا، وصلصة «بيوباك» ٣٠٠ جم بسعر ١٤ جنيهًا، وشاي ناعم ٤٠ جم بسعر ٥ جنيهات، وجبنة بيضاء تتراباك ٨٠ جم بسعر ٥ جنيهات، وجبنة بيضاء تتراباك ١٢٥ جم بسعر ٧ جنيهات، وجبنة بيضاء تتراباك ٢٥٠ جم بسعر ١٤ جنيهًا، وحلاوة طحينية سادة ٤٠ جم بسعر ٤ جنيهات، ودقيق معبأ ١ كجم بسعر ٢٠ جنيهًا، ومربى مشكلة ٣٥٠ جم بسعر ٢٠ جنيهًا.

وتستكمل الوزارة خلال سبتمبر الجاري التوسع في المبادرة بإضافة ١٨ سلعة أخرى.

قرار بتشكيل مجلس الأعمال المصري السوري برئاسة محمد سعدة

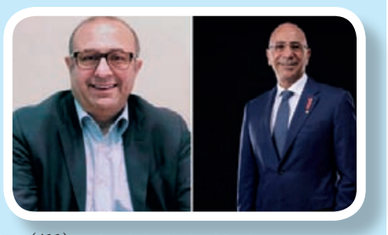

صدر قرار وزير الاستثمار والتجارة الخارجية رقم (411) لسنة 2026 بتشكيل الجانب المصري للمجلس لمدة ثلاث سنوات.

ويأتي هذا التشكيل في إطار مشاركة نخبة من قيادات القطاع الخاص المصري في عضوية المجلس، بما يعكس تنوّع الخبرات والقطاعات الممثّلة في جهود تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

ويضم المجلس المهندس خالد أبو بكر، رئيس مجلس إدارة شركة «طاقة عربية» ونائب رئيس الاتحاد الدولي للغاز، وذلك لأهمية ملف الطاقة في سوريا في المرحلة القادمة.

ويتزامن تشكيل المجلس مع مرحلة مهمة تشهدها العلاقات المصرية السورية، في ضوء تنامي فرص التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين، ومع دخول الجمهورية العربية السورية مرحلة جديدة من النهوض الاقتصادي وإعادة البناء، وما يصاحب ذلك من احتياجات متزايدة لاستيراد السلع والمنتجات والخدمات، فضلا عن مشروعات إعادة التأهيل والإعمار المرتقب تنفيذها في عدد من القطاعات؛ الأمر الذي يفتح المجال أمام توسيع آفاق الشراكة بين البلدين.

ويضم الجانب المصري في المجلس نخبة من أبرز القيادات ورجال الأعمال في مصر، يمثّلون قطاعات اقتصادية وصناعية متنوعة تشمل الطاقة، والمقاولات والإنشاءات، والحديد والصلب، والتطوير العقاري، والصناعات الغذائية، والأدوية والمستلزمات الطبية، والهندسة، والأثاث، والسلع الاستهلاكية، بما يعكس تنوّع الخبرات المصرية المشاركة تحت مظلّة هذا التعاون الاقتصادي المشترك.

غرفة السياحة تشيد بقرار الحكومة الخاص بعدم فرض رسوم جديدة أو زيادات على المنشآت إلا بموافقة رئيس الوزراء

أشاد مجلس إدارة غرفة المنشآت والمطاعم السياحية، برئاسة ياسر التاجوري، بتأكيدات الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، خلال جلسة مجلس الوزراء رقم ٣٠٨ ، بشأن عدم فرض أي رسوم جديدة أو زيادة أسعار الخدمات المقدمة للمنشآت تحت أي مسمى، إلا بعد العرض على رئيس مجلس الوزراء والحصول على موافقته، وفقًا لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم نشاط المنشآت الفندقية والسياحية.

وأكدت الغرفة أن هذا التوجيه يمثل دعمًا للقطاع السياحي، ويضع حدًا لمحاولات فرض أعباء مالية إضافية على المنشآت والمطاعم السياحية من جانب بعض الجهات، دون الالتزام بالضوابط والإجراءات التي حددها القانون.

وقال ياسر التاجوري، رئيس غرفة المنشآت والمطاعم السياحية، إن الجهاز الإداري للغرفة تلقى خلال الفترة الماضية عددًا من الشكاوى من أعضاء الجمعية العمومية، بشأن قيام بعض الجهات بفرض رسوم جديدة على المنشآت والمطاعم السياحية أو زيادة أسعار بعض الخدمات المقدمة إليها، دون مراعاة الأحكام المنظمة لنشاط المنشآت الفندقية والسياحية.

وأوضح التاجوري أن هذه الإجراءات تتعارض مع أحكام القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢، الذي وضع ضوابط بشأن فرض أو زيادة الرسوم والأعباء المالية على المنشآت الخاضعة لأحكامه، مؤكدًا أن القطاع السياحي لا يمكنه تحمل قرارات فردية أو أعباء إضافية تصدر دون سند قانوني واضح.

١,٦ مليار طائر و١٦ مليار بيضة و ٢٠٠ مليار جنيه استثمارات ..

صناعة الدواجن في مصر .. من الاكتفاء الذاتي إلي التصدير

أكد علاء فاروق، وزير الزراعة، أن صناعة الدواجن في مصر، تعد أحد الركائز الأساسية للأمن الغذائي القومي، ومصدر رئيسي للبروتين الحيواني، كما تستوعب ملايين الأيدي العاملة، مشيرا إلى أن استراتيجية الوزارة، ترتكز على محورين رئيسيين، هما تحقيق الاكتفاء الذاتي المستدام من خلال تعزيز التنافسية وتخفيض تكاليف الإنتاج، فضلا عن التحول نحو التصدير واختراق الأسواق الدولية، لا سيما السوق الأفريقي الواعد.

وأضاف الوزير خلال افتتاحه فعاليات مؤتمر مصر الدولي للدواجن والصناعات الغذائية وإضافات الأعلاف في دورته السابعة ، خلال الأسبوع الماضي ، أن الإنتاج المحلي من الدواجن ارتفع ليصل إلى 1.6 مليار طائر بنسبة نمو تجاوزت 14%، كما قفز إنتاج بيض المائدة ليتخطى حاجز 16 مليار بيضة، وبإجمالي استثمارات في هذا القطاع تجاوزت 200 مليار جنيه.

ولفت إلى أن هذه الطفرة الإنتاجية ساهمت في تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل والمستدام، والانتقال بقوة وبخطى ثابتة نحو مرحلة «فائض الإنتاج والتصدير»؛ حيث نجحت المنتجات الداجنة ومصنعاتها في الوصول إلى أكثر من 35 دولة حول العالم، بجانب القفزة الكبيرة في صادرات مخصرات أعلاف الحيوانات والتي حققت نحو 219 مليون دولار خلال السبعة أشهر الأولى فقط من العام الجاري.

وأضاف فاروق، أنه تم تفعيل إجراءات صارمة لتعزيز الأمن الحيوي في المزارع، واعتماد عشرات المنشآت الداجنة كمنشآت خالية من مرض إنفلونزا الطيور من قبل المنظمة العالمية للصحة الحيوانية، مما فتح الباب مجدداً لاستئناف التصدير، ذلك بالإضافة إلى تكثيف جهود الرقابة على إضافات الأعلاف واللقاحات البيطرية لضمان أعلى معايير الجودة وسلامة الغذاء.

وأشار إلى تشجيع الاستثمار المحلي لإنتاج اللقاحات محلياً، وهو ما يسهم بشكل مباشر في تقليص الفاتورة الاستيرادية وحماية قطاع التسمين والبياض من التقلبات السعرية العالمية.

وشدد الوزير على أهمية التوسع في إبرام اتفاقيات توأمة وتسهيلات تجارية مع الدول الأفريقية الصديقة لتيسير نفاذ الدواجن ومصنعاتها وإضافات الأعلاف المصرية، لافتا إلى دراسة تشكيل «مجلس تسويقي دائم»، يضم ممثلين الوزارة والمجالس التصديرية، وكبار المصنعين، لتوحيد الجهود وتذليل أي عقبات إجرائية أو لوجستية أمام المصدرين، لافتا الى ضرورة الإسراع في التحول الرقمي الشامل لإدارة المزارع وحصر الثروة الداجنة بدقة لتوجيه الدعم والاستثمار إلى أماكنه الصحيحة.

وأوضح وزير الزراعة أن الوزارة نجحت، بالتعاون مع شركاء النجاح، في تحقيق إنجازات ملموسة، من بينها تفعيل إجراءات صارمة لتعزيز الأمن الحيوي في المزارع، واعتماد عشرات المنشآت الداجنة كمنشآت خالية من مرض إنفلونزا الطيور من قبل المنظمة العالمية للصحة الحيوانية، وهو ما فتح الباب مجدداً أمام استئناف التصدير.

وأضاف أن الوزارة كثفت جهود الرقابة على إضافات الأعلاف واللقاحات البيطرية لضمان أعلى معايير الجودة وسلامة الغذاء، إلى جانب تشجيع الاستثمار المحلي لإنتاج اللقاحات، بما يسهم بصورة مباشرة في تقليص الفاتورة الاستيرادية وحماية قطاعي التسمين والبياض من التقلبات السعرية العالمية.

وتابع فاروق أن استراتيجية الوزارة ترتكز على التحول نحو «منظومة التصنيع والتصدير المتكاملة والذكية»، مؤكدًا تقديم حزمة من التسهيلات تشمل تبسيط إجراءات التراخيص، ودعم المربين مالياً وفنياً بالتعاون مع البنوك الوطنية لتحويل العنابر إلى النظام المغلق ، مشيرا إلى تفعيل منظومة «الشرائح الخضراء» لتسريع الفحص المعملي للمنتجات المصدرة.

وشدد الوزير على أهمية التوسع في التصنيع المحلي لإضافات الأعلاف واللقاحات، بهدف تقليص الفاتورة الاستيرادية وضبط الأسعار، مع تكثيف الحملات الرقابية الاستباقية بالتنسيق مع الهيئة القومية لسلامة الغذاء، والمركز الإقليمي للأغذية والأعلاف، لضمان أعلى معايير الجودة.

وأكد فاروق أن رؤية مصر القائمة على التكامل الإقليمي مع القارة الأفريقية، في إطار اتفاقية «AFCFTA»، تستهدف بناء شراكات استراتيجية وإنشاء مزارع مشتركة، إلى جانب نقل الخبرات المصرية في مجال الأمن الحيوي، بما يسهم في تحقيق السيادة الغذائية على مستوى القارة.

كما أكد التزام الدولة بتمكين القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للتصدير، من خلال تذليل العقبات البيروقراطية، وفتح قنوات دبلوماسية وتجارية مباشرة، وتقديم حوافز تشجيعية للشركات الوطنية.

تراجع الأسعار

من جانبه ، أكد سامح السيد، رئيس شعبة الدواجن بالغرفة التجارية، أن التراجع الحالي في أسعار الدواجن والكتاكيت يرجع بشكل رئيسي إلى زيادة المعروض في الأسواق ووجود فائض إنتاجي يتجاوز 25%، مشيرًا إلى أن الانخفاض الحاد في الأسعار تسبب في خسائر فادحة للمنتجين والمربين.

وأوضح السيد أن السوق يحتاج إلى تدخل عاجل لتنظيم حركة تداول الدواجن وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، مقترحًا إنشاء بورصة عاجلة للدواجن تضم مجلس إدارة من الخبراء، تحت مظلة وزارة الزراعة أو جهاز مستقبل مصر، بما يضمن حماية المنتج ووصول السلعة إلى المستهلك بسعر عادل.

وأشار رئيس شعبة الدواجن إلى أنه كان من أوائل المطالبين بإدراج الدواجن المحلية المجمدة والمبردة على بطاقات التموين، بهدف زيادة معدلات سحب المعروض، ودعم المنتجين، وضمان توفير منتجات آمنة وصحية للمواطنين.

وأضاف أن وزير التموين استجاب للمقترح، ومن المقرر إدراج الدواجن ضمن منافذ السلع التموينية اعتبارًا من أول يناير المقبل، بما يسهم في تصريف جزء من الفائض الإنتاجي الموجود في الأسواق.

وأكد أن المواطنين غير حاملي بطاقات التموين سيتمكنون أيضًا من شراء الدواجن من فروع المجمعات الاستهلاكية، موضحًا أنها ستكون متاحة بسعر مخفض يقل بنحو 25% عن أسعار الدواجن المذبوحة في المحال.

وشدد سامح السيد على أهمية التحول إلى تداول الدواجن المبردة، باعتباره أحد الإجراءات المهمة للحد من المخاطر المرتبطة بتداول الدواجن الحية، مشيرًا إلى أن التبريد والتداول السليم يساعدان في الحفاظ على جودة المنتج وتقليل فرص نمو البكتيريا، ومنها السالمونيلا.

وتوقع رئيس شعبة الدواجن أن تشهد الأسعار حالة من الاستقرار خلال الفترة المقبلة مع تطبيق منظومة التداول الجديدة وزيادة معدلات سحب المعروض، مؤكدًا أن تنظيم السوق سيساعد على التخلص من الفائض الإنتاجي وتحقيق توازن أفضل بين العرض والطلب.

واختتم تصريحاته بالتأكيد على أن الإجراءات المقترحة تستهدف حماية المربي من الخسائر، وضمان استمرار الإنتاج، وفي الوقت نفسه توفير الدواجن للمستهلك بأسعار مناسبة .

بدوره ، أكد الدكتور ثروت الزيني نائب رئيس اتحاد منتجي الدواجن، أن أوضاع المربين لا تزال تحت ضغط الخسائر رغم ارتفاع أسعار الدواجن، مشيرًا إلى أن تكلفة الإنتاج الحالية تجعل المربي يخسر نحو 10 جنيهات في كل كيلو دجاج، وتصل الخسارة إلى نحو 20 جنيهاً في الفرخة الواحدة .

وأضاف الزيني أن استمرار هذه الأوضاع دفع عدداً من المربين إلى الخروج من السوق خلال الفترة الماضية، محذراً من أن المزيد من المنتجين قد يضطرون للخروج إذا استمرت الضغوط المالية دون حلول عاجلة، مشيرا إلى أن الضغوط لا تقتصر على الدواجن، إذ شهدت أسعار البيض تراجعاً كبيراً، ما زاد من الأعباء التي يتحملها المنتجون في ظل صعوبة تغطية تكاليف التشغيل .

200 مليار جنيه استثمارات

فيما أكد رجل الأعمال أيمن الجميل، رئيس مجلس إدارة مجموعة «كايرو 3A» للاستثمارات الزراعية والصناعية، أن وصول استثمارات صناعة الدواجن في مصر إلى أكثر من 200 مليار جنيه، وارتفاع الإنتاج المحلي إلى نحو 1.6 مليار طائر سنويا، يعكسان الحجم الحقيقي لهذه الصناعة وقدرتها على الانتقال خلال المرحلة المقبلة من تحقيق الاكتفاء الذاتي إلى التوسع القوي في التصدير.

وقال الجميل إن صناعة الدواجن أصبحت واحدة من الصناعات الاستراتيجية في الاقتصاد المصري، ليس فقط لارتباطها المباشر بالأمن الغذائي وتوفير البروتين للمواطنين، وإنما لأنها تقود وراءها سلسلة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية، تشمل إنتاج الأعلاف والحبوب والتفريخ والتسمين والمجازر والتصنيع الغذائي والتعبئة والنقل والخدمات اللوجستية.

وأضاف أن وصول المنتجات الداجنة ومصنعاتها المصرية إلى أكثر من 35 دولة، وتحقيق صادرات مخصرات الأعلاف نحو 219 مليون دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، يؤكد أن القطاع أصبح يمتلك قاعدة حقيقية للانطلاق نحو الأسواق الخارجية، خاصة الأسواق العربية والأفريقية.

وأشار أيمن الجميل إلى أن المرحلة المقبلة تحتاج إلى التعامل مع صناعة الدواجن باعتبارها صناعة تصديرية متكاملة، من خلال زيادة المكون المحلي في الأعلاف واللقاحات ومستلزمات الإنتاج، والتوسع في المجازر والتصنيع الغذائي الحديث، ورفع الطاقة الإنتاجية للمنشآت المطابقة لاشتراطات التصدير العالمية.

وأكد أن السوق الأفريقية تمثل واحدة من أكبر الفرص أمام صناعة الغذاء المصرية خلال السنوات المقبلة، في ظل القرب الجغرافي واتفاقيات التجارة التي تتمتع بها مصر والخبرة المتراكمة لدى الشركات المصرية في الإنتاج الزراعي والداجني.

وأكد الدكتور عمرو عبده، رئيس مجلس إدارة شركة "نيوجين" وعضو مجلس إدارة الاتحاد العام لمنتجي الدواجن، أن سوق الدواجن في مصر يشهد وفرة إنتاجية غير مسبوقة أسهمت في تراجع الأسعار، نتيجة زيادة المعروض مقارنة بحجم الطلب، مشيراً إلى أن القطاع يمتلك فرصاً كبيرة للنمو إذا حظي بالدعم المؤسسي والتشريعي اللازم الذي يضمن استقرار الصناعة واستدامتها.

وأوضح عمرو عبده، أن إنتاج الدواجن في مصر ارتفع بنحو 14% خلال العام الماضي، في حين زاد حجم المعروض بالأسواق بنسبة 25%، وهو ما أدى إلى تجاوز الكميات المطروحة لحجم الطلب الفعلي، لينعكس ذلك بصورة مباشرة على انخفاض الأسعار.

وأشار إلى أن ما يتردد بشأن ضعف الإقبال على شراء الدواجن لا يعبر عن الواقع، موضحاً أن السوق لا يعاني من أزمة طلب، وإنما من وفرة كبيرة في الإنتاج، ساعد عليها استقرار الوضع الصحي للقطاع وغياب الإصابات والأمراض الفيروسية الشديدة التي كانت تتسبب في انخفاض الإنتاج وارتفاع الأسعار خلال السنوات الماضية.

ودعا رئيس مجلس إدارة "نيوجين" إلى تبني رؤية متكاملة لتطوير قطاع الإنتاج الحيواني والحياة البرية، بما يدعم تحقيق الاكتفاء الذاتي، ويعزز البحث العلمي، ويرفع كفاءة الإنتاج، مؤكداً أن هذه الأهداف تستلزم إنشاء وزارة للإنتاج الحيواني والطب البيطري، على غرار نماذج مطبقة في عدد من دول العالم.

كما طالب الدكتور عمرو عبده بإجراء تعديلات على لائحة الاتحاد العام لمنتجي الدواجن، بما يضمن تمثيلاً أكثر عدالة لمختلف فئات المربين، سواء صغار المنتجين أو كبار المستثمرين، بما يسهم في تطوير الصناعة، وتحقيق التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين، ودعم استقرار الأسعار واستدامة الإنتاج.

وأكد عضو مجلس إدارة الاتحاد العام لمنتجي الدواجن أن المرحلة الحالية تتطلب تعزيز الدعم المؤسسي لقطاع الثروة الحيوانية، من خلال جهة حكومية متخصصة تتولى وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالإنتاج الحيواني والطب البيطري، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي، ورفع تنافسية القطاع، وضمان استمرار نمو صناعة الدواجن في مصر.

مكاسب 2025

كانت وزارة الزراعة أصدرت تقريراً حول إنجازات قطاع الثروة الحيوانية والداجنة خلال عام 2025، فيما يتعلق بتيسير إجراءات التراخيص وتسجيل الأعلاف وفق معايير الأمن الحيوي، مع تقديم الدعم الفني اللازم لرفع معدلات الأداء وتشجيع الصادرات المصرية في هذا القطاع.

وقال الدكتور طارق سليمان رئيس قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة، أن القطاع قد شهد خلال عام 2025، العديد من الأنشطة والجهود، في ضوء توجيهات علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، والمهندس مصطفى الصياد نائب وزير الزراعة بتذليل كافة العقبات مع الالتزام بالضوابط والمعايير.

وأشار سليمان، إلى أنه تم خلال عام 2025 إصدار نحو 10870 ترخيص تشغيل، ما بين تجديد وأول مرة لكافة أنشطة ومشروعات الثروة الحيوانية والعلفية والداجنة ومراكز تجميع الألبان، من بينها 3685 تصريح مزاولة نشاط تربية ماشية للمربي الصغير مع الالتزام بكافة ضوابط واشتراطات الأمن والأمان الحيوي داخل وحول تلك الأنشطة والمشروعات، بمشاركة الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

وقال إنه تم أيضا الموافقة على تسجيل عدد 8247 تسجيلة لمخاليط أعلاف وإضافاتها ومركزاتها منهم 5395 تسجيلة محلية، 2852 تسجيلة مستوردة، وفقاً للمعايير والضوابط العلمية والمواصفات القياسية، وذلك بالاشتراك مع المركز الإقليمي للأغذية والأعلاف، ومعهد بحوث الإنتاج الحيواني، فضلا عن إصدار عدد 610 موافقة فنية لإقامة مشروعات ثروة حيوانية وداجنة جديدة طبقاً لمعايير واشتراطات البعد الوقائي والأمان الحيوي في الظهير الصحراوي.

وأشار سليمان إلى مواصلة تقييم الدعم الفني وإجراء وعمل تجارب التجانس، بمشاركة المركز الإقليمي للأغذية والأعلاف ومديريات الزراعة المختصة، حيث تم إجراؤها خلال العام ذاته على عدد 497 مصنع أعلاف على مستوى محافظات الجمهورية بعدد 1104 وحدة خط إنتاج أعلاف (دواجن - مواشي - أسماك) تمهيداً لإصدار تراخيص تشغيل إنتاج أعلاف مطابقة للمواصفات القياسية تحقق أعلى معدلات أداء سواء للدواجن أو للمواشي أو للأسماك.

وأضاف رئيس قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة، أنه تم أيضا خلال العام ذاته، اعتماد صرف مبلغ 1,060 مليار جنيه لعدد 1,122 مستفيد لتربية وتسمين عدد 12,438 رأس ماشية ضمن المشروع القومي للبتلو، ليصبح إجمالي التمويل حتى تاريخه 10,053 مليارات جنيه تقريبا استفاد منها حوالي 45,100 ألف مستفيد من صغار المربين وشباب الخريجين والسيدات في قرى مبادرة رئيس الجمهورية «حياة كريمة» لتنمية الريف المصري، كما بلغ إجمالي الرؤوس ضمن المبادرة حوالي 522,500 ألف رأس ماشية.

وشدد على استمرار التنسيق مع كافة الجهات الرقابية المختصة والمعنية وشن حملات تفتيش مكثفة ومفاجئة على مخازن الأعلاف وخاماتها، وكذلك على صناعة وتداول الأعلاف على مستوى جميع محافظات الجمهورية في آن واحد، حيث شنت خلال عام 2025 أكثر من 250 حملة مفاجئة بمختلف المحافظات، حيث أسفرت الجهود عن ضبط 187 طن أعلاف مخالفة (منتهية الصلاحية أو مخزنة للاحتكار)، وتمت إحالة المخالفين للنيابة العامة لضمان استقرار السوق والجودة.

وأوضح رئيس قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة، أن هناك طفرة شهدها عام 2025 في الانتاج، حيث بلغ الانتاج المحلي من اللحوم الحمراء حوالي 600 ألف طن مقارنة بعام 2024 والذي كان 555 ألف طن بزياده قدرها 8%، وكذلك تزايد الانتاج المحلي من الألبان الطازجة إلى 7 مليون طن بزياده قدرها 8% عن ما تم إنتاجه خلال عام 2024، وبالنسبة للدواجن فقد تزايد الناتج المحلي خلال عام 2025 من دجاج التسمين إلى نحو 1,6 مليار طائر مقابل 1,4 مليار طائر في عام 2024، كما تم إنتاج 16 مليار بيضه محلياً، في حين بلغ 14 مليار بيضه خلال عام 2024، وذلك بالإضافة إلى زيادة الإنتاج المحلي من الدجاج البلدي، والذي بلغ 360 مليون طائر خلال عام 2025 وبزيادة قدرها 12,5% عن عام 2024 والذي سجل 320 مليون طائر.

اسامة السيد

بروتوكول تعاون بين مركز البحوث الزراعية وجامعة الصين لدعم الأمن الغذائي وتوطين التكنولوجيا

شهد علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي ، توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين مركز البحوث الزراعية، وجامعة الصين الزراعية بالصين، وذلك في إطار العلاقات المتميزة التي تجمع مصر والصين، وحرص البلدين على توسيع مجالات التعاون العلمي والتكنولوجي في القطاع الزراعي.

ووقع البروتوكول الدكتور عادل عبدالعظيم، رئيس مركز البحوث الزراعية، والدكتور «شينجين فان»، ممثل جامعة الصين الزراعية، بحضور الدكتور سعد موسى، نائب رئيس مركز البحوث الزراعية والمشرف على العلاقات الزراعية الخارجية، وعدد من قيادات الجامعة الصينية، وفق بيان من الوزارة اليوم الثلاثاء.

ويستهدف البروتوكول تعزيز التعاون العلمي والتقني والمؤسسي بين الجانبين، وتطوير البحوث المشتركة، وتبادل الخبرات، وتنفيذ برامج بناء القدرات والتبادل الأكاديمي، بما يسهم في مواجهة التحديات المرتبطة بالزراعة والأمن الغذائي والتغيرات المناخية والتنمية المستدامة.

ومن جانبه، أكد علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، أن البحث العلمي والابتكار ونقل التكنولوجيا تمثل ركائز أساسية لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

وأشار الوزير في البيان، إلى أهمية توسيع التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية الدولية المتميزة، والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات الحديثة وتوطينها بما يتناسب مع احتياجات الزراعة المصرية.

وشدد فاروق على أهمية أن يشمل التعاون المشترك توطين صناعة المبيدات، ونقل التكنولوجيا في مجال الاستزراع المائي، وإنتاج بذور الخضراوات، إلى جانب التعاون في البحوث المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والأمن الغذائي والتغذية، فضلا عن إنتاج محاصيل محسّنة الإنتاجية وأكثر قدرة على تحمل الجفاف والملوحة.

ولفت الوزير إلى ضرورة الاستفادة من التقنيات الحديثة التي يمتلكها الجانبان، واستكمال الإجراءات الخاصة بإعداد مذكرة تفاهم تتناول هذه المجالات، بالإضافة إلى تدريب الخبراء والباحثين الشباب، وتنظيم البرامج التدريبية وورش العمل والأنشطة العلمية المشتركة.

وخلال اللقاء، استعرض الجانبان الإمكانات العلمية والبحثية للمؤسستين؛ حيث سلط مركز البحوث الزراعية الضوء على معاهده المتخصصة ومعامله ومحطاته التجريبية وكوادره العلمية، فيما استعرض الجانب الصيني خبراته المتقدمة في التعليم الزراعي والابتكار التكنولوجي والتحديث الزراعي.

وأكد الدكتور عادل عبدالعظيم، رئيس مركز البحوث الزراعية، أن توقيع البروتوكول يمثل خطوة مهمة في مسيرة التعاون البحثي الدولي للمركز، ويعزز فرص تبادل المعرفة والتكنولوجيا.

وأشار عبد العظيم إلى حرص المركز على تحويل مجالات التعاون إلى برامج ومشروعات بحثية وتطبيقية تحقق مردودا ملموسا على القطاع الزراعي.

واختتم اللقاء بتأكيد الجانبين على أهمية استمرار التنسيق بين الفرق العلمية لبناء شراكة مثمرة وطويلة الأمد، تدعم جهود البلدين في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

ووفق البيان، يأتي توقيع هذا البروتوكول تأكيداً لنهج وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في توسيع الشراكات الدولية وتوطين التكنولوجيا الحديثة وتعزيز البحث العلمي التطبيقي، بما يخدم خطط الدولة المصرية لتطوير القطاع الزراعي ورفع قدرته على مواجهة التحديات المستقبلية.

رضوى عبدالله

باستثمارات ١٣٥ مليون دولار..

هاير مصر للأجهزة الكهربائية تفتتح المرحلة الثانية من المجمع الصناعي نوفمبر المقبل

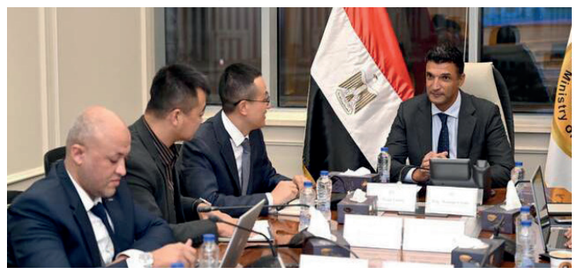

بحث خالد هاشم، وزير الصناعة مع ممثلي شركة هاير مصر للأجهزة الكهربائية برئاسة يانج لينبنج الرئيس التنفيذي للشركة، مشروعات الشركة الحالية وخططها التوسعية في السوق المصري.

واستعرض الاجتماع نبذة عن المجمع الصناعي الصديق للبيئة التابع للشركة والمقام على مساحة 200 ألف متر مربع في مدينة العاشر من رمضان ويضم 4 مصانع (مصنع للتكييف المركزي والمنزلي، ومصنع للغسالات بأنواعها، ومصنع للتليفزيون والشاشات الإلكترونية، ومصنع لتشكيل المعادن وحقن البلاستيك والدهانات) بإجمالي استثمارات 135 مليون دولار وبطاقة إنتاجية سنوية تزيد على مليون وحدة من الأجهزة الكهربائية، وتم تشغيل المرحلة الأولى من المجمع قبل عامين، وتصدر 30% من إنتاجها لمختلف الأسواق، ومن المقرر أن يتم افتتاح المرحلة الثانية في نوفمبر المقبل لإنتاج الثلاجات والفريزرات بطاقة إنتاجية سنوية تزيد عن نصف مليون وحدة.

وتناول الاجتماع جهود قطاع المشروعات بالشركة لإنتاج التكييف المركزي بنظام VRF بنسبة مكون محلي 42.6% لتلبية احتياجات المشروعات السكنية بالمدن الجديدة، إلى جانب إنتاج التكييف المنزلي بنسبة مكون محلي 65%، إلى جانب اعتماد الشركة على الطاقة النظيفة في تشغيل المجمع الصناعي.

وفي مستهل اللقاء، أكد الوزير أن وزارة الصناعة تعتز بوجود كيان صناعي وتكنولوجي كبير مثل هاير في مصر وتتطلع الوزارة لزيادة توسعات الشركة في السوق المصري بما يؤكد ثقة الشركات الصناعية العالمية في الاقتصاد المصري وقدرة مناخ الاستثمار في مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوطين التكنولوجيا الحديثة بما يسهم في تلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير لأسواق العالم.

ولفت هاشم إلى ضرورة تكثيف جهود الشركة لزيادة نسبة المكون المحلي والقيمة المضافة من خلال دراسة إنتاج بعض المكونات الدقيقة في التكييف المركزي مثل المبردات (chillers)، بما يسهم في تعميق الصناعة وتقليل فاتورة الاستيراد، مشيرا إلى أهمية قيام الشركة بتطوير الموردين المحليين وتأهيلهم لتلبية متطلبات الشركة من مستلزمات الإنتاج وهو الدور الذي تقوم به الوزارة من خلال مركز تحديث الصناعة

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

علي عتبات عالم متعدد الأقطاب ..

مصر تشارك في إعادة ترتيب موازين القوة الدولية عبر بوابة البريكس .. والعملات المحلية كلمة السر

لم تعد مشاركة مصر في بريكس مجرد حضور في تجمع اقتصادي للدول الصاعدة، وإنما أصبحت جزءًا من رؤية أوسع للتحرك المصري في عالم يشهد إعادة ترتيب لموازين القوة الاقتصادية والسياسية ، فالمجموعة بعد توسعها أصبحت تمثل كتلة ضخمة من سكان العالم والاقتصاد والتجارة الدولية، وهو ما يمنح القاهرة منصة إضافية للتأثير في قضايا تتجاوز حدودها الإقليمية.

و تكتسب قمة بريكس في الهند أهمية خاصة لمصر ، لأن بريكس لم تعد مجرد إطار للتنسيق بين الاقتصادات الناشئة، بل تتحول تدريجيًا إلى مساحة للنقاش حول شكل النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، بما في ذلك إصلاح المؤسسات الدولية، وتوسيع استخدام العملات المحلية، وتطوير آليات دفع بديلة، وتقليل مخاطر الاعتماد المفرط على نظام مالي واحد. وتطرح الهند في القمة الحالية، على سبيل المثال، فكرة تعزيز الربط بين العملات الرقمية للبنوك المركزية للدول الأعضاء لتسهيل المدفوعات العابرة للحدود.

وهنا تصبح مصر ذات أهمية خاصة بحكم موقعها الجغرافي، وقناة السويس، وصلاتها التجارية مع إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا.

وتتنوع مكاسب مصر من التواجد في بريكس ، ما بين مكاسب سياسية واقتصادية ، وفي رأي البعض يمكن أن يكون المكسب السياسي هو الأهم على المدى الاستراتيجي ، فوجود مصر داخل بريكس يمنح القاهرة مساحة للحركة بين القوى الكبرى، دون الاضطرار إلى وضع سياستها الخارجية داخل محور دولي واحد. وهذا يتفق مع طبيعة السياسة المصرية خلال السنوات الأخيرة، القائمة على تنويع الشراكات والعلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين والهند والدول العربية والإفريقية.

كما أن اتساع بريكس،جعلها منصة تضم قوى ذات مواقف مختلفة، وليست تحالفًا عسكريًا أو كتلة متجانسة بالمعنى التقليدي. وهذا يمنح مصر فرصة للدفاع عن قضايا الجنوب العالمي، والقضية الفلسطينية، وإصلاح مؤسسات الحوكمة الدولية، وزيادة تمثيل الدول النامية.

وفي الناحية الاقتصادية ، فإن عضوية بريكس تفتح المجال أمام جذب استثمارات من الصين والهند وروسيا وغيرها، خصوصًا في قطاعات: الطاقة ، الموانئ واللوجستيات ، البنية التحتية ، الصناعة ، التكنولوجيا والتحول الرقمي ، الزراعة والأمن الغذائي ، النقل ، والطاقة المتجددة ، إلى جانب زيادة التجارة بالعملات المحلية ، وهذه من أكثر الملفات أهمية بالنسبة لمصر، لأن تطوير آليات دفع بين دول بريكس يمكن أن يساعد على خفض تكاليف بعض المعاملات وتقليل الحاجة إلى المرور الكامل بالدولار في التجارة الثنائية.

شراكة في إعادة تشكيل النظام الدولي

لم تعد مشاركة مصر في قمم تجمع بريكس مجرد حضور في إطار اقتصادي صاعد، ولا مجرد انضمام إلى تكتل دولي يضم عددًا من الاقتصادات الكبرى والواعدة، وإنما أصبحت تعبيرًا عن تحول أوسع في الرؤية المصرية لموقع الدولة في النظام الدولي المتغير، وعن رغبة واضحة في توسيع دوائر الحركة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وعدم الارتهان لمسار واحد في العلاقات الدولية.

ومن هنا تكتسب مشاركة الرئيس عبد الفتاح السيسي في القمة الثامنة عشرة لتجمع بريكس، التي استضافتها العاصمة الهندية نيودلهي أمس واليوم ، أهمية تتجاوز جدول أعمال القمة وملفاتها الاقتصادية المباشرة ، فمصر تدخل هذه القمة وهي عضو كامل في تجمع يتسع نفوذه بصورة متسارعة، ويضم إلى جانب القوى المؤسسة، البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، مصر وإثيوبيا وإيران والإمارات وإندونيسيا، بما يجعل بريكس أحد أبرز الأطر التي تعكس صعود ما يمكن تسميته بـ«الجنوب العالمي» إلى قلب عملية صناعة القرار الدولي.

وإذا كانت مصر قد دخلت بريكس في مرحلة التوسع الأخيرة، فإن التحدي الحقيقي لم يعد يتعلق بمجرد الحصول على مقعد داخل التجمع، وإنما بكيفية تحويل هذا المقعد إلى نفوذ سياسي واقتصادي يخدم المصالح المصرية، ويمنح القاهرة مجالا أوسع للحركة في بيئة دولية تتراجع فيها قدرة النظام التقليدي على احتواء الأزمات، وتتزايد فيها المنافسة بين القوى الكبرى، وتتسع فيها مساحة الدول المتوسطة والقوى الصاعدة.

وتكمن أهمية المشاركة المصرية في بريكس في أنها تتسق مع سياسة خارجية مصرية تقوم، بصورة متزايدة، على تنويع الشراكات وعدم وضع العلاقات الدولية في إطار الاختيار بين محور وآخر.

فالقاهرة تحتفظ بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة وأوروبا، وفي الوقت نفسه تطور شراكاتها مع الصين وروسيا والهند، وتتمسك بعلاقاتها العربية والإفريقية، وتتحرك داخل أطر متعددة مثل مجموعة العشرين، والأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الإفريقي، وغيرها.

وهذه السياسة لا تعني بالضرورة الانتقال من معسكر إلى آخر، بقدر ما تعكس محاولة مصرية للاستفادة من التحولات الجارية في بنية النظام الدولي ، وهنا تحديدًا تظهر القيمة السياسية لعضوية بريكس.

فالتجمع يمنح مصر منصة إضافية للتواصل المباشر مع قوى كبرى مثل الصين وروسيا والهند، فضلًا عن قوى إقليمية مؤثرة، ويتيح للقاهرة طرح رؤيتها في ملفات تتجاوز الاقتصاد إلى الأمن الدولي، وإصلاح المؤسسات متعددة الأطراف، والتجارة الدولية، وأمن الطاقة والغذاء، والأزمات الإقليمية. والأهم أن مصر لا تدخل بريكس بوصفها دولة تبحث فقط عن فوائد اقتصادية ، وإنما بوصفها دولة تمتلك وزنًا جغرافيًا وسياسيًا يجعلها طرفًا مهمًا في عدد كبير من الملفات التي تشغل التجمع والعالم.

الجغرافيا المصرية ورقة قوة داخل بريكس

تملك مصر ميزة استراتيجية يصعب تجاهلها داخل بريكس ، فهي تقع عند نقطة التقاء ثلاث دوائر استراتيجية: العربية، والإفريقية، والمتوسطية، وتمتلك قناة السويس التي تمثل أحد أهم ممرات التجارة العالمية، كما ترتبط جغرافيًا وموضوعيًا بأمن البحر الأحمر والبحر المتوسط والقرن الإفريقي وشرق أفريقيا.

بريكس لم تعد مجرد إطار للتنسيق بين الاقتصادات الناشئة بل تتحول تدريجيا إلى مساحة للنقاش حول شكل النظام الإقتصادي والسياسي العالمي بما في ذلك إصلاح المؤسسات الدولية وتوسيع استخدام العملات المحلية

وهذا الموقع يجعل مصر أكثر من مجرد اقتصاد ناشئ داخل التجمع ، لأنها بوابة لأسواق ومناطق جغرافية واسعة، ونقطة اتصال بين آسيا وأوروبا وإفريقيا، كما أنها طرف رئيسي في ملفات الطاقة والغذاء والملاحة الدولية.

ومن هنا يمكن للقاهرة أن تقدم نفسها داخل بريكس باعتبارها حلقة وصل بين دول التجمع وبين الأسواق الإفريقية والعربية والمتوسطية.

وإذا نجحت مصر في تحويل هذه الميزة الجغرافية إلى مشروعات عملية، فإن عضويتها يمكن أن تتحول إلى مصدر حقيقي لتعظيم دورها الاقتصادي والاستراتيجي.

عالم متعدد الأقطاب

ربما يكون المكسب السياسي لمصر من بريكس أكثر أهمية، على المدى البعيد ، كما سبق وقلنا ، من المكسب الاقتصادي المباشر ، فالعالم يتجه نحو تعددية قطبية أكثر وضوحًا، ولم تعد الولايات المتحدة أو أوروبا وحدهما القادرتين على تحديد مسارات الاقتصاد العالمي أو التأثير في الملفات الدولية الكبرى.

وتكشف القمة الحالية في نيودلهي عن هذا التحول بوضوح، إذ تجتمع على منصة واحدة الهند والصين وروسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا، إلى جانب الأعضاء الجدد، في ظل مناقشات حول إصلاح المؤسسات الدولية وتعزيز التعاون بين دول الجنوب العالمي.

ومن اللافت أيضًا أن القمة تأتي في توقيت تتصاعد فيه التوترات بين القوى الكبرى، فيما تحاول دول بريكس أن تؤكد أن التجمع ليس بالضرورة تحالفًا معاديًا للغرب، بل منصة لإعادة توزيع الوزن داخل النظام الدولي ، وهذا التصور يتفق بدرجة كبيرة مع المصلحة المصرية.

فمصر لا تحتاج إلى نظام دولي مغلق على محاور متصارعة، وإنما تحتاج إلى نظام يسمح للدول ذات الوزن الإقليمي بالحركة المستقلة، وبناء علاقات متعددة الاتجاهات، والحصول على مصالحها دون أن تصبح مضطرة إلى الانحياز الكامل إلى قوة دولية واحدة.

وهنا تصبح عضوية بريكس أداة من أدوات الاستقلالية الاستراتيجية المصرية.

فلسطين والشرق الأوسط مساحة أخرى للحضور المصري لا يمكن قراءة مشاركة مصر في بريكس بعيدًا عن موقعها في قلب أزمات الشرق الأوسط ،

فمصر واحدة من الدول الأكثر انخراطًا في الملف الفلسطيني، كما أنها طرف رئيسي في قضايا أمن البحر الأحمر، والأمن العربي، والأمن الإفريقي.

وفي ظل التطورات الخطيرة التي شهدتها المنطقة خلال الفترة الأخيرة، يصبح وجود القاهرة على طاولة تضم روسيا والصين والهند وإيران والإمارات وغيرها من القوى ذات التأثير المباشر أو غير المباشر في الشرق الأوسط، فرصة لتوسيع مساحة الحوار حول قضايا المنطقة.

وهنا لا يتعلق الأمر فقط بالحصول على مواقف مؤيدة للرؤية المصرية، وإنما بإدخال الملفات العربية والإفريقية إلى أجندة تجمع دولي واسع يمتلك وزنًا متزايدًا.

وقد حملت لقاءات الرئيس السيسي على هامش القمة، ومنها اللقاء مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أهمية سياسية واضحة في هذا السياق، خاصة أن الجانبين أكدا، وفق ما نقلته التغطيات المصرية، ضرورة التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية تقوم على حل الدولتين والمرجعيات الدولية.

وهذا يعكس طبيعة الدور الذي تستطيع القاهرة أن تلعبه داخل بريكس: نقل الاهتمامات الإقليمية إلى دوائر أوسع من التفاعل الدولي.

المكسب الاقتصادي.. أهم الدوافع

نعود للجانب الاقتصادي، ونؤكد أنه يمثل أحد أهم الدوافع وراء الحضور المصري في بريكس ، لكن الخطأ سيكون في اختزال المكسب الاقتصادي في زيادة حجم التجارة فقط ، فعضوية التجمع تفتح أمام مصر إمكانات أوسع في مجالات الاستثمار والتمويل والتكنولوجيا والطاقة والنقل واللوجستيات والصناعة والزراعة والأمن الغذائي.

والأهم أن وجود مصر في تجمع يضم اقتصادات ضخمة يمكن أن يساعد في خلق مسارات جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصًا إذا استطاعت القاهرة تقديم نفسها باعتبارها مركزًا إقليميًا للإنتاج والتصدير إلى الأسواق العربية والإفريقية والأوروبية.

وهنا تأتي أهمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والموانئ المصرية، وشبكات الطرق والنقل، والمشروعات الصناعية الجديدة، باعتبارها أدوات يمكن أن تجعل مصر نقطة ارتكاز لمشروعات مشتركة بين دول بريكس والأسواق الإقليمية.

إن المستثمر الصيني أو الهندي أو الروسي لا ينظر إلى السوق المصرية وحدها، وإنما يستطيع أن ينظر إلى مصر كمنصة للوصول إلى عشرات الأسواق ، وهذه نقطة شديدة الأهمية ينبغي أن تتحول من مجرد ميزة نظرية إلى سياسة اقتصادية متكاملة.

فرصة تمويلية استراتيجية

من بين أهم الأدوات الاقتصادية التي يوفرها بريكس يأتي بنك التنمية الجديد ، فوجود مؤسسة مالية تابعة للتجمع يمثل فرصة مهمة للدول الأعضاء في الحصول على تمويل لمشروعات التنمية والبنية الأساسية والطاقة والنقل والمياه وغيرها.

وبالنسبة إلى مصر، يمكن أن تكتسب هذه الأداة أهمية خاصة في ظل الحاجة إلى توسيع مصادر التمويل الخارجي، وتنويع الشركاء الماليين، والحصول على تمويلات مرتبطة بمشروعات إنتاجية وتنموية.

لكن الاستفادة الحقيقية لن تتحقق بمجرد العضوية، وإنما من خلال إعداد حزمة واضحة من المشروعات القابلة للتمويل، وربطها بأولويات الدولة المصرية.

فالهدف يجب ألا يكون الحصول على قروض إضافية، وإنما جذب تمويل طويل الأجل لمشروعات تخلق قيمة مضافة، وتزيد الإنتاج والتصدير، وتوفر فرص العمل، وتدعم قدرة الاقتصاد على توليد موارده.

المجموعة بعد توسعها أصبحت تمثل كتلة ضخمة من سكان العالم والاقتصاد والتجارة الدولية وهو ما يمنح القاهرة منصة إضافية للتأثير في قضايا تتجاوز حدودها الإقليمية

التجارة بالعملات المحلية تغير قواعد اللعبة

أحد الملفات الأكثر حساسية داخل بريكس هو تقليل الاعتماد على الدولار في التجارة الدولية.

وتدفع بعض دول التجمع باتجاه زيادة استخدام العملات الوطنية، وتطوير أدوات دفع بديلة، وتعزيز التعاون المالي بين الدول الأعضاء ، لكن من المهم التعامل مع هذا الملف بواقعية.

فإحداث تحول جذري في النظام النقدي العالمي ليس أمرًا سريعًا، ولا يمكن أن يحدث بمجرد اتفاق سياسي ، غير أن الاتجاه نحو زيادة استخدام العملات المحلية في التجارة البينية يمكن أن يقلل تدريجيًا من بعض تكاليف المعاملات ومخاطر تقلبات العملات، ويوفر للدول الأعضاء خيارات إضافية.

ومن مصلحة مصر أن تكون جزءًا من هذا النقاش، لا باعتبارها طرفًا في مشروع لإلغاء الدولار، وإنما باعتبارها دولة تسعى إلى تنويع أدواتها المالية والتجارية ، وهذا هو الفارق بين قراءة واقعية لبريكس وقراءة أيديولوجية له.

معركة المستقبل

ومن الملفات التي يمكن أن تحقق فيها مصر مكاسب مهمة داخل بريكس، ملف التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي ، فالتجمع لا يتحرك فقط في التجارة التقليدية، وإنما يتجه إلى التعاون في الذكاء الاصطناعي، والمدفوعات الرقمية، والتكنولوجيا المالية، والابتكار، والشركات الناشئة وسلاسل الإمداد.

وتشير أجندة القمة الحالية إلى مشروعات مرتبطة بشبكات حاضنات الابتكار، وصندوق لدعم الشركات الناشئة، وأطر للتعاون في سلاسل الإمداد ، وهذه الملفات تتوافق مع احتياجات مصر في مرحلة تسعى فيها إلى توسيع الاقتصاد الرقمي، ودعم الشركات الناشئة، وتعميق التصنيع التكنولوجي، والاستفادة من تجارب الهند والصين وغيرها من الدول الأعضاء ، ومن هنا يمكن أن تصبح عضوية بريكس بوابة لنقل التكنولوجيا وليس فقط استيراد المنتجات.

إعادة صياغة خارطة السياسة الدولية

الأهمية الأكبر لبريكس، في تقديرنا ، لا تكمن في كونه منافسًا مباشرًا لمجموعة السبع، ولا في إمكانية تحوله سريعًا إلى بديل للمؤسسات الغربية، وإنما في أنه يعبر عن اتجاه تاريخي أوسع: انتقال جزء متزايد من القوة الاقتصادية والسياسية إلى دول الجنوب والشرق.

فالثابت أن خريطة الاقتصاد العالمي تغيرت بصورة كبيرة منذ إنشاء بريكس بصيغته الأولى ، والتوسع الأخير أضاف إلى المجموعة دولًا ذات ثقل جغرافي وطاقوي وسياسي، الأمر الذي منحها قدرة أكبر على التأثير في قضايا التجارة والطاقة والغذاء والنقل والتمويل.

لكن التحدي أمام بريكس يظل في قدرته على تحويل هذا الوزن إلى مؤسسات وآليات مشتركة.

فالتجمع يضم دولًا تختلف في رؤاها السياسية ومصالحها الاستراتيجية .

الهند والصين بينهما تنافس طويل، وروسيا لها رؤيتها الخاصة للنظام الدولي، وإيران لها حساباتها الإقليمية، والإمارات لها مقاربتها المختلفة، كما أن مصر والبرازيل وجنوب أفريقيا وغيرها لا تنظر بالضرورة إلى كل الملفات من الزاوية نفسها.

وهذا التنوع قد يكون نقطة قوة إذا تحول إلى قدرة على إدارة الاختلاف، لكنه قد يصبح نقطة ضعف إذا تحول إلى صراعات داخلية تعطل اتخاذ القرار ، ومن هنا فإن مستقبل بريكس لن يتحدد فقط بحجمه الاقتصادي، وإنما بقدرته على بناء توافقات عملية رغم اختلاف مصالح أعضائه.

سياسة متوازنة

تقدم مصر داخل بريكس نموذجًا مهمًا للتوازن ، فالقاهرة لا تتعامل مع التجمع باعتباره مشروعًا لإعادة رسم العالم ضد الغرب، كما أنها لا تنظر إليه باعتباره مجرد ناد اقتصادي.

إنما تتعامل معه باعتباره أحد مسارات العمل الدولي المتعدد ، وهذا النهج يمنح السياسة الخارجية المصرية مساحة واسعة للمناورة الإيجابية.

فمصر تستطيع أن تعزز علاقاتها مع الصين وروسيا والهند من خلال بريكس، وفي الوقت نفسه تحافظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا، وتدعم شراكاتها العربية والإفريقية.

وفي عالم شديد الاستقطاب، تصبح القدرة على التواصل مع الأطراف المختلفة ميزة استراتيجية في حد ذاتها ، وهذا بالضبط ما يمكن أن تستثمره القاهرة.

لذلك فإن مشاركة الرئيس السيسي في قمة بريكس الحالية ينبغي أن تقرأ باعتبارها محطة جديدة في مسار تثبيت الحضور المصري على الساحة الدولية ، فالقاهرة لا تذهب إلى نيودلهي فقط للحديث عن التجارة والاستثمار، وإنما لتأكيد موقعها كدولة ذات مصالح ورؤية ومكانة إقليمية.

والفرصة الأكبر أمام مصر هي أن تحول هذه المكانة إلى نتائج عملية: استثمارات جديدة، مشروعات مشتركة، تمويل تنموي، تعاون تكنولوجي، زيادة التجارة، شراكات صناعية، ومجال سياسي أوسع للتأثير في قضايا المنطقة ، وفي المقابل، فإن بريكس نفسه يحتاج إلى دول مثل مصر.

فإذا كان التجمع يريد أن يصبح منصة حقيقية للجنوب العالمي، فإنه يحتاج إلى دول تمتلك موقعًا جغرافيًا مهمًا، ودورًا إقليميًا، وخبرة دبلوماسية، وقدرة على التواصل مع عوالم سياسية واقتصادية مختلفة ، ومصر تمتلك هذه المقومات.

في النهاية، يمكن القول إن أهمية مشاركة مصر في بريكس تتجاوز السؤال التقليدي: ماذا ستكسب القاهرة اقتصاديًا؟ فالسؤال الأكثر أهمية هو: ماذا تستطيع مصر أن تضيف إلى بريكس، وماذا يمكن أن تحصل عليه سياسيًا واستراتيجيًا من وجودها داخله؟

الإجابة تبدو مرتبطة بثلاثة مسارات متوازية ، أولها تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية المصرية من خلال تنويع دوائر العلاقات والشراكات الدولية.

والثاني: تعظيم المكاسب الاقتصادية عبر الاستثمار والتجارة والتمويل والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد.

والثالث: تعزيز القدرة المصرية على التأثير في صياغة النظام الدولي الجديد، خاصة في ملفات إصلاح المؤسسات الدولية، والأمن الإقليمي، والقضية الفلسطينية، وأمن الطاقة والغذاء، وقضايا التنمية في إفريقيا والجنوب العالمي.

ومن هنا تصبح عضوية مصر في بريكس جزءًا من معادلة أكبر بكثير من مجرد عضوية في تجمع اقتصادي ، فهي تعكس إدراك القاهرة أن النظام الدولي يتغير، وأن موازين القوة تتوزع على مساحات أوسع، وأن الدولة التي تريد حماية مصالحها في عالم متحرك لا يمكنها أن تكتفي بموقع واحد أو شراكة واحدة أو مؤسسة واحدة.

قمة نيودلهي جاءت في لحظة شديدة الحساسية والعالم يمر بمرحلة إعادة تعريف للتحالفات والأدوار ومصادر القوة وفي قلب المشهد تسعي مصر إلى توظيف موقعها الجغرافي والسياسي والإقليمي، وشبكة علاقاتها المتنوعة لصناعة مساحة أكبر من التأثير

لقد جاءت قمة نيودلهي في لحظة شديدة الحساسية، والعالم يمر بمرحلة إعادة تعريف للتحالفات والأدوار ومصادر القوة. ، وفي قلب هذه التحولات تقف مصر، لا باعتبارها دولة تبحث عن مكان بين الكبار فحسب، وإنما باعتبارها دولة تسعى إلى توظيف موقعها الجغرافي والسياسي والإقليمي، وشبكة علاقاتها المتنوعة، لصناعة مساحة أكبر من التأثير.

وهنا تحديدًا تكمن القيمة الحقيقية لبريكس بالنسبة إلى القاهرة ، ليس أن يمنحها مقعدًا على طاولة الكبار، وإنما أن يساعدها على استخدام هذا المقعد بصورة أكثر فاعلية في الدفاع عن مصالحها، وتعزيز أمنها القومي، ودعم محيطها العربي والإفريقي، والمساهمة في بناء نظام دولي أكثر توازنًا وتعددية.

وفي هذا المعنى، فإن مشاركة مصر في قمة نيودلهي ليست مجرد مشاركة في حدث دولي: إنها حلقة جديدة في إعادة تموضع مصر داخل عالم يتغير بسرعة، وتأكيد على أن القاهرة تريد أن تكون شريكا في صياغة التوازنات الجديدة، لا مجرد متلقٍ لنتائجها.